

خريطة أفريقيا الحديثة

١٩١٦

تأليف
ه. أ. غيبون

ترجمة
منصور عمر الشبوي

دار الفرجاني
طرابلس - ليبيا

حسن يوسف اللواتي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

خريطة افريقيا الجديدة

١٩١٦

مخالد علي بورقيبة

خريطة إفريقيا الجديدة

١٩١٦

تأليف
ه. أ. غيبون

ترجمة
منصور عمر الشيتوي

دار الفرج باني
طرابلس - ليبيا

هنا يوسف اللواتي

جميع الحقوق محفوظة

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الطبعة الثانية

فبراير ١٩٧٥

مقدمة الترجمة

يتناول هذا الكتاب تقسيم الاوروبيين للقارة الافريقية ، الى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وسيجده القارئ الليبي مفيداً له في دراسته عن التاريخ الليبي لأن المؤلف يربط المحاولات الاستعمارية ببعضها ويتابع طرق التسلل الأوروبي الى القارة الافريقية ويفضح كيف تعاونت القوى الأوروبية في تسوية وتقسيم مناطق النفوذ ، فالقضية المراكشية ، مثلاً ، كان لها أثر مباشر مع الحطط الابطالية لغزو ليبيا والاستيلاء عليها . وقد صدر هذا الكتاب أثناء الحرب العالمية الأولى ، وهو كأي مطبوعة أخرى ، صدرت في تلك الفترة يحمل في صفحاته بعض الدعاية

وشعاراتها *

وقد مضى على صدور هذا الكتاب حوالى ستين سنة ،
وانتهى الاستعمار الأوروبي المباشر وأصبحت أفريقيا قسرة
حرة في جل أقطارها ، ويمكن تقييم الاستعمار الأوروبي
ومدى استفادة الشعوب الافريقية منه الآن . لقد دخل
الأوروبيون أفريقيا تحت شعارات نشر الحضارة والمدنية
وتقدم الرجل الأسود ، ولكنهم لم يتركوا وراءهم شيئاً
من هذا القبيل، بل لم يتركوا إلا الخلافات القبلية والعنصرية
في افريقيا، فزادوا عوامل التأخر السياسي والاقتصادي . وبدأ

-
- * لاحظ ان المؤلف لم يذكر السنوسية الا في عبارات عابرة
وتفادى ان يقول عنها ما قالته روزيتا فوربيس : « ...
واتصل الايطاليون بسيدي ادريس السنوسي
ووقع معهم الاتفاقية التالية وجاء في تلك الاتفاقية ان :
١ - تحتفظ ايطاليا بالمواقع الساحلية التي احتلتها
بالداخل .
٢ - لا تضع اي عراقيل عن السبل التجارية مع
السواحل .
٣ - تساعد ايطاليا سيدي ادريس ماديا .
٤ - تدفع ايطاليا مرتبات شهرية لاعضاء السنوسية .
٥ - مقابل ذلك يتعهد سيدي ادريس بتجريد
المعارضين من السلاح ... والسماح لممثلي ايطاليا
بالدخول الى مناطقه .
وقد تفادى هذه الحقائق خدمة للمصالح
البريطانية التي كانت منتشرة في البلاد الاسلامية
آنذاك .

المفكرون الأوروبيون منذ أمد طويل يركزون على دراسة العوامل التي أدت بالقوى الأوروبية للاندفاع في الاستيلاء على إفريقيا وانقسموا الى عدة آراء يمكن تلخيصها في ثلاثة :

١ - هناك من يؤول الاستعمار الأوروبي على أساس انه كان استعماراً يبحث عن المواد الخام والأسواق والقوى البشرية الضعيفة .

٢ - ثم هناك فريق آخر يعلن رأيه قائلاً ان الاستعمار في إفريقيا لم يكن عائداً لشيء إلا للمناورات الدبلوماسية الأوروبية التي أرادت دولها تفادي بعضها البعض ، فألمانيا ، مثلاً ، شجعت فرنسا على نيل المستعمرات فيما وراء البحار حتى تعوض سمعتها المفقودة في الحرب الألمانية .

٣ - أما الرأي الثالث فيعلن ان الاستيلاء الأوروبي على إفريقيا يعود لعوامل « الكرامة والشرف » الوطني، إذ ما أن رفعت دولة أوروبية علمها على إحدى المناطق حتى هبت الأخرى ، بغض النظر عن مدى فائدة المنطقة المستولى عليها ، ودخلت الميدان أيضاً .

ومهما اختلفت الآراء عن أسباب الاستعمار الأوروبي

فإن شعوب المستعمرات سوف لن تنسى ما أصابها من ذل
على أيدي مستعمرها ، فهل يستطيع الكونغوليون أن ينسوا
ان « الحضارة » البلجيكية قطعت أيادي آلاف من بني
وطنهم ، وهل ينسى الليبيون « خيرات » إيطاليا ؟

منصور عمر الشتيوي

هنا يوسف اللوشي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

بريطانيا والسودان

أمرت الحكومة البريطانية مصر والجيش البريطاني بإهمال فكرة الاستيلاء على السودان بعد أن فشلت «حملة الخرطوم» وموت الجنرال غوردون . وتقف وثائق حملة غوردون ، تلك الوثائق التي تحتاج وحدها لتصنيف خاص وتملؤها العواطف وسوء التفسير والفهم في محتوياتها والتعصب الحزبي ، كصرح تاريخي تملؤه تحركات ونشاطات الرجال البريطانيين في خلال العشر سنوات التي تلت هزيمة سنة ١٨٨٤ المخزية . ولم يعرف البريطاني الذي لم يغادر جزيرته الصغيرة شيئاً إلا بطولة غوردون ولا شيء غيرها واعتبرها فضيلة من الفضائل ، وبقي « المهدي » سيد الموقف في السودان ، وخلفه بعد وفاته « الخليفة » واستمر في سحق القبائل التي كانت تقطن

في مناطق فروع النيل العليا . وظهر ان الحكومة البريطانية والشعب البريطاني لا يعارضون سيطرة الدراويش في السودان ، وأصبح الموضوع في أوائل الثمانينات وكأنه شيء من الماضي - أو هكذا تم التخيل على الأقل - ولكن كان هناك بريطانيون آخرون لم ينسوا ما حدث بالسودان ، بل ان لحظة واحدة لم تمض من الوقت دون أن يفكر هؤلاء البريطانيون في إعادة كرامة بريطانيا العسكرية والاستيلاء على السودان ، ولم يكن تفكيرهم ضياعاً للوقت لأن هدفهم كان واضحاً . ووقعت معركة أم درمان في يوم ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ وتم في تلك المعركة الاستيلاء على السودان وأصبح بذلك القطر حكومة عظيمة جاءت بعد جهود جبارة دامت لمدة عشرين عاماً قادها حفة من رجال ملوهم الحماس والصبر والمقدرة على العمل . وفتح الانتصار في معركة أم درمان عصراً جديداً للإمبراطورية البريطانية في أفريقيا والعالم أجمع ، وسوف يكافئ التاريخ أولئك الذين عملوا في سبيل ذلك الانتصار .

لقد استطاع إداريو المستعمرات البريطانية أن يبنوا إمبراطورية بالرغم من إرادة الحكومة البريطانية - التي كان من المفروض أن تساعد - والجاهل البريطاني . ولم تكن العقبات والمشاكل التي لاقوها في مناطق حكمهم صعبة مثل قريناتها التي جاءت من المحاولات في سبيل نيل التأييد من حكومتهم ببريطانيا نفسها . وباختصار فقد كانت لندن بالنسبة

لهم هي العدو الحقيقي ، وسببت برقياتها مصاعب أشق من
المصاعب التي وقعت بسبب ثورات السكان ضدهم . ولم
يختلف المحافظون والتقدميون البريطانيون في الخطوط العامة
للسياسة الخارجية البريطانية كلما نظروا في مسألة الانتخابات
البريطانية والفوز فيها ، واتحدوا في نظرهم للنقاط التالية
وحاولوا تفاديها :

- ١ - صرف مبالغ من الخزينة البريطانية .
- ٢ - الدخول في أي مشاكل قد تجر على إدخال القوات
البريطانية في قتال .
- ٣ - إغضاب الرأي العام البريطاني .

وفهم إداريو المستعمرات هذه النقاط وعملوا في مخططاتهم
بطرق لا تتضارب معها وخلقوا لأنفسهم مهناً عظيمة وشرفاً
عظيماً ، ومهدوا لمدة عشر سنوات للاستيلاء على الخرطوم
تفادياً لأي صدام مع هذه السياسة ، خاصة وأنهم فقدوا كل
أمل في أن يقتنع الرأي العام البريطاني ويقدم على سفك
دمائه وأمواله في سبيل السيطرة على الخرطوم . ووصل اليأس
حده في سنة ١٨٨٤ ووقعت في تلك السنة أكبر الأزمات
التي على أثرها فهم إداريو المستعمرات تماماً ان الطريقة
الوحيدة التي كانت أمامهم هي أن يعيدوا بناء مصر على
أساس مالي ثابت ، ويعيدوا تكوين جيش مصري للقتال .
وبدأوا غزو السودان ، ولم يأت الانتصار في معركة

أم درمان إلا نتيجة لمجهودات اللورد كرومر الذي استطاع أن يجعل واردات مصر أكثر من مصروفاتها ولمجهودات اللورد كيتشنر الذي خلق جيشاً مصرية كفوّاً . وخطط الاداريون لهذه الخطوات وفهموا انه لا يمكن التحدث مع الحكومة في لندن عن استعادة السودان إلا بعد أن تكون هذه الخطوات مرتبة ترتيباً كلياً وجاهزة للاستعمال حتى يثبتوا ان مصر هي التي ستدفع المال والرجال في الحملة السودانية . ورأى هؤلاء الاداريون أيضاً ضرورة إقامة حملة لتهميج الرأي العام البريطاني متى كانت خططهم جاهزة للتنفيذ ، ودأب اللورد كرومر على جعل تقاريره السنوية تتضمن العوامل التي تشجع على إعادة الكرة ضد السودان . وأصر على أن سلامة المناطق المصرية لا يمكن أن تستقر طالما ان الدراويش يسيطرون على السودان ، ولا يمكن أن تقام أي مشاريع كبرى للري في مصر طالما ان مصادر نهر النيل ليست واقعة تحت السيطرة البريطانية المصرية ، ولا يمكن القضاء على تجارة الرقيق القائمة في افريقيا طالما ان المنطقة الواقعة بين خط الاستواء ووادي حلفا واقعة تحت سيطرة غير أوروبية ، أضف الى هذه العوامل العوامل الانسانية والأخلاقية التي ظهرت بسبب موت السكان في السودان نتيجة لظلم وفوضوية سيطرة دراويش المهدي ، ثم أضف هزيمة ايطاليا في معركة اودا بالحشة ان شئت النظر فيها من الناحية الأوروبية . وقد اتضح ان إقامة مستعمرة بريطانية في السودان يعد

أمراً مستحيلاً ، لأن مصر هي التي ستتكبد الخسائر المادية والأرواح وبالتالي ستقع المناطق السودانية المستولى عليها تحت سيطرة الحديويين والامبراطورية العثمانية ، وهذا يعني ان السودان سيعتمد لأمد غير معلوم على الجيش المصري والميزانية المصرية لإعادة تخطيطه وبدء تنمية المناطق الشاسعة التي دمرها أتباع المهديّة . ولكن المرء يتساءل : ألم يكن الهدف (كما رأينا) من وراء الحملة كلها مصلحة وأمن مصر ؟ إلا أن الحكومة البريطانية وجدت نفسها في موقف دقيق لأن وضعها بمصر كان وضعاً شاذاً سواء من وجهة النظر الدولية أو من وجهة نظر الدولة العثمانية .

ولكن الحكومة البريطانية وقّعت اتفاقية يوم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ مع مصر نصّت على أن توضع المنطقة الواقعة جنوب خط عرض ٢٢° تحت إدارة حاكم عام تختاره مصر وتوافق على تعيينه بريطانيا ، وعلى رفع العلمين المصري والبريطاني في السودان ، وعلى إعفاء الصادرات المصرية الى السودان من الرسوم وعلى فرض رسوم على واردات السودان من الأقطار الأخرى حتى تعوض الخسائر التي تتكبدتها مصر مع اعتبار الاستثمارات المصرية في السودان كقرض مالي تضاف له أرباح مثوية في أقرب وقت ، وعلى ابقاء جزء من الجيش المصري في السودان تحت سيادة الحاكم العام الذي هو نفسه ضابط في ذلك الجيش برتبة سردار . وقد تُنبئ هذه الخطوات أن ينقضي ، برغم ما فيها من تضاربات ،

قابلة للتطبيق طالما أن الدول التي لها امتيازات في مصر لا تطالب بالامتداد في السودان وطالما بقيت مصر تحت الرقابة البريطانية الكاملة . وفعلاً كان التنبؤ في محله ، ولكن من المهم أن نعرف الآن أن وضع السودان لم يكن وضعاً مقررأ سواء من ناحية وجهة النظر المصرية أو وجهة النظر الدولية ولم يتم البت فيه إلا في « مؤتمر السلم » الذي تقرر فيه تصفية الامبراطورية العثمانية وإعلان الحماية البريطانية على مصر .

وتمسك كرومر و كيتشنر بسياستهما القائمة على « القدرة المالية » بعد الاستيلاء على السودان لأنهما لا زالا متأكدين ان الحكومة البريطانية لن تهتم بمسألة السودان ولن تقدم على أي شيء يتعلق بها . فلم تتأكد ان السودان سيأتي لها بلا رياح . ، ووجدنا ان هناك مجالاً لاستغلال مبالغ طائلة وقررا أن يستعجلا مصر وبريطانيا على التعاون في هذا المضمار ، ولكن تقرر نقل كرومر الى جنوب أفريقيا وحل محله السير رينالد وينغيت الذي كان متفهماً تماماً لما قد يأتي به موضوع التنمية في السودان من مخاطر . ووضع كرومر خطته المالية في خطابه الذي ألقاه في شهر ديسمبر سنة ١٩٠٠ أمام الزعماء السودانيين ، وأعلن ان الضرائب التي ستفرض لن تكون منهكة حتى وان

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالأصل .

اضطر الى تأجيل تنفيذ جزء من مشروع المواصلات. وفعلاً
تمسك بما جاء في خطابه .

وقد بلغت نفقات الحملة مبلغ ٢,٤١٢,٠٠٠ جنيه مصري
(كان الجنيه المصري آنئذ يعادل خمسة دولارات) تحملت
بريطانيا منها مبلغ ٧٨٠,٠٠٠ جنيه مصري ، ولكن مشاريع
الري وإقامة الطرق والسكك الحديدية بقيت كبنود تحتاج
وحدها لمبالغ طائلة ، ولا يمكن أن يتم إعادة استيطان
السودانيين ونشر الأمن بينهم . ولم تنفذ هذه البنود لأن
سنوات الفوضى في السودان قد دمرت كل شيء ، وآلت
المشروعات العامة كلها إلى الحراب وإلى الحاجة لمبالغ كبيرة
لإصلاحها. بالإضافة إلى بدء الثقافة العامة وإنشاء الإدارة
وتكوين الجيش المرابط هناك . ولاح الموقف مظلماً ، لكن
الرجال المشرفين عليه سيطروا وتفادوا مآزقه واتبعوا سياسة
مالية جوهرها « سر بنحطى بطيئة وادفع بقدر تلك الخطى » .
ولما حلت سنة ١٩٠٣ أصدر مجلس الوزراء المصري
تفويضاً بمبلغ ١,٧٧٠,٠٠٠ جنيه مصري لاستغلاله في مدة
أربع سنوات في بناء شبكة من السكك الحديدية، وكان هذا
التفويض خطوة حكيمة لأنه زاد، بعد إنشاء شبكة المواصلات،
الواردات المصرية وخفض من المبلغ الذي تدفعه مصر لتغطية
العجز في ميزانية السودان . ولم تأت سنة ١٩٠٦ حتى حققت
شركة الخطوط الحديدية السودانية مبلغ ٥٢ ألف جنيه كربح
صافٍ ، ودفعت حكومة السودان مبلغ ٤٥ ألف جنيه في

سنة ١٩٠٧ إلى مصر مقابل الأرباح عن مبلغ الثلاثة ملايين جنيه التي قدمتها الخزينة المصرية لتغطية المصاريف السودانية حتى نهاية سنة ١٩٠٦ . وأعلنت حكومة السودان بنفس الوقت أنها أصبحت قادرة على مساعدة مشاريع المنشآت العامة السودانية ، ودفعت في سنة ١٩٠٨ مبلغ ٢٨٥ ألف جنيه لشراء خط السكة الحديدية الذي يربط الخرطوم بعطبرة ، وبدأت اعتباراً من شهر يناير سنة ١٩٠٧ في دفع ربح قدره ٣٪ عن الدين المصري الذي كان آنئذ ١,٥ مليون جنيه ، ولم تقدم مصر في سنة ١٩٠٩ إلا مبلغ ١٠ آلاف جنيه كمساعدة للخزينة السودانية . وشجع الموقف في السودان مصر فقدمت مبلغ ٣٨٠ ألف جنيه مصري لإقامة خط من السكة الحديدية وإتمام ميناء ومدينة بور سودان . وأعلن السير وينغيت في سنة ١٩١٠ ان الميزانية السودانية لا تعاني نقصاً إلا في الميزانية العسكرية ، ولكن زيادة استصلاح الأراضي وإنتاجها زاد المستوى التجاري ولم تمر إلا ثلاث سنوات فقط حتى حققت ميزانية السودان فائضاً قدره ٤٠ ألف جنيه وبرهنت على أنها تبرز تقدماً .

وزادت صادرات السودان في سنة ١٩١١ بمعدل ٣٠٪ بسبب تطور صناعة القطن . وتم في سنة ١٩١٢ ربط بور سودان بالبحر الأحمر بخط سكة حديدية واختفت العقبات التي كانت تقف في طريق النمو التجاري ، وقفزت الزيادة في إنتاج المواشي ، وارتفع المستوى التجاري مرة أخرى في

سنة ١٩١٣ عندما تم إنشاء خط سكة حديد « العبيد » وأصبحت بريطانيا تحتل ٣٣٪ من واردات السودان و ٢٠٪ من صادراته . ولم يتردد عندئذ مجلس الأمة البريطاني في كفل الأرباح عن مبلغ ثلاثة ملايين جنيه لاستغلالها في تطوير محصول القطن، وشرح أمين الخزينة البريطانية الموقف وأكد ان زيادة الاصلاح الزراعي ومد السكك الحديدية سيساعد على انتاج قطن من أجود الأنواع في العالم اشباعاً لحاجات المعامل البريطانية .

وقد جلست قبل أشهر قليلة في مكتب سكرتير الخزينة السودانية بالخرطوم وهو العقيد بيرناند ، ووجدت أنه رجل لا يجد مثله الانسان إلا في الجيش البريطاني ، ولو قدر لبيرناند ان كان فرنسياً لما رغب في ترك باريس قط ، ولو قدر له ان كان أمريكياً لكان اليوم من أحد رجال الصناعة المرموقين يقضي حياته في نخته وصيفه في إحدى منازلها في نيويورك أو بار هاربور حائراً كيف يصرف أمواله . وقد جاءت بعض الأوقات التي انحوط فيها رجال ذوو عبقريّة تجارية في اسطولنا وقواتنا المسلحة إلا أنهم فضلوا انهاء خدماتهم لأنهم لم يجدوا التحديات والمغامرات التي يريدونها في الفترة الواقعة ما قبل الحرب الاسبانية . وقد استمعت الى العقيد بيرناند وهو يشرح تقديرات ميزانية السودان ويضع المخطط المالي لها بكل دقة وحاسن . وكأنه أحد الأمريكين يحضي ويخطط في سبيل جذب رأس المال لمشروع

ينوي إقامته .

وقد كان من المؤكد أن يلاقي اللورد كيتشنر ضعف ما لاقى من المصاعب لولا وجود السكة الحديدية التي تقطع المنطقة الواقعة ما بين وادي حلفا والبيرتا، بل إن الانتصار نفسه سيبقى ذا فائدة محدودة غير ثابتة ؛ ولكن استعادة السودان أصبحت حقيقة واقعة بعد أن ربطت الخرطوم بوادي حلفا ، وركزت حكومة السودان على تحقيق النجاح المادي حتى تحقق الانتصار السياسي الذي جاء تجسداً للاستيلاء على السودان ، وفهمت أن ذلك النجاح لن يأتي طالما أن الوسيلة التجارية الوحيدة هي الاتصال بمصر شمالاً فقامت بربط السودان بالبحر الأحمر ، ونجح اللورد كرومر سنة ١٩٠٢ في اقناع مصر بتقديم المساعدة المادية كما ذكرنا سابقاً. وبدأ العمل الشاق في تشييد خط السكة الحديدية ومد الجسر على نهر عطبرة وتم المشروع في سنة ١٩٠٧ وحل ميناء بورسودان محل سواكيم كمنفذ على البحر الأحمر ؛ وتحملت حكومة السودان نفسها جزءاً من نفقات سكة حديد عطبرة وعملت على تحسينها . وفي سنة ١٩٠٨ تم مد خطوط المواصلات اللاسلكية الى فوندو كورو التي تبعد عن الخرطوم جنوباً بمسافة اسبوعين ، وشيدت حكومة السودان جسراً على النيل الأزرق في الخرطوم حتى تمر عليه القطارات الى الجزيرة . وبكفي أن ينظر المرء الخريطة ليغرف مدى ضخامة السودان والمسؤولية التي تقع على إدارته تجاه تقدم

سكانه وتحضيرهم ، أما مسألة تطويره واستغلاله فأمر لا يتم . ما لم تشق السكك الحديدية جميع أركانها وتصل الى كل بقاعه .

وقد بقيت تجارة الرقيق مرتبطة بالاستيلاء على السودان في أذهان الشعب البريطاني لأنه يعتقد ان غوردون قد قتل في سبيل القضاء على تلك التجارة ، وبقي اللورد كرومر فيما بعد يذكر تلك التجارة في تقاريره سنوياً ، رغم ان القضاء عليها يعد أمراً صعباً وشاقاً . ففي سنة ١٩٠٣ أبدى خيبة أمله لأن تجارة الرقيق لم تنقطع تماماً . وفي سنة ١٩٠٤ ذكر أنها انخفضت قليلاً عما كانت عليه ، وفي سنة ١٩٠٥ ذكر ان مكافحة تلك التجارة في مقاطعة كردفان كانت عملية شاقة . وفي سنة ١٩٠٧ أعلن أن العقبات التي تلاقيها الحكومة في كردفان عائدة الى موقف تلك الحكومة من تجارة الرقيق ومحاربتها لها ، وأخيراً أعلن أن القضاء على تجارة الرقيق يعد « طريقاً طويلاً » وسوف لن ينتهي إلا بعد سنين من الزمن . ولكن الوجود البريطاني الالمانى الفرنسي في المستعمرات الاستوائية خفف من حدة تلك التجارة . وفي سنة ١٩١٤ أعلن التقرير الرسمي ان تجارة الرقيق قد أصبحت في حكم المستحيل في « السودان المصري البريطاني » . ولكن الخبراء البريطانيين ، والقضاة خاصة ، الذين يعرفون تجارة الرقيق يعتقدون ان هذا التقرير يعبر عن تفاؤل مبالغ فيه لأن تجارة الرقيق يمكن القضاء عليها . وفرض العقوبة على

التعامل فيها إذا ما تمت من مقاطعة الى أخرى ، ولكن لا يمكن الحصول على سند قانوني ضدها ان جرت في منطقة قبيلة من القبائل . ثم ان بعض الرق لا يفهمون معنى مكافحة تلك التجارة ولا يستطيعون استيعابها حتى بعد شرحها لهم ، ولذلك تعد الثقافة أمراً أساسياً لنشر المبادئ الغربية . وقد افتتح اللورد كيتشنر في زيارته الأولى للسودان بعد انتهاء حرب البوير كلية غوردون في سنة ١٩٠٢ . عندما كان في طريقه الى الهند وأكد في الخطاب الذي ألقاه وقوفه بجانب أهداف تلك الكلية ولكنه أكد بنفس الخطاب ضرورة استعمال أموال من الخزينة العامة لنشر الثقافة الابتدائية . وأعرب عن تأمله في أن يعود بعد خمس سنوات الى السودان ويجد الكلية قد بدأت في نشر الثقافة العالية . ولم تبدأ كلية غوردون حتى الآن في تقديم دراسة متقدمة المستوى اسوة بكلية روبرت في استانبول أو الكلية البروتستانتية السورية في بيروت أو الجامعات الموجودة في الصين والهند . ولكنها تعد من أولى المعاهد الثقافية العليا في أفريقيا وآسيا بسبب معامل بحوثها والمساعدة التي تقدمها للحكومة في مجال تنمية الموارد الطبيعية السودانية ومجال الرفع من مستوى الحياة . وكلية غوردون هذه معهد حكومي مصروف وكم أتمنى أن يكون مجال التحدث يسمح لي بوصفها ووصف الأعمال التي يتسم بها كندي كالمرز ورفاقه في مراكز البحوث بها . وبالإضافة الى هذه الكلية هناك مراكز البحوث الزراعي

بالخرطوم حيث تجرى التجارب على المنتجات التي في امكان
السودان انتاجها .

وقد تعرضت الادارة البريطانية في السودان لنفس الانتقادات
التي تعرضت لها في مصر من ان التسهيلات الثقافية لم تنشر
مثلاً يجب في تلك المناطق وان البريطانيين قد ركزوا على
المفهوم المادي لها بدل المفهوم الأخلاقي ، وتسببت هذه
الانتقادات في مصاعب عديدة أمام أولئك الذين يكرسون
جهودهم في سبيل جعل أوروبا وآسيا تحت السيطرة الأوروبية ،
وتنسى هذه الانتقادات أن الثقافة العامة في مصر والسودان
تحتاج الى المادة ، والمادة لا تأتي إلا بعد تطور اقتصادي .
ولا يعني هذا ان المشروعات العامة والأرباح المادية أهم من
الأمور الثقافية ، وإنما هذا يعني ان إقامة مدارس تكفي
لنشر الثقافة بين كافة طبقات الشعب عملية باهظة التكاليف
في وقت يحتاج الى مدرسين ، وإعداد المدرسين فيه يحتاج
الى جيل كامل قبل أن يستطيع المرء إعداد جزء بسيط
يستطيع أن يسد به جزءاً أبسط من السكان . وقد سبق لي
وان درست عدة سنوات في أقطار الشرق الأوسط وشاهدت
عن كثب الأمور في عدة أقطار هناك . وأعترف بأنني لا
أرى حلاً للمشاكل التي نراها ، ولكن الذي أصر عليه هو
أن نبدأ في مرحلة تدريس ابتدائي عام شامل نعد له بإنشاء
معاهد عليا لإعداد المدرسين اللازمين . إلا ان الشبان الذين
يدخلون الكليات ويتخرجون منها يرفضون الانخراط في سلك

التدريس لأنهم يشعرون بالخيبة التي يرونها من عدة أسباب. وهم على حق في شعورهم هذا ، وبدل محاولة تثقيف شعوبهم يرمون أنفسهم في المشاغبات السياسية ويطالبون بالاعتراف السياسي والاجتماعي وقيسون مجتمعاتهم بالمعايير الغربية التي تعلموها . وتعد محاولات طرق التدريس الغربية في بلاد الشرق محاولة يائسة لأنها تبني حيث لا يوجد أساس لها . وقد حاول بعض رجال التبشير والمثقفين فكرة رعاية الأطفال والاشراف عليهم منذ سن الطفولة الأولى حتى يكوّنوا منهم رجالاً تحت إشرافهم المباشر، ولكن حين يصل هؤلاء الأطفال سن الإدراك يجدون أنفسهم غرباء بين شعوبهم ويرفضون العودة للعمل بينهم . والشرقي المثقف لا يقوم بعمل لا يتناسب مع ثقافته مهما بلغ به الأمر ! وقد بدأت إدارة التعليم في السودان فكرة الثقافة في المدارس التجارية وهي فكرة ممتازة جداً ويجب نشرها على نطاق أوسع من نطاقه المالي . وتعلن حكومة السودان عن تفاخرها بأنها قد أنجزت في خلال خمس سنوات مد ألف وخمسمئة كيلومتر من السكك الحديدية وأنها قد جعلت ألف كيلومتر من الأنهر صالحاً للملاحة ، ولكنها نسيت أن عدد الخمسة آلاف طالب سوداني الذين يدرسون في المعاهد الابتدائية والعليا لا يعد عدداً كبيراً .

وقد أقدمت وزارة الخارجية البريطانية على مفاوضة الدول الأخرى في سبيل تسوية الحدود السودانية بعد عقد الاتفاق

المصري في سنة ١٨٩٩ ، وأنتهت الحكومة البريطانية المشاكل «الداخلية» مع فرنسا في نفس السنة نتيجة لحادثة الفاشودا. ولما فسحت فرنسا الطريق وأزالت سوء نيتها بتوقيع اتفاقية سنة ١٩٠٤ قامت بريطانيا بتسوية الحدود مع الحبشة وارتيريا الإيطالية ووقعت اتفاقيات متعددة في هذه النقاط . ولم ينشأ أي حادثة تستحق الذكر بعد تسوية الفاشودا إلا حادثة اجتلال القوات المصرية البريطانية لبعض المراكز الواقعة على بحر الغزال في شهر يونيو ١٩٠١ وكانت تلك المراكز واقعة في مناطق تحد المناطق الفرنسية في افريقية الاستوائية والكونغو. وجاء رد الفعل في باريس وبروكسل معلناً ان بريطانيا قد تطلعت على المناطق المؤجرة لبلجيكا حسب اتفاق سنة ١٨٩٤. ولكن الحكومة البريطانية أعلنت انها لم تقم بشيء أكثر من انها اعتمدت على « الحقوق المصرية السابقة في السودان ». وضمت بريطانيا سلطنة دارفور الى مناطق نفوذها بعد توقيع الاتفاقية الفرنسية البريطانية وقبل سلطانها علي الحماية البريطانية ودفع جزية للحكومة ، إلا ان تلك السلطنة لم تحوّل الى مقاطعة من مقاطعات السودان مثلما حولت كردفان ، ولا يمكن تحويلها إلا بعد إنشاء سكة الحديد بين بحيرة تشاد ونهر النيل .

وقد بدأت مصر وبريطانيا حالما تم الاستيلاء على السودان في دراسة مشاكل الرعي هناك ، ووضع السير وليام فارستن في سنة ١٩٠١ تقريراً عن فكرة استعمال البحيرات الاستوائية

كخزانات ، ولكنه استثنى بحيرة فيكتوريا الآن أي ارتفاع في مستوى مياهها سيسبب فيضانات تغمر شواطئها المسكونة ويقع حوالي نصفها تحت السيطرة الألمانية ، ويكاد ينطبق نفس الوصف على بحيرة البرت نياسا لأن شاطئها الغربي تسيطر عليه بلجيكا ولا يمكن بالتالي استغلال هضاب النيل الأبيض . ثم هناك بحيرة تانا الواقعة في شمال الحبشة التي وصفها فارستن بأنها ممتازة لحزن المياه والمناطق المحيطة بها خالية من السكان ولا تبلغ الصعوبات الهندسية في مناطقها درجة الصعوبة التي تلاقىها البحيرات الأخرى .

ورغم أن الحكومة البريطانية قد وقعت اتفاقيات مع كل من الحبشة وفرنسا وإيطاليا وأصبحت آمنة سياسياً منذ عشر سنوات إلا أنها لم تحاول تنفيذ خطة فارستن . وقد طالبت التقارير القادمة من السودان سنة تلوث الأخرى بضرورة البدء في مشاريع الري ، إلا أن بريطانيا لم تستجب إلا في سنة ١٩٢٣ ، كما ذكر سابقاً ، إذ فوض البرلمان البريطاني الحكومة لضمان قرض لاستغلاله في عملية ري منطقة الجزيرة الواقعة على غربي النيل الأزرق جنوبي الخرطوم ، وقد أثبتت منتوجات القطن الجيد التي أشرفت عليها المحطة الزراعية هناك أنها قابلة للاستغلال المادي . ولعل تنفيذ المخطط الذي يهدف لزيادة إنتاج القطن سيؤول بهذا المحصول إلى احتلال المرتبة الأولى في الصادرات بدل مادة الصمغ التي تأتي من كردفان .

وقد تناسبت في هذا الاستعراض السريع عن السودان الجائز السيامي الذي يلاقيه السير وينغيت وفضلت تأجيله الى جزء لاحق لا لأن عملية السيطرة على السودان عملية أسهل من عملية المضاعب المادية ، بل لأن توسيع النطاق الاداري عن الطورين العسكري لا يسير جنباً الى جنب مع التقدم الاقتصادي وانما يأتي بعده . لقد فر الخليفة من أم درمان بعد معركة يوم ٦ سبتمبر ١٨٩٨ ، واستطاع السير وينغيت بعد ستة اللحاق به وقتله وأصحابه ، ومنذ ذلك اختفت من الوجود عسكرية المهديين ، ولكن السودان قطار شاسع كبير لا يمكن التسلل له في شهور أو في سنوات . والسياسة الفعالة الوحيدة هي تقديم المساعدة الى ضحايا المهديية حتى يكسب المرء ولاءهم . ولم تمر الخمس عشرة سنة التي تلت قتل الخليفة كلها بهدوء . ففي سنة ١٩٠٣ قام مهدي جديد وتم القبض عليه وشُنق في العبيد ، وقامت ضجة في بريطانيا لأن أحداً لا يعرف المشاكل التي يلاقيها الرعيون في السودان ولا أحد يعرف أن المهديية قد قضت على ستة ملايين من السودانيين في الفترة الواقعة بين ١٨٨٤ و ١٨٩٨ . وفي سنة ١٩٠٨ أغارت مجموعة من الدراويش على نائب مقتش بالنيل الأزرق وقتلته وكانت عضوية حزب « مصر الفتاة » . تزداد ازدياداً شديداً في ذلك الوقت وأعضاء ذلك الحزب يجوبون السودان طولاً وعرضاً . وقامت حملة عسكرية بشن عملية كرد فعل حكمت فيها على اثني عشر شخصاً بالإعدام .

وخفضت الأحكام فيما بعد إلى السجن المؤبد .
ويعلق السير فورست في تقريره الصادر في سنة ١٩٠٩
عن الحوادث في السودان ويبيدي تشاؤمه من سير الأمور
هناك . وقد جاء في ذلك التقرير أن السنة العاشرة من
الاحتلال كانت سنة ملائمتها الاضطرابات القبلية وان المهدية
كعقيدة لم تختف بعد ويجب مراقبتها مراقبة كاملة .
وانتشرت الاعتداءات على طول الحدود الحبشية ، وأصبحت
المناطق الغير الصحية في السودان من أخطر المناطق التي تقع
بها الاعتداءات والوسيلة الوحيدة لحفظ الأمن بها هي وسيلة
زيادة عدد القوات السودانية . وان حصر الفرد معلوماته
في نطاق ما جاء بالتقارير الرسمية ، فإنه سيرى ان الخمس
عشرة سنة التي انقضت على الحكم المصري البريطاني في السودان
لم تستطع توطيد السلام هناك ، إلا ان من واجب المرء أن
يعرف ان السودان قطر شاسع مترامي الأطراف عديم المواصلات
وان أي حادثة فيه تنتشر بسرعة لأنها « خبر » وهل من
يقرأ الصحف ويرى إعلانات الطلاق يحكم على ان الزواج
عملية فاشلة بصورة عامة ؟

وقد كان السير وينغيت في اجازة ببريطانيا عندما اندلعت
الحرب الأوروبية فأسرع عائداً الى مقر عمله ، وتوقع
الكثير له أياماً كثيرة من المشاق هناك ، لأن تركيا قد قررت

* الحرب العالمية الاولى .

دخول الحرب وألمانيا تتوقع قيام ردود فعل للخطوة التركية في شمال افريقيا كله . وقد كنت في برلين في شهر ديسمبر سنة ١٩١٦ وسمعت الألمان يتنبأون بسقوط السيطرة البريطانية في العالم الاسلامي بأفريقيا وآسيا لأنهم يعتقدون في خرافة الوحدة الاسلامية .

ومرت سنة كاملة وبدأت الأخبار ترد على ان ألمانيا قد تغزو مصر غزواً كاملاً ، وامتألت الصحف بالأخبار عن هذه النقطة ، فسافرت الى مصر ومنها واصلت السفر الى السودان حتى أرى الأمور كما هي ، وسمعت في أثناء تلك الرحلة ان الأتراك كانوا يستعدون للزحف نحو السويس ، وان السنوسية كانت في المعارك في المناطق الغربية ، إلا ان رحلتي قد تمت بمنتهى الأمن والسلام عن طريق القطار والقوارب ووصلت في موعدي المحدد .

ولم تتوقع حكومة السودان قيام أي اضطرابات ضدها ، وسمحت لربع مواطنيها البريطانيين البالغ عددهم ٤٠٠ شخص بالعودة الى بريطانيا للتطوع بالقوات البريطانية ، ولم تطالب بزيادة عدد القوات البريطانية التي لا يزيد عدد أفرادها عن ألف جندي في مساحة تزيد عن مليون ميل مربع !

ولما أعلنت تركيا عن دخولها الحرب استلم السردار برقيات ورسائل من الزعماء السودانيين يعلنون فيها من قلوبهم الولاء لبريطانيا ومعارضتهم الكلية للأتراك الشبان ، وطبعت حكومة السودان هذه البرقيات والرسائل في كتيب

سمته « كتيب الولاء السوداني » ، ولم تزد الحوادث عن عملية إلقاء القبض على شخصين اتهما بالتآمر مع العدو . أما في دواخل السودان فقد قامت ثورة تزعّمها رئيس إحدى القبائل في مقاطعة كادوقلي بعد أن غرر به عملاء العدو وأقنوه بأن بريطانيا أصبحت على هوة الانهيار في مصر والسودان ، وأرسلت حكومة السودان حملة عسكرية ضده واستسلم ، ولم يسمع السودانيون لنداء الخليفة « لحرب الجهاد » الذي أعلنه .

ولم أجد بداً من تجاهل الدعاية الألمانية القائلة ان العاصفة على وشك البداية في القاهرة لأنني أعرف الشعب المصري ولم أر أي ضرورة لزيارة مصر حتى أتأكد من الأمور هناك الآن لأنني أؤمن بالمبدأ القائل « ليس الخبر كالبيان » وأعرف ان الشعب المصري شعب مسالم . أما بالنسبة للسودان فإنني أعرف أن شعبها لا يعرف معنى للموت ولا يهابه ، والشعور الإسلامي متغلغل فيه تغلغلاً كلياً . وقد قضيت جل السنوات الماضية في جو مشحون بالدعاية للاتحاد الإسلامي العثماني ولست ان هذه الفكرة تحتل رأس قائمة الحديث في الدوائر البريطانية ، بل انها تسبب أحلاماً مزعجة للرسامين البريطانيين . وقررت أن أزور السودان . وبحكم الصدف وجدت أن توقيت هذه الزيارة كان توقيتاً ممتازاً

✽ المقصود « بالخليفة » او « السلطان » هو سلطان تركيا .

إذ وجدت أمامي الاحتفالات قائمة استعداداً لعيدين مهمين
 أولهما عيد المولد النبوي وثانيهما ذكرى زيارة ملك ومملكة
 بريطانيا لبورسودان وهما في طريق العودة من الهند يوم
 ١٧ يناير سنة ١٩١٧ . وتم الاحتفال بذكرى زيارة التاج
 البريطاني في كنيسة الخرطوم وشاهدت منظرًا شيقاً من مظاهر
 الاحتفاء أقرأ فيه السير وينغيت برقية من الملك وقام فيه
 أفراد القوات البريطانية القليلة باستعراض . وتعد هذه
 القوات - رغم صغر حجمها - الرمز الوحيد الذي يدل
 على الوجود البريطاني في أكبر البلدان الإسلامية الأفريقية
 مساحة . وبعد تناول العشاء زافقت السير وينغيت إلى القصر
 حيث كانت هناك فرقة موسيقية سودانية ومرربانجان رئيس
 تلك الفرقة وهي تعزف الحان النيام نيام ، ثم جاء السردار
 في زيه الرسمي وارتفعت المشاعل وانعكست أنوارها على
 وجوه الزنج وامتزجت بالموسيقى فشعرت وكأنني في مناطق
 الأدغال الأفريقية . وعادت لي الذكريات إلى سنة مضت
 عندما كنت في مقهى فاتيrolاند في مدينة برلين لأن المقهى
 كان مملوءاً بأنغام الموسيقى أيضاً وكان متحدثي بعد خيراً
 في أمور الشرق الأوسط ، وتذكرته وهو يقول لي : لا
 شك أنك تعرف أن السودانيين سيقفون معنا في الحرب
 متى رفع السلطان علم الجهاد أن السودانيين شياطين وسيقودون
 وراءهم قبائل أفريقيا وهم يكرهون الحكم البريطاني بدون
 أدنى شك . وإن ما حدث لغوردون سيعد لا شيء بالنسبة

لما سيحدث في المستقبل ، بل ان ثورة سينوي في الهند تكون تافهة ان قورنت بما سيحدث بتلك البلاد . وطلب مني السير وينغيت أن أرافقه الى أم درمان لمشاهدة احتفاء الدراويش بالمولد النبوي . وبدأنا الرحلة في التاسعة مساءً ، وكان عددنا ثلاثين شخصاً بيننا القاضي الأكبر والمفتي الأكبر وعدد من ضباط القوات البريطانية المرابطة بالخرطوم والمستر مور الحاكم الإداري لمنطقة الخرطوم . واستعملنا في الرحلة اليخت « الفن » التي استعملها غوردون للإبحار في النيل الأزرق . ووصلنا أم درمان ووجدنا أمامنا جمهوراً من السودانيين الدراويش في ملابسهم البيضاء وهم ينتظرون وصولنا كطابور شرف يحمل كل فرد منهم شعلة مضاءة ، وانطلقت زغاريد السيدات السودانيات ترحيباً بالسردار ، وتوجهنا إلى المدينة ومررنا في طريقنا بقبر المهدي وقصر الخليفة الذي لا زال خراباً ، ووصلنا الى ميدان نصبت به الخيم لإقامة الاحتفال ، ووجدنا أن هناك خيام خاصة لأعضاء بلدية أم درمان وشخصيات القرى المجاورة وشيوخ الجمعيات الدينية . وقد التقيت بهذه المناسبة وتحدثت مع عدد من شخصيات السودان الدينية مثل السيد علي المرغني الذي هو الآن السير علي المرغني . واكتشفت ان السيد المرغني شخصية تقارب الأربعين من العمر حكيمة مفكرة تعرف ما يجري في هذا العالم الآن . وقد سألتني السير المرغني عن تطور الأحداث في فرنسا ومنطقة البلقان ، وأكد لي ، وهو رجل

دين تعلقو رتبته جميع رجال الدين الآخرين ، ان المسلمين
الافريقيين يشعرون بالارتباط بالدولة البريطانية ، وشخصياً
أصدق وأثق في كلامه. ثم شرح السيد وينغيت الى الشخصيات
السودانية سبب وجوده فهزوا جميعاً رؤوسهم ضاحكين
قائلين : « أطلب منه أن يكتب ما يرى أمامه ، واننا
نشعر بالسرور لأنه قد جاء وحضر الاحتفال معنا لأننا
نعرف انه سيكتب عنا تقريراً ممتازاً للبريطانيين والفرنسيين
والأمريكيين » . واستمر بنا في زيارة الخيم واحدة بعد
أخرى حتى أتينا الى أهم خيمة في النهاية ووجدناها
محاطة بجميع سكان أم درمان والقبائل التي جاءت للاحتفال
بالمناسبة الدينية ، ورأينا آلافاً من السودانيين في ملابسهم
البضياء يرقصون ويغنون وقد بلغت بهم حتى التفاعل حداً .
وجلسنا بين ستين ألف مسلم جلهم من أتباع المهدي ورعايا
السلطان نختسي القهوة وتبادل الحديث ولم تكن معنا أي
قوات ولم يكن أحداً مسلحاً . وكانت الادارة البريطانية

والحاكم العام للسودان في تلك اللحظات بين أيدي شعب
أم درمان . واني أعرف شخصياً مدى غليان عاطفة المسلمين
في الاحتفالات الدينية لأنني عشت بينهم ولمست خبرات
كادت أن تؤدي بي الى الموت ، ولكني لم أجد شيئاً من
تلك العاطفة في الاحتفال الذي رأيته ولم أر إلا حب الشعب

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالاصل .

للمردار والترحيب بنا . وبينما كنا نغادر الخيمة تقدم أحد
الشيخوخ الذين كانوا يرافقون السردار ووضع يده على كتفي
فسلمت عليه مودعاً وقال لي « إن شاء الله تكون قد استمتعت
باحترافات أم درمان وإن شاء الله تعود لنا مرة أخرى » .
فسألت السير رينالد « من هو هذا الشيخ ؟ » فقال « أحد
أبناء المهدي » .

الجزر الافريقية

تمتلك الجزر الافريقية البرتغال واسبانيا وفرنسا وبريطانيا ويعود تاريخ امتلاكها الى ما قبل فترة الاستعمار الأوروبي للقارة الافريقية نفسها . وقد كانت هذه الجزر اقدمًا — عندما كانت المواصلات البحرية تمر برأس الرجاء الصالح الى الهند — ذات أهمية قصوى . وبالإضافة الى موانئ هذه الجزر كانت هناك موانئ على شواطئ القارة نفسها، إلا أن تلك الموانئ لم تكن آمنة من غارات الأفارقة المتوحشين ، ثم ان القارة نفسها لم تتقبل التنمية الاقتصادية التي لاقتها تلك الجزر في ذلك العهد الذي كانت فيه القوى الاستعمارية ضعيفة صغيرة . ولم تبدأ مرحلة الاستعمار الأوروبي في أفريقيا بمعناها الحقيقي إلا بعد أن اجتازت البواخر الحديثة والسفن الحديديّة مرحلة التجربة ، وبدأت المعامل

الحديثة الى الاستغناء عن القوى البشرية وانتاج فائض فرض
ضرورة البحث عن منفذ له . ولم تستول أوروبا على افريقيا
نتيجة * الاستكشافات التي قام بها ستانلي وبيترز ودي برازا
وآخرون من رجال الاستكشاف ، بل ان الاستيلاء جاء
نتيجة لمجهودات أولئك الرواد الأول الذين كرسوا أنفسهم
لمواصلة ومتابعة سير أولئك الرحالة الاستكشافيين .
وتسيطر البرتغال ، بالإضافة الى جزر ماديرا وآزوريس
التي تعتبرها جزءاً من أراضيها ، على كيب فيردي وأرخيل
بيساقوس الواقع على شواطئ غينيا البرتغالية وجزيرتي سان
تومي وبرنسيبي الواقعتين على مقربة من غينيا أيضاً . أما
اسبانيا فإنها تعد جزر الكاناري كقطعة منها من الناحية
الادارية ، ولكن وزير مستعمراتها — الذي كان في يوم
من الأيام يشرف على امبراطورية لا تعادلها إلا الامبراطورية
البريطانية — يجد نفسه اليوم يشرف على جزيرة فيرناندو بو
ويركز عليها اهتمامه رغم انها لا قيمة لها إلا من الناحية
الدولية فإنها على مقربة من المستعمرة الانسانية في الكامرون .
ولا تمتلك اسبانيا مكاناً آخر بالإضافة الى هذه الجزيرة إلا
موطىء قدم صغير يسمى غينيا الاسبانية ، وان قدر لها أن
تخرج من هذه المناطق فإنها ستسلمها لفرنسا حسب اتفاقية
حق الاستيلاء . وتعد الجزر الواقعة تحت سيطرة بريطانيا

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالاصل .

وفرنسا هي الجزر المهمة على الطريق البحري التجاري الذي يمر بالمحيط الاطلنطي والمحيط الهندي ، فبريطانيا تسيطر على أرخبيل هلام وجزيرة بوزسيون الواقعة على مقربة من جنوب غرب افريقيا الألماني بالإضافة الى خليج وليفش . وتقع جزيرة بوزسيون على مقربة من نهاية لوديز تسلان ولا يفصلها عن ميناء انقراء باكونيا إلا شيء بسيط . أما جزيرة مدغشقر فتقع في شرقي المناطق البرتغالية في شرقي افريقيا والمسافة التي تفصلها عن موزامبيق مسافة قليلة ، وتسيطر فرنسا على الجزيرتين الواقعتين في القنال الذي يفصل مدغشقر عن موزامبيق وهما جزيرتا باساس وانديا وأزل دي يورب . وتمتد السيطرة الفرنسية الى أرخبيل كوموروس الواقع بين رأس ويلقادر وافريقيا الشرقية الألمانية وافريقيا الشرقية البرتغالية . أما بريطانيا فإنها تسيطر على زنجبار وبامبا كفاصلين بين الميناء الألماني في دار السلام والميناء البريطاني في مومباسا . ويرفرف العلم البريطاني أيضاً على كل من جزر اسومبشون والدابرا واستوفي وسانت بيير وبروفدنس ، وسيرف الواقعة على مرمى حجر من مناطق السيطرة الألمانية . والسيطرة البريطانية ، كاملة على الجزر الممتدة على الطريق الى الهند مثل جزر ماهي وفيليبيني واميرانتيس . وتقع جزيرة ماروشيوس على مسافة خمسين ميل شرقاً من مدغشقر وهي تحت السيادة البريطانية منذ سنة ١٨١٠ عندما استولت عليها بريطانيا من فرنسا . أما

في المحيط الاطلنطي فالسيطرة البريطانية ممتدة على كل من جزر اسينشون وسانتا هيلينا وترستان . ولا يجد المرء مفراً من اعتبار مدغشقر وزنجبار كعالمين وحيدين شجعاً على إقامة السياسة الأوروبية الاستعمارية وبدء تاريخ افريقيا في مجال الامتداد السياسي ، ولا داعي لأن ينظر الى أي بقاع أخرى من الجزر بأي أهمية ، ولذلك نكتفي بإعطاء فكرة عامة عن كل من هاتين المنطقتين .

زنجبار :

ترتبط زنجبار وجارتها يامبا ، مثلما ترتبط الصومال ، ببلاد العرب من الناحية التاريخية والجنسية والدينية ، وآلت الى حكم سقط عندما انهارت السيطرة البرتغالية . وبقيت تحت سيطرة ذلك الحكم سياسياً لمدة ٢٥ سنة في بداية القرن التاسع عشر ، ثم نالت استقلالها كسلطنة منفصلة في سنة ١٨٥٦ . ولكن بريطانيا وجدت نفسها مضطرة للسيطرة على زنجبار عندما قفزت المانيا الى شرقي افريقيا ، وبدأت فرنسا في التخطيط للاستيلاء على مدغشقر . ووقعت بريطانيا اتفاقية سرية مع زنجبار للإعلان عن زنجبار كمحمية بريطانية . ووجدت فرنسا ومانيا نفسها أمام الأمر الواقع ، ولكن بريطانيا عوضت تلك الدولتين باتفاق سنة ١٨٩٠ الذي وافقت فيه على إعطاء حرية العمل لفرنسا في مدغشقر وعلى التنازل

عن هيليتولاند لألمانيا ، واعترفت الدولتان بالحماية البريطانية على زنجبار ودفعت ألمانيا مبلغ مليون دولار لسلطانها كتعويض عن ست سنوات من الاحتلال الألماني لمناطق نفوذه في القارة نفسها . إلا أن بريطانيا اكتشفت أن هيليتولاند ذات أهمية قصوى عندما ظهرت ألمانيا كقوة بحرية هائلة ، وبدأت تشعر منذ أن اندلعت الحرب الأوروبية أن الثمن الذي دفعته في سبيل زنجبار كان ثمناً باهظاً ، خاصة وأن أهمية زنجبار كمركز تجاري قد بدأت تتضاءل في الآونة الأخيرة بسبب الموانئ الإيطالية في الصومال والموانئ الفرنسية والبريطانية الأخرى في شرق أفريقيا . وقد لاقت زنجبار أشد ضربة عرفتها في أهميتها من مدّ الألمان لخط سكة حديدية من بحيرة تانجانيكا إلى دار السلام ، ولم تزد تجارتها عن عشرة ملايين دولار سنوياً خلال السنوات الماضية . وقد احتل السلطان علي عرش زنجبار في سنة ١٩٠١ كخلف للسلطان السابق ، وجاء حكم علي بعد فترة عشر سنوات من الهدوء استطاعت خلالها بريطانيا أن توطئ نفوذها وتوطئداً كاملاً . ووجدت الحركة الإسلامية نفسها في مأزق لا حل له ، وقامت وزارة الخارجية البريطانية في سنة ١٩١٣ بتسليم السلطة في زنجبار إلى وزارة المستعمرات البريطانية وتم تعيين « مقيم » بريطاني لها . وقد كانت زنجبار جزءاً من مناطق

* تعني الحرب العالمية الأولى أينما جاءت بالترجمة .

شركة شرق افريقيا البريطانية الى أن فصلت عنها في سنة ١٩٠٤ .

وقد بدأت المحاولات حديثاً في توحيد المحميتين تحت نظام واحد ولكن دون تحقق أي نجاح ، لأن مشكلة الهنود وقفت كعقبة في الطريق . ويصل هؤلاء الهنود عدداً هائلاً في زنجبار ولهم سلطة كبيرة لأنهم أصبحوا ، بعد إلغاء تجارة الرقيق ، ملاك أراضى ومسيطرين على السوق التجاري بقرض الأموال وسيطروا على الفلاحين والتجار العرب . وقد جاءت أغلبية الهنود بزنجبار من جنوب افريقيا لأنهم لم يستطيعوا هناك أن يتمتعوا بالمساواة كرعايا بريطانيين . وبعد إلغاء تجارة الرقيق وتنفيذه أكبر هبة قدمتها زنجبار لأنها أثبتت صلاحية الطريقة المتبعة ضد هذه التجارة . فزنجبار وبامبا جزيرتان إسلاميتان والشرع الاسلامي هو سيد القانون هناك ، وهاتين الجزيرتين المستر (كيف) بدرجة قنصل عام لبريطانيا . وبدأ المستر (كيف) في دراسة تجارة الرقيق وطريقة إيقافها وأصدر تقريراً عنها في سنة ١٩٠٩ . ويجدر بالمرء أن يدرس هذا التقرير . ففي سنة ١٨٩٧ أصدر السلطان أمراً يمنع استرقاق أي طفل يولد منذ تلك السنة ، ووضع الأسس التي سيتم على أساسها تحرير المسترقين . وتم في خلال إحدى عشرة سنة تحرير أحد عشر ألفاً من الرقيق . وكانت عملية التحرير والعق بطيئة في بعض الأحيان ولم يستجب لها العجزة من الرقيق ، لكن العملية لم تثر

العرب ولم تهز استقرار الرقيق الذين تحرروا لأنها عمت تدريجياً. وبعد نهاية ما يقرب من إحدى عشرة سنة ظهرت حدود الصعوبات والمشاكل واضحة وأصبح في الامكان وضع خطة سهلة وعملية التطبيق دون أن تثير أحداً خاصة من المسلمين. وجاءت سنة ١٩٠٩ وأصدر السلطان أمراً بعدم الاعتراف بصفة « الرق » في المحاكم القائمة في الجزيرتين، وبدأ بتقديم المساعدة والتعويضات للرقيق الذين أهلهم ملائكتهم بسبب صحي أو مالي أو غيرهما من الأسباب.

ولا يسع المرء إلا أن يعجب بحكمة وصبر الرجال الذين يقاومون في تلك البلاد تجارة الرقيق ويقفون ضد هجمات وضغوط «العاطفيين» البريطانيين في انجلترا نفسها ويتحملون الهجمات الدعائية المغرضة التي تشن عليهم.

مدغشقر :

تعد هذه الجزيرة من أوسع الجزر الافريقية ومساحتها ٢٢٧ ألف ميل مربع بينما لا تزيد مساحة فرنسا نفسها عن ٢٠٧ آلاف ميل مربع ، ويبلغ طولها حوالي ألف ميل ويقيم بها سكان عددهم ٣,٢ مليون نسمة ينتمي ٣ ملايين منهم الى الأصل الملاوي ، ولكن جل السكان ينتمون الى قبائل ولغات متعددة . ويعد جنس الهوفاس أذكى الأجناس في مدغشقر ويبلغ تعداد أتباعه حوالي مليون شخص . وقد

سيطرت فرنسا على هذه الجزيرة في الفترة الواقعة بين ١٨٨٢/ ٨٤. وهي الفترة التي كانت فيها بريطانيا وألمانيا منهنكتين في الاستيلاء على ما تبقى من أراض في القارة الافريقية نفسها. وقد ذكرنا سابقاً ان بريطانيا تركت لفرنسا حرية التصرف في مدغشقر مقابل استيلاء بريطانيا على زنجبار، إلا ان الملاقاس - سكان مدغشقر - لم يأبهوا للاتفاق لأنه تم بدون استشارتهم، ورفضت الملكة رانافالوتا التي يقف وراءها رجال الهوفاس الاعتراف بشرعية «الاتفاقيات» التي وقعها زعماء القبائل وتنازلوا بموجبها عن بعض المناطق لفرنسا. ومن يرضى الاعتراف «بحق» اكتسب بهذه الطريقة؟ ولكن فرنسا دخلت الحرب ضد مدغشقر وأصدرت أمراً بضم الجزيرة تحت سيادتها بدون الاهتمام برغبة سكانها أو ملكتهم. وطردت الملكة ونفتها وعاملت الملاقاس كخارجين عن القانون. وقد انتقدت الصحافة البريطانية الأعمال الفرنسية في مدغشقر لأن رجال بعثات التبشير البروتستانت العاملين في الجزيرة أعلنوا ان الفرنسيين تسببوا في عرقلة مجهوداتهم وان فرنسا تعامل السكان معاملة صلبة لا لذنوب اقترفوها وانما لأنهم يحبون ملكتهم وحريتهم. لكن الأذن الرسمية البريطانية كانت مصمومة ولم تسمع هذه الصرخات الانسانية لأن بريطانيا كانت منهمكة في تصفية مشاكل جمهوريات الدوتش في جنوب افريقيا. ونفت فرنسا الملكة رانافالوتا الى الجزائر وضاعت الاستغاثات

التي أعلنها للعالم المستر. كروجر في مهبط الريح . ورحب الفرنسيون بنداوات كروجر وعقد البريطانيون الاجتماعات في قاعة البرت هول. للاعراب عن غضبهم ضد نفي الملكة الملاقاسية . ولكن الحكومتين لم تقدما على أي خطوة . واجتمع أصدقاء الدفاع عن « حرية الأمم الصغيرة » وعملوا ما في وسعهم وأعلنوا احتجاجاتهم ضد الاضطهاد الذي يشود العالم ، ولكن لم تسمع أي حكومة للنداوات ولم يفعل أحد شيئاً في سبيل الملاقاس أو البوير . إلا ان النتائج التي ظهرت في مدغشقر - مثل جنوب افريقيا - كانت نتائج مفيدة للسكان بصفة عامة ، وان لم تنجح الغاية في تبرير الوسيلة فإنها على الأقل نجحت في طي صفحات الماضي . وعادت أحداث جنوب افريقيا بالتقدم وسجل البريطانيون انتصاراً ، وعادت محاولات فرنسا بالنجاح وأعطت للفرنسيين رصيلاً . ولكن الاضطهاد سبق هذه الانجازات ، وعانى السكان الأصليون شتى أنواع الألم ، وأعلنت « جمعية رعاية كافة الأجناس » في باريس سنة ١٩٠٠ ان فرنسا تمارس أعمال السخرة في مدغشقر ، وأكدت ان أحوال الذين يقعون في أيدي فرنسا أسوأ من أحوال الرقيق الذي قررت فرنسا إلغائه قبل أربع سنوات . إلا ان ظروف كنهه ليست غريبة لانها حدثت لكنتل ، المستعمرات الأوروبية ، في

افريقيا وتحت كل الادارات الأوروبية . ولكن لا ننسى

ان المستعمرات البريطانية ، وغالباً الفرنسية أيضاً ، هي التي تتمتع بالاصلاحات والتحول من إدارة عسكرية الى إدارة مدنية بينما لا تعرف المستعمرات الألمانية مثل هذه الاصلاحات.

وقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية حتى الآن بمدغشقر حوالي مليوني أكر، وزادت محاصيل السكر والقهوة والقطن والخضروات زيادة عظيمة وأصبحت من المحاصيل الرئيسية مثل المطاط . وبدأ السكان يتمتعون بالرفاهية لأن الحكومة شجعت الزراعة الحديثة وتربية الماشية ودودة القز وفتحت المناجم ومدت حوالي تسعة آلاف ميل من خطوط الهاتف والبرق وأنشأت الطرق وبدأت في بناء السكك الحديدية ، وأحدثت السيارات ثورة في وسائل النقل .

وبدأت فرنسا تقبض فوائد مجهوداتها إذ بلغت عدد السفن التي زارت مدغشقر في سنة ١٩١٣ عشرة آلاف سفينة كانت سبعة آلاف منها ترفع الراية الفرنسية . ونال أبناء فرنسا ، مثل الجنرالين فاليني ولياني ، شهرتهم العسكرية والادارية هناك واستطاعوا أن يخدموا بلادهم فيما بعد .

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالاصل .

نهاية حرب البوير وبناء جنوب افريقيا جديدة

لقد جاءت سنة ١٩٠٠ بالفشل والحيرة للوزارة البريطانية ولرجال القوات البريطانية في جنوب افريقيا لأن الحوادث كانت تجري بعكس التوقع لها . فقد اعتقدت بريطانيا ان الظروف كانت ضد البوير ، وان قوتهم لن تقاوم إلا بضعة أشهر بعدها تنهار حالا ، ولكن وصول اللورد روبرت واستسلام جيش كرونج في شهر فبراير أعطى دلائل تشير الى ان النهاية لا زالت بعيدة . وتطورت الأحداث وأحيل لاري سمث من منصبه وحل محله مفكينج ، لكن الأمور سارت على ما كانت عليه من سوء . ولم تستطع بريطانيا أن تتجاهل موقف البوير وتأيدهم لجمهورياتهم .

واستمر هروب الأسرى من سايمون تاون واضطرت بريطانيا
لنفي كرونج وجيشه الى سانتا هيلينا . وأعلن اللورد فيلنر
العفو العام بعد أن انسحب فدائيو فري ستيت في شهر مارس
واستسلم معظم ثوار مستعمرة الكاب . ولكن البوير الذين
كانوا بتلك المستعمرة لم يتوقفوا عن استعمال ما لديهم من
سلاح سياسي ضد بريطانيا . ووقعت مشكلة وزارية في شهر
يونيو، وألقت الحكومة القبض على العديد من رجال مجلس
الكاب واتهمتهم بالخيانة ، ورغم ذلك لم تـُـنـُـل « الحكومة
التقدمية » أغلبية إلا بستة أعضاء فقط . وقد ترك اللورد
روبرتسن مستعمرة جنوب افريقيا يوم ١ ديسمبر بعد أن
وصل كيتشنر ليحل محله ، وأعلن روبرتسن انه قد ترك
حرب عصابات قد لا تدوم حتى نهاية الشتاء ، ولكن لم
تمض خمسة أيام على مغادرته حتى عقد اجتماع عام في
ورثينستر وأعلن ذلك الاجتماع الاحتجاج على سياسة اللورد
ميلنر والطريقة التي تتبعها بريطانيا في الحرب . وأندرسون
الجنس الأبيض سينقرض ما لم يتم السلام ، وطالب بترك
جمهوريات جنوب افريقيا تتمتع باستقلالها . ووقع رد فعل
لهذه الاجتماعات في أوروبا وتعرضت الحكومة البريطانية
والملكة فيكتوريا وأمير ويلز الى الهجمات الصحفية الفرنسية ،
ورحب الفرنسيون بالرئيس كروجر في باريس ترحيباً عظيماً .
ولكن يجدر بنا أن نذكر ان رفض القيصر وليام مقابلة
كروجر أنقص أمل البوير في استلام المساعدات من أوروبا .

وقد اضطرت السلطات في مستعمرة الكاب الى اعلان الحكم العسكري لأنها فشلت في السيطرة عن طريق المجالس التشريعية. واضطرت الى استعمال سبل غير قانونية ، وانحل مجلس الأمة في ذاتال والكاب مرتين ، وتعرضت الصحف للرقابة الشديدة مرات ومرات وأخذ محرروها الى المحاكم وتراوحت المحاكم التي قاضت من نسبت لهم تهمة الخيانة في أحكامها من السجن الى أحكام الاعدام . وأقدم اللورد كيتشنر يوم ٧ ديسمبر على خطوة ضم دولة الاورانج الحرة وجمهورية جنوب افريقيا تحت حكم واحد وأعلن أن «قوات صاحبة الجلالة البريطانية هي المسيطرة الآن على دفعة أمور الحكم جميعاً والمدين الرئيسية وخطوط السكك الحديدية» ولم يبق إلا عدد بسيط من الثوار يحملون السلاح ولكن تقصصهم الذخيرة ولا يمكنهم الاستمرار في الحرب . وان الحكومة البريطانية مصممة تماماً على إعادة الأمور النظامية لانهاء حالة سفك الدماء والخراب الذي لحق بالأغلبية العظمى من السكان . » وأعطى اللورد كيتشنر ، بناء على تفويض من الحكومة البريطانية ، « مئدة أقصاها الخامس عشر من ديسمبر كفترة لزعماء وثور البوير للاستسلام وإلا فإنهم سيعاقبون بالطرد من جنوب افريقيا . » ولكن النداء لم يقد ولاقى كيتشنر الخيبة لأن هذا الإعلان زاد من غضب البوير وقوى عزيمتهم على الصمود الى آخر لحظة في حياتهم ، واستمر عشرة آلاف منهم يحاصرون ألف

جندي بريطاني ، ووصل كرههم لبريطانيا أقصى مداه عندما أعلن كيتشنر عن اضطراره لاقامة معسكرات اعتقال حتى « يقيم الأمن » ويعيد السلام . وبدأت الضحايا من أطفال ونساء تتساقط في تلك المعسكرات وثار العالم المتحضر جميعاً من هذه الخطوة وهاج الرأي العام البريطاني . ومن منا لا يتذكر الكتيب الذي نشرته الآنسة هوب هاوس ؟ ففي شهر يوليو فقط مات ألف ومئة وأربعة وعشرون طفلاً ، وفي شهر أغسطس لحق بهم ألف وخمسة وخمسة وعشرون وفي شهر سبتمبر زاد العدد فأصبح ألفاً وتسعمئة وأربعة وستين (٤٦١٨ طفلاً) . ولم ينس البوير الذين فقدوا اغزاء لهم في هذه المعسكرات تلك الجريمة . وألقى اللورد ميلنر خطاباً في جوهانزبرغ في شهر يناير سنة ١٩٠٢ قال فيه ان الطريقة الوحيدة لإنهاء الحرب هي « عصر » البوير حتى يموتوا من جراء صمودهم . وزاد كيتشنر معسكرات اعتقاله واستعمل الخمسة آلاف من رجال البوير الذين استسلموا له وتزعمهم جنرال منهم اسمه فيلونيل وسموا أنفسهم « بالكشافة الوطنية » . وقد أثار هؤلاء المستسلمين اللورد كيتشنر بمعرفتهم للأقاليم وخبرتهم في حرب العصابات ونجحوا فعلاً في إنهاء الحرب ، ولكن شعور البوير لا زال مشحوناً بالعداء والكراهية خاصة ضد هؤلاء الخوثة منهم . وأعلنت كنيسة البوير عن طردهم منها كعقاب لهم عما ارتكبوه ، ورفعت الكنيسة فيما بعد ذلك الطرد إلا أن السكان لازالوا

ينعتونهم بالحياة .

وقد كان انتصار البوير تحت قيادة الجنرال ديلاري ضد القوات البريطانية واستيلاءهم مع اللورد ميثوبن آخر انتصار زأوه ، لأن ديلاري أطلق سراح أسيره مقابل استلام أدوية لمداداة جرحاه . وكانت هذه الخطوة بمثابة الاعلان عن الاستسلام ، وفعلاً تم بدء المفاوضات في يوم ٢٣ مارس . وأعلن كيتشنر وميلنر ان مسألة استقلال البوير مسألة لا مجال لمناقشتها ويجب نسيانها ، واجتمع زعماء البوير في مدينة فيري نيخ يوم ١٥ مايو ، ودامت مناقشتهم لمدة ثلاثة أيام ، واستقر رأيهم على إلغاء علاقاتهم الخارجية ، وقفل بعثاتهم السياسية ، وعلى قبول الحماية البريطانية ، وعلى التنازل عن بعض الأجزاء من جمهورية جنوب افريقيا ، وعلى عقد اتفاقية دفاع مع بريطانيا . ورفض كيتشنر النظر في هذه النقاط ، بل لم يبرقها الى الحكومة البريطانية في لندن ، وأصر على الاستسلام بدون قيد أو شرط . وهنا أعلن الجنرال دي واث من البوير استمرار الحرب ، ولكن البوير وجدوا أنفسهم محاصرين بالخونة الذين انقلبوا الى جانب بريطانيا فيأسوا من مواصلة القتال ، وأعلن الجنرال ديلاري الى البوير قائلاً : « ان استمتمنا في الاستمرار في الحرب سيربح الخونة كل شيء وسيكون مصيرنا العار والحجل » وقبل البوير الشروط البريطانية العشرة وهي كما يلي :

- ١ - الاستسلام بدون شرط والاعتراف بادوارد السابع كملك لهم .
- ٢ - على جميع الثوار الذين هم خارج مناطق جمهوريتي جنوب افريقيا السابقتين العودة حالاً الى منازلهم متى توفرت المواصلات .
- ٣ - لا يحرم أي ثائر عائد من حقوقه المدنية أو من أملاكه .
- ٤ - تعطى الحصانة ، ضد الاجراءات القانونية التي من الممكن تطبيقها بسبب الحرب ، الى جميع الثوار .
- ٥ - يسمح بتعليم اللغة الهولندية بالمدارس العامة وتقبل كافة بالمحاكم وتطبق بالادارة متى كانت مفيدة .
- ٦ - يسمح بحمل السلاح لأولئك الذين يريدونه للحماية الشخصية .
- ٧ - تلغى الادارة العسكرية متى استقرت الأمور ، وتبدأ بعدها إدارة مدنية تعلن بعدها انتخابات عامة حتى تدير جنوب افريقيا نفسها بنفسها .
- ٨ - تبقى مسألة تمتع السكان الأصليين بالحقوق القانونية بدون بت حتى تتم الانتخابات .
- ٩ - لا تفرض أي ضرائب على الأملاك لتعويض خسائر الحرب .

١٠- تكوّن لجان للمساعدة في إعادة السكان الى منازلهم
ورصد مبلغ ثلاثة ملايين جنيه لتعويض من لحقت
به خسائر شرط ألا يتمتع منها بشيء الأجنبي
أو التاجر .

وكان عدد البوير الذين لم يستسلموا آنذاك حوالى ثمانية
عشر ألفاً ، وكانت خسائر بريطانيا قد بلغت ٢٢ ألف
قتيل . وتولى اللورد ميلنر منصبه كحاكم عام يوم ٢١ يونيو ،
وغادر كيتشنر جنوب افريقيا بعد يومين فقط بعد أن انتصر
فيها . مثلما انتصر في أم درمان . ولعل التاريخ سيحتفظ بعدة
مناقشات لمسألة عدالة ومعاملة بريطانيا لشعب البوير ، ولكن
هذا التاريخ لن يشك في أن البوير أنفسهم والامبراطورية
البريطانية . والعالم أجمع قد جنى فوائد عديدة لأن حرب
البوير تعد العلامة الفاصلة في الكفاح الأوروبي لجعل افريقيا
قارة للرجل الأبيض . ولا يستطيع أحد أن يقول انه من
الواجب أن نترك السكان الأصليين في المناطق التي يعيشون
بها لأن ذلك القول ينكر حق حضارتنا في الوجود والسيادة
على العالم ، بل انه ينكر منطق وعدالة القوة التي ساهمت
في جعل العالم كما نراه اليوم ، وينكر أيضاً ان على الجنس
الآري مسؤولية ملقاة على عاتقه . وهذه المسؤولية أصبحت
الآن من مسؤوليات الجنس الانكلو سكسوني الأبيض . ان
تقدم الحضارة وانتشارها دائماً تقدم . مرقوناً بالظلم
أحياناً ، ويحمل في طياته التعصب ضد السكان الأصليين

الذين يرفضون الانصهار والمدنية . وان شئنا أن نتصل من سيادة الجنس الانكلو - سكسوني في جنوب افريقيا فما علينا إلا أن نتصل أيضاً من محاولات هذا الجنس لاستيعاب أجناس شمال أمريكا الأصلية وبعض الأجناس الأوروبية . واننا نشعر بالحجل عندما نقف لتراجع الماضي وسياسة الغاية تبرر الوسيلة ، ولكن عندما ننظر للأمد البعيد نجد أنفسنا نتساءل أليس من الحق أن نؤيد ما يحدث طالما ان النهاية ستكون مفيدة . مرجحة ؟ ولا يمكن أن يتجرأ أحد على انتقاد الأعمال البريطانية في جنوب افريقيا اللهم إلا إذا كان هدفه أن تبقى افريقيا « قارة سوداء » بعيدة ومفضولة عن أوروبا وأمريكا . ويجب أن يراجع المرء المحاولات الأوروبية في افريقيا من خلال شيء واحد فقط ، هو النتائج . ولذلك فضلت الا أغرق نفسي في الإطار على النتائج الحسنة التي ستؤدي لها حرب البوير وفضلت أن أناقش أسباب الحرب ضد بريطانيا حتى ألقى بالأضواء على حركة التطور القائمة في جنوب افريقيا منذ سنة ١٩٠٠ ، وسأسير بنفس الطريقة في سرد كل ما سيأتي بهذا الكتاب . ولا يمكن وصف حرب البوير بأنها كانت حرباً بريطانية ذات طابع اعتدائي هدفه الاستيلاء وإلحاق الأضرار بالأجناس القائمة بجنوب افريقيا لأن بريطانيا لم تحاول قرض البوير من الوجود ، ولم تحاول أن تفرض عليهم الانصهار ولم تنكر عليهم حرياتهم الاقتصادية والسياسية التي كانوا يتمتعون

بها من قبل، أو تلك الحريات التي يجب أن يتمتعوا بها كرعايا بريطانيين ، إلا أنه من المؤسف ان بعض العناصر المحلية حاولت أن تشوه الأمانى والمثل الانكلو - سكسونية. ولكن الحكومة البريطانية مسلحة بقرون الخبرة. والرشد استطاعت أن تقضي على تلك المشكلة بالطريق الأفضل ، ورفض مجلس الوزراء البريطاني الموافقة على طلب «المستعمرين» (البريطانيين) إلغاء برلمان جنوب افريقيا لأنه ، كما قال هؤلاء المستعمرون ، سوف يرفض الموافقة على القوانين التي وضعت لإعادة الأمن والسلام الى جنوب افريقيا . وتزعّم «الاستعماريين» الدكتور جامسون الذي قاد «المعارضة التقدمية» وأثبت أنه رجل حكيم قدّر بعكس ما قد يدل عليه ماضيه السياسي ، وبدأت سنوات التسوية والاصلاح فيما بعد تحت اشرافه . ويستغرب المرء كيف يتحول المتطرفون الى محافظين متى وصلوا الى مراكز السلطة، فكلما مرت سنة ظهر الدكتور جامسون وهو أكثر اعتدالاً ورحمة ، واستطاع أن يسيطر على أتباعه الذين يؤيدون في صحافتهم وعقيدتهم اتباع سياسة مثل سياسة بروسيا في منطقة الالزاس واللورين .

وقد وجدت بريطانيا ان مشاكل جنوب أفريقيا كانت مشاكل معقدة ملتوية ، وقرر المستر تشامبرلن في خريف سنة ١٩٠٢ السفر بنفسه الى تلك المنطقة لزيارة ناتال ، والكاب، وترانسفال ، والاورنج حتى يشاهد جنوب افريقيا

بعد الحرب . وقد اتخذ تشامبرلن غطاء لزيارته يختلف عن هدفها الحقيقي إذ ادعى انه كان ذاهباً الى جنوب افريقيا لدراسة مسألة استيراد عمال من الصين للعمل بالمناجم ، لأن تلك المناجم لم تستطع الحصول إلا على خمسين ألف عامل فقط من سكان جنوب افريقيا في الوقت الذي تريد فيه على الأقل ثلاثة أضعاف ذلك العدد . وهي لا تستطيع أن تأتي بعمال بيض لأن أجورهم عالية جداً . إلا أنه أفصح فيما بعد ان زيارة تشامبرلن كانت سياسية محضة لا صلة لها بالعوامل الاقتصادية ، وكان هدفها أن يجتمع بالهولنديين والبريطانيين في الكاب ويتكلم معهم بصريح العبارة ويطلب من الهولنديين أن يعتبروا « الماضي ماضياً » . وتمت زيارة المستر تشامبرلن في شتاء عام ١٩٠٢ - ١٩٩٣ على أعقاب الاستسلام ، ووجد أمامه كل نوع من الاختلافات كبرلمان مستعمرة الكاب ، والعلاقة الاقتصادية بين ناتال والكاب خاصة في السكك الحديدية ومستقبل خطوطها ، ومسألة استيراد عمال من الصين (وهذه هي النقطة الوحيدة التي اتفق فيها البريطانيون والهولنديون بالمعارضة) ، وتعويض الهولنديين بعد إلغاء معسكرات الاعتقال ، وتوزيع الثلاثة ملايين جنيه ، وقضية استيطان الأراضي التي يمتلكها التاج البريطاني ، وتقدير تكاليف الحرب وفرضها على جمهوريات جنوب افريقيا السياسية . ورأى المستر تشامبرلن ان حل المشكلة من الناحية السياسية بتشجيع اقامة البريطانيين في

أراضي التاج ، كما اقترح اللورد ميلنر ، ستثير الرأي العام البريطاني ، ووجد ان مشكلة إعادة الأمن الى ربوع جنوب افريقيا عائدة الى الكراهية التي يكنها السكان ضد «الكشافة الوطنية» أو الخونة البوير. ولما وجه تشامبرلن نداء الوحدة وهو في بريتوريا قام البوير بالمطالبة بأشياء لم ترد في اتفاق الاستسلام ، فحذرهم من أن حكم أنفسهم بأنفسهم والعفو العام سوف لن يأتي عن طريق الحساح والضغط . وقابل الجنرال دي ويت المستر تشامبرلن وأعلمه ان هناك عناصر من البوير التي لم ولن تقبل التسوية لأن شروط اتفاق الاستسلام لم توضع موضع التنفيذ . ودار حديث حاد بين دي ويت وتشامبرلن تبادل فيه الرجلان الشتائم . والتقى تشامبرلن بملاك مناجم منطقة الراند وأكدوا له ان مستقبل جنوب افريقيا يعتمد بشكل رئيسي على مناجم الذهب ، وليس هناك حل لأزمة اليد العاملة إلا استيراد عمال صينيين لأنه لا يمكن استخدام عمال من الجنس الأبيض ، لأن أجورهم عالية فحسب بل لأنهم لا يستطيعون القيام بعمل يدوي شاق في بلاد يسكنها جنس أسود بليد قد يؤثر فيهم ويرتموا في مستواه الاقتصادي الواطئ . واستبعدت فكرة استيراد عمال هنود لأن تركيبهم الجنسي ضعيف ولأنهم سيطالبون بحقوقهم كاملة كراعيا بريطانيين . وقد كانت مشكلة اليد العاملة مشكلة عسيرة ملحة اتفق عليها ملاك المناجم وجميع السكان البيض المقيمين بجنوب افريقيا لأن نصف المناجم بقي معطلاً

عن العمل . ويكفي أن نذكر ان نشاط السكك الحديدية والتنمية الاقتصادية والاستيطان تعتمد على مدى تحرك هذه المناجم . وما لم تحل مشكلة العمال فإن حرب البوير ستكون حرباً قد تمت بدون أي فائدة لأن مستقبل جنوب افريقيا وروديسيا يعتمد كلياً على المناجم ، ومن السخف أن نتكلم عن إعطاء قرض للترنسفال ما لم نتأكد ان الترنسفال قادرة على دفع فوائد عن ذلك القرض .

وقد وجدت الحكومة البريطانية نفسها في موقف عسير بسبب الآراء المتضاربة التي كانت ببريطانيا . فهناك من يشعر ان بريطانيا قد خسرت الكثير من المادة والدماء في سبيل جنوب افريقيا ولا يجوز للحكومة البريطانية أن تغامر بمزيد من المال الذي يدفعه المواطن البريطاني في وقت تنحدر فيه تجارة جنوب افريقيا باستمرار . ثم هناك ذوو العواطف المؤيدة للعمال وأولئك الذين يتهمون بريطانيا بأنها قد دخلت الحرب في سبيل خدمة مصالح ملاك المناجم . وعلى أي حال فإن زيارة المستر تشامبرلن قد قررت السياسة التي ستتبعها الحكومة البريطانية وهي سياسة الابتعاد عن مزيد من المشاكل والتعقيدات . وقررت بريطانيا أن تترك سكان جنوب افريقيا يقررون مصالحهم وأن تتوقف لندن عن فرض آرائها . واني أريد أن ألقى بعض الأضواء على كل مشكلة من المشاكل الموجودة بجنوب افريقيا حتى يعرف القارئ ظروفها ولن أحاول الربط بينها في الفترة الواقعة بين ١٩٠٢ و ١٩١٠ :

١ - المناجم والعمال البيض والزواج والصينيون

إن الاتهامات القائلة ان ملاك المناجم لا يريدون دفع أجور للعمال الزوج مثل الأجور التي تدفع لغيرهم اتهامات لا يمكن إثباتها . وقد أخبرني مصادر موثوق بها ان نقص العمال في سنة ١٩٠٣ كان نتيجة لشيء واحد هو تردد السكان الأفريقيين في ترك مناطقهم قبل أن يعود الهدوء والاستقرار الى جنوب افريقيا ، ولم يشعروا بالحاجة للعمل في تلك السنة لأن دخلهم المادي زاد أثناء الحرب ووفروا ما يغنيهم عن العمل في تلك الفترة . ومن بحق الجحيم يقول ان الجنس الأسود يحب العمل عندما تكون المادة متوفرة لديه ؟ ويجب أن يفهم المرء ان مناجم الرائد تستعمل الزوج ، وان الهولنديين يعملون في الزراعة فقط . ومن هنا نستطيع أن نفسر الأحداث في شكلها الاقتصادي المتصل بالأسباب السياسية . وقد اعتاد هؤلاء الهولنديون على أن يدفعوا عشرة شلنات للعمال الزنجي ، فجاءت شركات المناجم وبدأت تدفع له حوالى ثلاثة جنيهات . وبدأ الهولنديون الشكوى من نقص اليد العاملة في الميدان الزراعي . ووقعت شركات المناجم في معارك متضاربة جزء منها يقول انها لا تدفع للزوج أجراً كافياً وجزء آخر يقول انها تدفع لهم أكثر مما يستحقون . وطالب الهولنديون الحكومة أن تعلن عن قانون يحدد الأجور ولكنهم فشلوا في محاولاتهم . أملاً مشكلة

استعمال العمال البيض فهي مشكلة لها حدودها . الأخرى التي لا تتعلق لا بالمناجم ولا الأجور . انها مشكلة اجتماعية لان الرجل الأبيض يرفض العمل بجانب الرجل الأسود . فالرجل الأبيض قادر على عمل نفس العمل الذي يؤديه الزنجي ولكنه لا يتقبل أن يؤدي نفس العمل مثله .

وقد حاول ملاك المناجم استخدام البيض ولكنهم فشلوا لأن البيض يرفضون القيام « بأعمال النيجرو » مهما بلغ بهم ضيق الحال . ولا يرضون إلا بالمراكز البعيدة عن العمل البدوي حتى يحيل للمرء انه لا يوجد بجنوب افريقيا مكان لأي أبيض بدون مهنة أو رغبة في امتلاك أرض له ، وأصبحت الآن مشكلة البيض الفقراء مشكلة من مشاكل جنوب افريقيا ولذلك يجب عدم تشجيع أولئك الذين لا حرفة لهم ولا قدرة مادية لاستغلالها في الفلاحة على المجيء أو الهجرة الى كومبولث جنوب افريقيا .

وقد زادت المعارضة ضد استيراد عمال صينيين في بريطانيا واستقال المستر مونني بيني ، محرر جريدة ستار التي تصدر في جوهانزبورغ ، وتزعّم المستر واي بيرق الدفاع عن سياسة توظيف العمال البيض وحاول أن يبرهن على انها سياسة لا تكلف مثلاً يعتقد البعض ، واتهم المصالح المالية في منطقة الراند بأنها قد سيطرت على السياسة الحكومية .

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالأصل .

وقد استقال المستر مونى بيبي لأنه رفض استعمال قلمه « في خدمة مصالح ملائكة المناجم » . ولا شك ان هناك عدة جوانب متشابكة في الموضوع . ولا بد للمرء أن ينظر فيه من وجهة نظر مصالح الترنسفال، خاصة وان استيراد العمال الصينيين كانت فكرة أساسها استعمال هؤلاء العمال لفترة مؤقتة وعلى أساس تجربة فقط * . ومن الصعب أن يدرك المرء المعارضة الشديدة التي قامت ضدها .

وبدأت ميزانية الترنسفال والاورنج تعاني من العجز في سنة ١٩٠٢ إذ بلغ عجزها حوالى سبعة ألف جنيه، وأبرق اللورد ميلر الى لندن مطالباً بالاذن بفرض استيراد العمال الصينيين وأكد ان البيض سيهاجرون من جنوب افريقيا ما لم يُعطَ له الاذن في المضي في هذه الخطوة . وصدرت الموافقة له يوم ١٢ مارس ، وتم شحن أول شحنة من الصينيين من ميناء هونغ كونغ يوم ٢٥ مايو ، وكان عدد هذه الشحنة ألف صيني ، وأبرقت استراليا إلى لندن محتجة وثار الرأي العام في جنوب افريقيا ، ووقع زعماء البوير إعلاناً أبدوا فيه ان جميع البوير يعارضون معارضة كلية استيراد الآسيويين الى بلادهم بغض النظر عن الأسباب والظروف . وتدل أقوال الجنرال يوثا ان معارضة البوير آتية من مصدر واحد وهو أنه لا يجب أن تقدم بريطانيا

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالاصل .

على مثل هذه الخطوة قبل أن تظهر الى الوجود الحكومة التي وعد بها شرط الاستسلام . وما ان وصلت بداية سنة ١٩٠٥ حتى كان عدد الصينيين حوالى ٣٥ ألف عامل في منطقة الراند ثم زاد عددهم في شهر يوليو حتى أصبح ٤٥ ألفاً ، وحدثت عدة اضرابات واغتيالات ، وتوزع بعض الأحياء الصينيون واعتدوا على النساء البيض . وتقدم البوير مطالبين بالاذن لهم بحمل السلاح حتى يدافعوا عن أنفسهم ضد الصينيين ؟ أما الصينيون فقد قالوا انهم وجدوا أنفسهم تحت هذه الظروف التي يعيشونها الآن ولم يعرفوا انهم جاءوا الى افريقيا للعيش في حياة الأسر . وسقطت حكومة بيلفور في سنة ١٩٠٥ وتولى اللورد الجن الزعامة وأبرق حالاً الى جنوب افريقيا آمراً بوقف الهجرة الصينية ، وتم ترحيل حوالى ألف صيني في تلك السنة لأسباب قانونية تتعلق بعقودهم ، واستمرت إعادة الصينيين الى بلادهم وسافر آخر فرد منهم نهائياً في سنة ١٩١٠ . وقد كان الهدف من المحاولة هو إدارة عجلة الحركة في جنوب افريقيا ، ولكنها كانت محاولة فاشلة من بدايتها ، ولم يحاول الذين أيدوها الدفاع عنها حتى تبقى على قيد الحياة .

٢ - الهنود :

اثارت إدارة كروجر في جنوب افريقيا غضب الصحافة

البريطانية لأنها لم تعامل الهنود كرعايا بريطانيين ، ولكن الحقائق أثبتت بعد انتهاء حرب البوير ان الادارة البريطانية قد حرمت هؤلاء الهنود من حقوقهم أكثر من حرمان ادارة كروجر ، ووضعت هذه الحقائق أمام البرلمان البريطاني ، وبعثت إدارة الهند احتجاجاً على تلك المعاملة . وتذكر البرلمان البريطاني مضايقات كروجر السابقة، خاصة وان اتفاق لندن قد نص على احترام جميع الرعايا البريطانيين بغض النظر عن الأصل أو اللغة أو الدين أو اللون، ويحول للهنود الحق في السفر والاقامة حيثما أرادوا في جنوب افريقيا بدون أي تحديد . ولكن الواقع أثبت ان المعاملة لم تختلف سواء عندما كان كروجر هو المسيطر أو عندما سيطرت الحكومة التي طردته . ولم تجد احتجاجات كلكتا والتأييدات الصحفية لها لأن بيض جنوب افريقيا والبريطانيين هناك متفقون على هذه الخطوة ويدافعون عن موقفهم قائلين ان هجرة الهنود ستدني مستوى الحياة الاقتصادي الذي يتمتع به الرجل الأبيض . وهذا المنطق هو نفس منطق ولاية كاليفورنيا والولايات المجاورة لها عندما حددت هجرة الآسيويين اليها وهو نفس المنطق الذي تتبعه كندا وأستراليا . وهكذا تضع صيحات العدالة والمنافسة الحرة في مهب الريح لا لسبب إلا لأن الأذن الانكلو سكسونية لا تسمع هذه الصيحات متى كان موضوعها يتعلق بالآسيويين . وأخيراً اقتنعت إدارة الهند ان احتجاجاتها سوف لن تجدي فيلأ وتبدأت تطال

بحق معاملة الهنود الذين قدر لهم أن يعيشوا بجنوب افريقيا.

٣ - ترانسفال وتعويضات الحرب :

لقد كان أحد أسباب زيارة تشامبرلن لجنوب افريقيا مسألة تسوية القضايا المادية في المستعمرة الجديدة ، وأعلن عند وصوله الى جوهانزبرغ ان الحكومة البريطانية ستضمن جنوب افريقيا في استئانة مبلغ ٣٥ مليون جنيه لتغطية الديون القائمة الآن من الحكومات السابقة على أن تدفع تلك المبالغ من واردات السكك الحديدية وأراضي الاستيطان والمشاريع العامة . ولم يعارض أحد الفكرة لأنها ستخدم اقتصاد جنوب افريقيا ، ولكن المعارضة بدأت عندما أعلن تشامبرلن عن قرض بمبلغ ثلاثين مليون جنيه لكي يسد نفقات الحرب التي تكبدتها بريطانيا ضد البوير ، واحتج البوير على أنه لا يجوز أن يرهن مستقبلهم بهذه الطريقة وان اتفاقية الاستسلام لم تذكر شيئاً عن هذا الموضوع ، وان شئت بريطانيا ، على حد رأيهم ، أن تقدم على الحرب والغزو ضدهم فهي الأولى بدفع تكاليفها . وأجلت الحكومة البريطانية الفكرة لأن المعارضة ضد العمال الصينيين كانت في أشدها .

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالاصل .

وتزعم الجنرال يوثا في سنة ١٩٠٥ حركة معارضة ضد مشروع دستور جنوب افريقيا وعلق مدعياً ان عشرة من الرأسماليين استطاعوا أن يفرضوا على بلاده قروضاً لسد نفقات حرب ، وتجاوبت معه كنائس الهولنديين فأقامت يوماً للحداد والصلوات ، فقامت الحكومة البريطانية بتسوية الدين عن طريق شركات المناجم .

٤ - مشكلة ناتال :

لم تكن ناتال جزءاً من مقاطعة رأس الرجاء الصالح منذ خمسين سنة لأن بريطانيا استولت عليها في سنة ١٨٥٦ ، ويفصلها السكان الافريقيون عن مستعمرة رأس الرجاء الصالح ، وهناك قوركوالاند وبازوتولاند وزوازيلاند الافريقية تحيط بها . فبازوتولاند منطقة تبلغ مساحتها اثني عشر ألف ميل مربع تحترقها بعض السلاسل الجبلية وبها مصادر مياه نهر الاورانج . وهي محمية بريطانية تابعة للتاج البريطاني مثل بتشولاند ، لكن حاكمها يعتمد في سلطاته على المندوب البريطاني في جنوب افريقيا . وتعادل هذه المحمية مساحة كل من بلجيكا وهولندا ، ولا يقيم بها إلا حوالي ألف أبيض بين ما يقرب من أربعة ملايين من الافريقيين لأن الهجرة اليها ممنوعة ، ويمارس السلطة فيها الزعماء المحليون

تحت إشراف زعيم عام . أما زوازيلاند فقد بقيت تحت إشراف الترانسفال من سنة ١٩٠٣ الى سنة ١٩٠٦ بعدها أصبحت محمية مثل بتشولاند . ولم يزد عدد المقيمين البيض بها عن ألف بين حوالي مئة ألف أفريقي . وقد فضل التاج البريطاني أن يحكم هذه المناطق لأن البيض المقيمين في المناطق المجاورة لها فشلوا في حكم البلدان التي تتعدد أجناسها . وقد زاد عدد السكان الأوروبيين في ناتال بمعدل ٣٠٠٪ في خلال الأربعين سنة الماضية ، ولم يزد السكان الأصليون إلا ٥٠٪ ، ولكن الفرق لا زال شاسعاً فعند الأوروبيين لا يزيد اليوم عن مئة ألفاً وعدد الهنود والصينيين لا يزيد عن مئة وخمسين ألفاً بينما يفضل عدد الأفارقة الى مليون ونصف ، وأصبحت ناتال تعاني ليس فقط من أغلبية الزنوج فيها بل ومن المناطق الزنجية التي تتمتع بشبه الاستقلال وتحيط بها وتفصلها عن مناطق البيض الأخرى . وقد عاشت ناتال حرباً لمدة عشرين سنة ضد الزولو حتى ضمتها اليها سنة ١٨٩٧ ، ولكن الضم لم يمهـ مشاكلها لأن هدنة بسيطة تلت ثم ثار الزولو من جديد في سنة ١٩٠٦ ورفض الأفارقة دفع الضرائب وهاجموا قوات الأمن . وأصدرت ناتال أمراً بتطبيق الحكم العسكري ، وأبرق اللورد الجن ، وزير المستعمرات البريطاني مطالباً باستعمال المحاكم المدنية فقط لإرضاء للرأي العام البريطاني . واستقالت حكومة ناتال واحتج البيض ضد تدخل الحكومة البريطانية ، وسحب

وزير المستعمرات طلبه بعدما عرف ان حاكم ناتال وقع
على حكم الإعدام ضد اثني عشر افريقياً اتهموا بقتل أحد
رجال الأمن البيض، وتم تنفيذ الحكم فيهم يوم ١٢ أبريل .
وثار البرلمان البريطاني لأن الاشتراكيين ، مثل زملائهم في
ألمانيا ، كانوا دائماً يقفون في مصلحة السكان الأصليين
بالمستعمرات ، واتهموا الحكومة البريطانية بأنها تنفذ سياسة
لا يرضاها الرأي العام البريطاني . وزاد إعدام الأفارقة
ثورة شعب الزولو . وهب زعماءه الى الثورة ضد البيض
وشنت القوات البريطانية والمليشيا التابعة لناتال حرباً من
الحديد والنار والإبادة ضد شعب الزولو ، وبلغ عدد القتلى
الافريقيين ٣٥٠٠ قتل في أقل من شهرين . ويجب على من
حاول انتقاد الأعمال الألمانية ضد شعب هيروريس أن يتذكر
ان بريطانيا تقوم بنفس الشيء في مستعمراتها . وقد بلغت
الفضائح حداً لم يعرفه التاريخ في ناتال ، ووجد عميد كنيسة
زولولاند نفسه مجبراً على جمع الحقائق وطبعها حتى يقضح
الاعتداءات على النساء الأفريقيات والاستيلاء على قطعان
ماشية الافريقيين وقتل الافريقيين . وبلغت تكاليف حرب
الزولو حتى نهاية شهر يوليو ثلاثة ملايين دولار . وتم
تعيين لجنة للتحقيق في الأسباب التي أدت الى هذه الحرب
ونشرت اللجنة تقريرها في شهر يوليو سنة ١٩٠٧ . ويتضح

✽ الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالاصل .

من ذلك التقرير ان الافريقيين يكرهون البيض ولا يثقون في حكومتهم لأن تلك الحكومة لم تقم بأي محاولة للرفع من مستواهم الاقتصادي والأخلاقي . ولما حل خريف عام ١٩٠٧ توقعت ناتال أن يثور الزولو مرة أخرى فهددت بإرسال قوات ضدهم واستسلم الزعيم ديني زولو ، وتم تعيين حاكم جديد لناتال في سنة ١٩٠٨ وأصدر هذا الحاكم أوامر العفو العام لكن ديني زولو بقي مسجوناً . وتطوع محام بريطاني للدفاع عنه ، وزاره ووجد ان جو ناتال لا يساعد على محاكمة عادلة حسب القانون البريطاني فاتهم حكومة ناتال بأنها لا زالت تطبق القانون العسكري لحماية موظفيها الذين أجزموا ضد الافريقيين ضرباً وقتلاً ومنعوا ديني زولو من حق الشهود . وقد تمت محاكمة ديني زولو في سنة ١٩٠٩ ووجد مذنباً « بإيواء الخارجين عن القانون » وحكم عليه بالسجن لأربع سنوات رغم أن حكومة ناتال لم تستطع قط أن تثبت أنه اشترك في ثورة الزولو .

قصة الدولتين المستقلتين الحبشة وليبيريا

وقعت افريقيا كلها خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة تحت السيطرة الأوروبية ولم يبق منها إلا الحبشة في الشرق وليبيريا في الغرب كدولتين مستقلتين رفضتا الحماية والانصهار الأوروبي، ولكنها لم تنجوا من المخاوف في خلال العشرين سنة الماضية . فليبيريا مدينة في وجودها للولايات المتحدة الأمريكية ، والحبشة مدينة لامبراطورها مانيليك الذي يعد الحاكم الافريقي الوحيد الذي استطاع قهر دولة اوروبية لأن الحظ ساعده فكانت تلك الدولة ايطاليا التي لا يعرف شعبها الحرب . ومنذ هزيمة ايطاليا استطاعت الحبشة أن تعيش عمية بالغيبرات الايطالية البريطانية الفرنسية المتضاربة . وعلى

أي حال فإن هاتين الدولتين الأفريقيتين لديهما نصف بالمشة
من مساحة قارة أفريقيا وحوالي ٢,٥ بالمئة من سكان
أفريقيا .

١ - ليبيريا :

ظهرت كدولة مستقلة في سنة ١٨٤٧ بعد أن وصلها
الزنجون الأمريكيون الذين حرروا من الاسترقاق في عهد
إدارة الرئيس الأمريكي مونرو الذي لزال اسمه في عاصمتها
المسماة مونروفيا . وهي الدولة الوحيدة في أفريقيا التي تشترط
في المصوتين بالانتخابات جريان الدم الأفريقي . وتعهدت
الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية سنة ١٨٦٢ بالمحافظة على
استقلال وسلامة ليبيريا . ونظمت ليبيريا حدودها مع بريطانيا
في سنة ١٨٨٥ في مستعمرة سيراليون ، وومع فرنسا في سنة
١٨٩٢ في مستعمرة ساحل العاج . وقد مضت الخمسون سنة
الأولى من تأسيس ليبيريا دون أن تضع أي معالم واضحة
يستطيع المرء بها أن يحكم على مدى نجاح تجربة إقامة دولة
زنجية ، ولكن المعالم أصبحت واضحة للعيان بعد أن قامت
بريطانيا بتطوير مستعمراتها في غرب أفريقيا وقامت فرنسا
بتوحيد مناطق نفوذها وجعلتها تحت سلطة إدارية واحدة .
وانعكست المحاولات البريطانية الفرنسية وأثبتت أن ليبيريا لا
أمل لها في التقدم والازدهار ، طالما هي تحت حكم زنجي ،

الذي تراه المناطق الافريقية المجاورة لها خاصة بعد تطورات سنة ١٩٠٠ ، تلك التطورات التي أدت الى حرب في سيراليون وساحل الذهب وساحل العاج والسنغال وغينيا والتوغو وداهومى ونيجيريا وأخيراً الخرطوم .

يبلغ عدد الزوج المتحدرين من أصل أمريكي اثني عشر ألفاً في ليبيريا . ويبلغ عدد الذين يمكن أن يسميهم المرء بشراً متحضرين حوالى خمسين ألفاً منهم الزوج الأمريكيون . وتعني كلمة « متحضر » هنا ان هؤلاء الأشخاص يعرفون بالسلطة القانونية ، وهم بالطبع أقلية في بلاد سكانها حوالى مليوني زنجي . ويسيطر الليبريون على حوالى عشرين أو خمسة وعشرين ميلاً بداخل افريقيا ولكنهم لا يمتلكون أي طرق أو سكك حديدية . وأعلنت حكومتهم إفلاسها الكلي سنة ١٩٠٥ ولم يبق لها دخل إلا طوابع يريدها ، وتدرجياً أصبح جل المستوردات لا يزيده عن الكحول التي تستورد من بريطانيا وتزيد السكان وأحوالهم سوءاً . وانتشر السكر بين قبائل ليبيريا المتوحشة ولكن شاء الحظ ان كانت هناك الدعاية الاسلامية فكبحت جماهم . وتدرجياً اختفت السلطة من الأقاليم الداخلية وأصبحت الفوضى تغمرها ، ونحو الامر الى قضية دولية اضطرت على أثرها فرنسا وبريطانيا الى التسلل الى تلك الدواخل للسيطرة عليها وتنظيمها إدارياً ، ولكن الأزمة بلغت حدها من اعتداءات قبائل ليبيريا في الفترة الواقعة بين ١٩٠٥ و ١٩١٠ . وفقدت حكومة ليبيريا سيطرتها

وكادت أن تؤدي فوضى القبائل الى تقسيم ليبيريا لولا ان الحكومة الأمريكية ، بتأييد من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، قررت إرسال سفينة حربية الى مونروفييا لكي تطلع على الأحوال هناك ومعالجة الموقف . وكونت الحكومة الأمريكية لجنة في سنة ١٩١٠ لدراسة مشكلة ليبيريا ، وأوصت تلك اللجنة أن تدفع الولايات المتحدة ديون ليبيريا وأن تبدأ من جديد في تكوين إدارة حكومية وأن تتولى تسوية الحدود مع بريطانيا وفرنسا وان تنشأ محطة وقود على ساحل ليبيريا . ولكن الحكومة الأمريكية تعهدت بإنشاء قوة من الشرطة لحراسة الحدود ووافقت على انشاء لجنة دولية يرأسها أمريكي لدراسة ديون ليبيريا . واتفقت كل من بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا على تقديم قرض لها قيمته مليون دولار لكي تبدأ حياتها من جديد .

وقد كلفت الفوضى التي قامت بالدواخل ليبيريا ألف ميل مربع استولت عليها فرنسا في اتفاقية سنة ١٩١١ ، وتلت فرنسا بريطانيا في نفس السنة و « عدلت » الحدود الواقعة مع سيراليون — أي بمعنى ان الأراضي التي سلخت من ليبيريا كان ثمنها مدفوعاً في القرض .

وفي سنة ١٩١٣ تقدمت شركة ليفر برومز البريطانية لصناعة الصابون وأجبرت من ليبيريا مسافة اثني عشر ألف ميل مربع — حوالى ربع المساحة العامة — مقابل خمسة دولارات عن كل ميل على شرط أن تعطى حق الاحتكار في استغلال

الزيوت النباتية والأراضي والمتاجرة مع القبائل . وأعلنت ألمانيا احتجاجها لأنها فسرت هذه الاتفاقية كنقل للملكية الى السيادة البريطانية .

إن الحل الوحيد الذي يمكن أن يبقى ليبريا على قيد الحياة هو أن تعلن الولايات المتحدة الحماية عليها بعد انتهاء الحرب إن كان مثل هذا الاعلان لا يتضارب مع مبادئ مونرو .

٢ - الحبشة :

إن مستقبلها أفضل من مستقبل ليبريا ولكن شكراً للتحديات الأوروبية والظروف التي خلقتها وأدت بها الى ظهور زعيم قوي يقود الأحباش .

إن الحبشة بلاد لا يعرف سكانها البحر لأنها محاطة في الشمال والشرق بالمناطق التي كانت معروفة بالمناطق التركية المصرية قبل أن تغزو بريطانيا مصر . ويدين سكان هذه

* كانت نقطة انفصال الحبشة عن البحر من اهم النقاط في مناقشة قضية المستعمرات الايطالية السابقة بالامم المتحدة ؟ واتحد كل اعضاء الامم المتحدة على سلخ اريتريا الشرقية واعطائها للحبشة . « اقرأ قضية المستعمرات الايطالية بالامم المتحدة » مطبوعات الفرجاني ص.ب ١٣٢ طرابلس/ليبيا .

المناطق بالدين الاسلامي وهم عرب مرتبطون ارتباطاً كلياً بمكة ولا صلة لهم بالحبشة لأنها مسيحية الديانة . ولما قام المهدي في السودان وانسحبت بريطانيا منه في سنة ١٨٨٤ أقدمت إيطاليا على احتلال المناطق التي تتكلم العربية في شمال الحبشة وبعض أجزاء الصومال ، وأعلنت فرنسا عن تأكيد سيطرتها على السواحل المقابلة لخليج عدن ، ولحققت بريطانيا فاستولت على - الجزء الواقع جنوب المناطق الفرنسية . وشعرت إيطاليا ، وهي غرة في المناورات الاستعمارية ، ان الوقت كان في أفضل لحظاته وحاولت أن توصل منطقتها في الصومال بأخواتها في ارتيريا عن طريق فرض سيادتها على الحبشة . ووقعت اتفاقية في سنة ١٨٨٩ مع الامبراطور مانليك واستعملت الحيلة في ترجمة الاتفاقية فجاء النص الأمهري يختلف عن النص الايطالي . إذ اشترط النص الايطالي خضوع الحبشة للسيطرة الايطالية في علاقاتها مع الدول الأخرى بينما جاءت هذه النقطة في الصيغة الأمهرية كمسألة اختيارية بحتة . واكتشف امبراطور الحبشة ان إيطاليا قد أساءت استعمال حسن النية فأرسل مذكرة احتجاج ضد الاتفاقية - ولعل روسيا وفرنسا لهما يد في حثه على إرسالها - الى الملكة فيكتوريا سنة ١٨٩٣ . إلا ان الحبشة لم تنل شيئاً من احتجاجاتها إلا « المساعدة الأدبية » الأوروبية فشنت الحرب مع إيطاليا في سنة ١٨٩٦ ورأت إيطاليا أشد هزيمة في معركة اروا . واضطرت إيطاليا الى توقيع اتفاقية

جديدة في اديس ابابا اعترفت فيها كلية باستقلال الحبشة ، واعترف العالم أجمع بهذه الاتفاقية وزاد قطب الامبراطور مانيليك علواً في اوروبا ، خاصة بعدما تصرف برحمة ضد عدوه المهزوم ولم يحاول أن يخذل نفسه بالاعتقاد ان الأوروبيين جميعاً مثل الايطاليين يحاولون خدعه رغم هوان جيوشهم ! ولما استولت بريطانيا على السودان بدأ مانيليك التعاون مع البريطانيين فمنح حق امتياز التنقيب لإحدى شركات الذهب الانجليزية وأذن للمهندسين البريطانيين بمسح منطقة سوبالي والنيل الأبيض استعداداً لمشروع خط سكة الحديد الذي كان من المقرر انشاءه لكي يربط رأس الرجاء الصالح بالقاهرة، ودخل مع القوات البريطانية في سنة ١٩٠١ المعارك ضد الملا محمد بالصومال .

وقد بدأ الزعماء الافريقيون في فقد سيطرتهم واستقلالهم عندما بدأ الامتداد الأوروبي لسبيلين رئيسيين هما انهم لم يفهموا :

١ - معنى الحدود وتخطيطها ولم يستطيعوا السيطرة على القبائل ومنعها من الاغارة على مناطق السيطرة الأوروبية . وبدأ الاداريون الأوروبيون بتلك المناطق محاولة القضاء على أسباب الفوضى عن طريق القضاء على مصدرها . وتدرجياً لم يجد السلاطين والزعماء الأفارقة بدأ من قبول « الحماية » الأوروبية وقادت هذه الحماية الى وضع افريقيا تحت السيطرة الأوروبية.

٢ - معنى التقدم ، بل كانوا أعداء له إن قيسوا بالمفهوم الأوروبي، ورفضوا محاولة تنمية بلادهم وتطورها وعارضوا بنفس الوقت الأجانب في المحاولة ، ووقفوا ضد الباحثين عن الثروة ورجال الأعمال وتصادموا معهم في وقت كانت فيه دول هؤلاء الرجال تتصيد الفرص .

ولكن الامبراطور مانليك كان يختلف عن الزعماء الأفارقة وفرض احترامه على جيرانه من القوى الأوروبية لأنه لم يعطهم أي ذريعة للاعتداء عليه، وحيد دائماً أن تكون حدود بلاده معروفة ورحب دائماً بعوامل التمدن واستجاب لرغبات الباحثين عن الامتيازات ، ولكنه طالب دائماً أن تكون الاتفاقيات التي يوقعها معقودة بينه وبين الدول بدلاً الأفراد حتى يجعل المسؤولية مسؤولية حكومات يفرض عليها الشرف ألا تخون بلاده . ووقع الامبراطور اتفاقية مع إيطاليا في سنة ١٩٠٠ تنازل فيها لإيطاليا عن احتلال جزء من السهل الشمالي الذي بدونه قد لا تساوي ارتيريا أي شيء على الإطلاق . ووقع اتفاقية مع بريطانيا في سنة ١٩٠٢ تم فيها تخطيط الحدود السودانية . وأعطى لبريطانيا حق بناء خط سكة حديد يوصل السودان بأوغندا وتعهد للحكومة البريطانية انه لن يحاول سد مصادر نهر النيل .

وزار الدكتور روزين اديس ابابا في سنة ١٩٠٢ كمندوب من القيصر الألماني ، ورافقت الدكتور روزين كل معالم

الأبهة والعظمة وخيّل للعالم أجمع ان الهدف من ذلك التظاهر هو محاولة كسب بعض الامتيازات السياسية ، ولكن الألمان كانوا يسعون فقط للحصول على معاملة متساوية في الحقل التجاري أسوة بالدول الأخرى . ووقعت النمسا وألمانيا اتفاقيات تجارية مع الحبشة في السنة التي تلت زيارة روزين ، ولكن هذه الاتفاقيات انتهت بمجرد بدء الحرب .

وقد وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية في سنة ١٩٠٤ ، وانضمت لها إيطاليا فيما بعد ، تنص على ضمان الدول الثلاث لاستقلال وسيادة الحبشة وعلى احترام حقوق الامبراطور ، واشترطت ألا تعطى أي تنازلات لأي من الدول الثلاث ان كانت تلك التنازلات تمس مصالح الطرفين الآخرين ، ومنعت التدخل في الأمور الداخلية مهما كانت الظروف ، إلا بعد التفاهم التام ، على أن يكون الهدف من التدخل المحافظة على أملاك وأرواح الأجانب المقيمين بالحبشة . وتفاهمت الدول الثلاث على مدى تأثر مناطق نفوذهم بما قد يطرأ من تغيرات أو اضطرابات داخلية بالحبشة ، وانفقت على أن تمتلك فرنسا خط السكة الحديدية التي تربط جيبوتي بأديس أبابا شرط أن تعطي فرنسا معاملة متساوية للطرفين الآخرين في استعمال الخط والمحطات ، وعلى أن تبني بريطانيا السكة الحديدية التي كان مقرراً بناءها في غربي أديس أبابا ، وعلى أن تبني إيطاليا السكة الحديدية التي تربط مستعمراتها . وأعطت الاتفاقية الحق لأي طرف من أطرافها حق استعمال

الفتنة ضد ما قد يعقده الطرفان الآخران من اتفاقيات منفردة مع الحبشة إن رأى أنها تمس مصالحه . . . ولا تتمتع هذه الاتفاقية ، مثل الاتفاقيات المشابهة لها التي وقعها الأوروبيون لرعاية مصالحهم في إفريقيا وآسيا ، بأي اعتراف دولي أو محلي . وقد مرت مصر وتركيا والعرب وإيران والصين بظروف مشابهة لظروف الحبشة المحلية ، ووقعت الاتفاقية عن المصالح الموجودة بها دون أي اعتبار لمصالحها القومية أو رغبات سكانها ، ولم تقدم أي اتفاقية من هذه الاتفاقيات إلى برلمانات الدول التي وقعت لها للمناقشة والتصديق . والأسوأ من هذا هو أن الدول التي لا يعينها الأمر الآن أو التي لم تشترك في أي رأي يتعلق بهذه الاتفاقيات ستجد نفسها في يوم من الأيام أمام أمر واقع . يعارض مصالحها وأصبح معمولاً به رغم إرادتها . وتدل كل معلوماتي الشخصية على أن الاتفاقية الإيطالية ، الفرنسية ، البريطانية لم تقف ضد مصالح أي دولة في الحبشة ، ولكن هذا لا يعني أن الاتفاقية سليمة . إذ من يدري إن كانت هناك أي بنود سرية ملحقه بها أم لا ، إلا أنها قد تضر مصالح بعض الدول بعد انتهاء الحرب ما لم تُعط الصيغة الدولية .

وأصدر مانيليك في سنة ١٩٠٧ مرسوماً تبني فيه النظام

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالأصل .

الاداري الأوروبي وشكل وزارة ، وفي سنة ١٩٠٧ أمر
 بجعل تعليم الأطفال إلزامياً وجعل بناء المدارس
 مسؤولية على عاتق الدولة ، وبدأ الحكم الوزاري فعلياً ،
 أما مرسوم التعليم فلم ينفذ بإتقان .
 ووقع الامبراطور مريضاً في سنة ١٩٠٧ وأذيع للعالم عن
 طريق الأخبار الصحفية ، خاصة الإيطالية ، خبر وفاته ،
 وتضاربت هذه الأخبار في الفترة الواقعة بين عام ١٩٠٧
 و ١٩١٣ لدرجة لا تصدق حتى ان بعض الصحف رفضت
 نشر خبر الوفاة الحقيقي عندما مات مانليك في سنة ١٩١٣ .
 وقد كان موت مانليك ضربة شديدة للحبشة ولم يستطع
 أحد أن يتنبأ بما قد يحدث من فوضى واضطرابات فيها .
 وكان التوقع أن يستطيع الامبراطور الجديد ليسلاج يوسف
 تسوية الخلافات والمحافظة على حياة الاستقرار إلا أن هذه
 التوقعات ثبت خطأها واندلعت حرب أهلية بين القبائل .
 وقد اختار الامبراطور مانليك حفيده ليدج ، رغم ان عمره
 لم يزد عن ١٣ سنة ، في سنة ١٩٠٩ ليكون ولياً لعرش
 الحبشة . ولما اندلعت الحرب في الحبشة خشيت ايطاليا
 وقوع رد فعل ضدها خاصة وانهم كانت في حرب طرابلس
 آنذاك ، وتوقعت بريطانيا وقوع غارات على الحدود السودانية ،
 ولكن الصومال لم يتأثر بأي شكل من الأشكال لأن بريطانيا
 كانت صاحبة اليد العليا فيه . ولما بدأت الحرب العالمية
 أعلنت الحبشة موقفها من إيطاليا لأنها لاحظت زيادة لا

تفسير لها في القوات الإيطالية المربطة في أرتيريا. وبدأ التساؤل
عن نية إيطاليا وفيما إذا كانت تريد أن «تزوج» قطعة
من الحبشة من الامبراطور الجديد ؟

أما فيما يتعلق بما قد تأتي به الحرب العالمية ضد الحبشة
فلا يستطيع المرء أن يتكهن بأي شيء حالياً ، ومن الطبيعي
أن نفترض ان الأراضي الحبشية وسيادتها ستبقى سليمة لأن
الحبشة لم تسمع للدعاية الألمانية ولم تعطِ فرصة للحلفاء
للائتقام منها ولأن الدعايات المضادة لإيطاليا وبريطانيا
الموجودة بها تعود الى العناصر الاسلامية فقط والحبشة نفسها
لا صلة لها بها، لأنها مسيحية وبقية مسيحية رغم الموجات
الاسلامية ضدها .

ووصلت معارضة الامبراطور ليدج أشدها في سنة ١٩١٦
وأجمع الزعماء الأحياء على خلعه من العرش أثناء زيارته
لهرر وانتخبوا يوزوروسو يوتيدا ابنة مانيليك لتكون
امباطورة لهم .

السياسة البريطانية في الصومال

تقع الصومال في شرقي القارة الإفريقية على الشواطئ المطلة على خليج عدن والمحيط الهندي في شبه جزيرة تنتهي في رأس قواردا في، وتسكنها قبائل من دماء عربية وزنجية، ويظهر الدم العربي في الجزء الشمالي الواقع تحت سيطرة فرنسا وبريطانيا، أما القبائل الواقعة تحت سيطرة إيطاليا فهي إفريقية أكثر منها عربية. وسكان إقليم جوبا من الزنوج، ولكن الدين الإسلامي هو الدين المنتشر في كل بقعة من الصومال، والعادات والتقاليد عادات عربية مثل عادات بلاد العرب. وقد كانت الصومال تحت السيادة التركية، ولما أنهى خديوي مصر حكم الأتراك آلت إلى حكم مصر ثم أصبحت في سنة ١٨٨٤ منطقة بدون حكم

سياسي قانوني لأن مصر تخلت عن الاعتراف بسيادة السلطان. ولما استولت بريطانيا على مصر وجدت نفسها أمام معضلة في الطريق التي ستعامل بها الوضع في الصومال ، ولكنها لم تجد أي صعوبة في معرفة مدى أهمية سواحلها المقابلة لعدن وقررت أن تقف في طريق أي دولة قد تحاول الاستيلاء عليها ثم ضمتها الى نفوذها . واستولت ايطاليا على شريط ساحلي على المحيط الهندي واستولت فرنسا على منطقة باب المندب ، وحاصرت القوى الأوروبية الثلاث الحبشة وقطعت اتصالها بالبحر الأحمر . وقد كانت حدود مناطق الصومال حدوداً غير معروفة ، فقررت بريطانيا وفرنسا وايطاليا في عام ١٩٠٤ عقد اتفاقية لتخطيط هذه الحدود .

وبدأت فرنسا في تكوين ميناء جيبوتي في سنة ١٨٨٨ وفي بناء سكة حديدية توصله بالحبشة ، وتدرجياً أصبح هذا الميناء يحمل معنى خاصاً بالنسبة للمستعمرين الفرنسيين الذين يطمحون ببناء سكة حديدية تشق افريقيا من شرقها الى غربها مبتدئة من بحيرة تشاد ومارة بالفاشر ومنتهية بجيبوتي . ولكن حادثة الفاشودا أنهت هذه الأحلام وأقنعت الفرنسيين بالاكفاء بمحاولة تنمية موارد الصومال . وقد ازدهر ميناء جيبوتي لأن موقعه الجغرافي ظل موقعاً ممتازاً وعلى مقربة منه مناجم الملح ومراكز صيد الأسماك . وقد بلغت السفن التي زارت هذا الميناء في سنة ١٩١٤ حوالي أربعمئة سفينة ووصلت تجارة اثيوبيا (الحبشة) عن طريقه مبلغ

ثمانية ملايين دولار . ولن تكون للصومال أي أهمية سياسية طالما ان الدول الثلاث الموجودة بها صديقة لبعضها البعض ، بل انها لم تتمتع بأي أهمية سياسية منذ أن ضمت اتفاقية سنة ١٩٠٥ التي وقعتا بريطانيا وفرنسا وإيطاليا استقلال الحبشة وسلامتها . وقد كان في إمكان الصومال الإيطالي أن يلعب دوراً خاصاً في التاريخ الإفريقي فيما لو بقيت إيطاليا مخلصه في عضويتها بالحلف الثلاثي وأتاحت الفرصة لألمانيا باستعماله ضد المصالح البريطانية في شرق إفريقيا ومعارضة فرنسا وبريطانيا في الحبشة وعلاقاتها بها . أما تاريخ الصومال البريطاني فله طابع خاص منذ سنة ١٩٠٠ . وأتى بعوامل عديدة على السياسة البريطانية في شرق إفريقيا . وعندما يريد المرء البدء في سرد ذلك التاريخ يجب أن يفصح ان أهمية الصومال في وجهة النظر البريطانية لم تتجه لأي أمان اقتصادية وإنما هي نتيجة لأهمية الصومال الجغرافية والاستراتيجية . فالصومال يقع مقابل عدن ، وسكانه مرتبطون ارتباطاً كلياً بشبه الجزيرة العربية ومناطق الخليج الفارسي . ولم تجد بريطانيا بداً ، بصفتها امبراطورية تمثل المسلمين ، من تقديم تضحيات كبيرة جداً في سبيل المحافظة على علاقات هؤلاء العرب . ولكن بريطانيا بدأت في مواجهة المشاكل السياسية بالصومال في بداية القرن العشرين عندما قام الملا محمد عبدالله ، ابن أحد الرعاة ، ونصب نفسه كمهدي في منطقة بربرا . وقد سبق لهذا الملا ان قاد

حركة عندما استولى كيتشنر على السودان وقرر تصفية
المعارضة الإسلامية وتعاون مع الحبشة في مطاردة قواته .
واختفى محمد عبدالله من الوجود بعد هزم قواته ، ولكنه
عاد في سنة ١٩٠٢ بقوات أكثر من قواته الأولى والتحم
مع القوات البريطانية في صحراء هود وهزم . ودرست
بريطانيا إمكانية استيراد قوات من الهند وعدن حتى تنهي
أخطار تحديات الملا بغض النظر عن الخسارة التي تكبدها .
وبينما كانت بريطانيا تدرس هذه النقطة طلب الملا من
الجنرال مانتور الاعتراف له بالسيادة ورفع الحظر عن
استيراد الأسلحة ، وتطوع مئة من الخونة « البوير للحرب
ضده . وسمحت إيطاليا للقوات البريطانية استعمال أراضيها
وشددت الحراسة على حدودها ، وألحق الملا ببريطانيا ثلاث
هزائم شنيعة في سنة ١٩٠٣ واستمر بطريق ما يحصل على
كل ما يريد من الأسلحة وأثبت الظروف ان تعاون الحبشة
لم يفد شيئاً . وفضلت بريطانيا أن تتبع سياسة « المراقبة
فقط » طيلة سنة ١٩٠٤ بل وعرضت بريطانيا وإيطاليا
الاعتراف للملا بالسيادة على المناطق التي كان يسيطر عليها
شرط أن يتعهد بعدم الاخلال بالسلام من جديد . ووافق
الملا على إعطاء الحرية التجارية في مناطقه ، ولكنه استثنى
تجارة الأسلحة والرقيق . وقررت بريطانيا في عام ١٩٠٥
ألا تتحدى محمد عبدالله طالما أنه لم يضايق وجودها ولكنها
لم تنهون في أن تراعي مصالح القبائل الواقعة في مناطقها

وطلبت من تلك القبائل الدفاع عن أنفسها ، ولكن هل
تستطيع تلك القبائل الدفاع بدون أسلحة ؟ وهل توزيع
الأسلحة عليها لا يجعل بريطانيا تخالف اتفاقية بروكسل
التي تمنع توزيع الأسلحة على سكان المستعمرات ما لم
يكن هؤلاء السكان تحت مراقبة فعالة؟ وناقش مجلس الوزراء
البريطاني هذه الخطوات وعارض أي مصروفات على إقامة مناطق
إدارية في الصومال لأن وارداتها نقصت في سنة ١٩٠٤ حوالى
خمسة آلاف جنيه بينما زادت مصروفاتها حوالى ٢٥ ألف
جنيه بسبب إنشاء سكة الحديد الفرنسية التي ربطت ميناء
جيبوتي بالحبشة وحرمتها من الحركة التجارية. ولكن الهدوء
عاد الى الصومال بصفة عامة لدرجة ان سيدتين بريطانيتين
زارتا المنطقة وقضتا شهرين من الوقت في التجول والصيد
بمرافقة خدم صوماليين. إلا ان الملاّ عاد الى مسرح الأحداث
من جديد في سنة ١٩٠٩ وزاد نشاطه وأعلن ان السلام بينه
وبين بريطانيا لا يتحقق إلا اذا احترمت بريطانيا مناطق
نفوذه . وأرسلت الحكومة البريطانية فرقة عسكرية من
الهند وفرقة أخرى من افريقيا الى الصومال وعينت له
حاكماً عسكرياً . وعارض البرلمان البريطاني استعمال أي
قوات ضد الدواخل الصومالية فانسحبت القوات . واشتدت
هجمات محمد عبدالله في سنة ١٩١٠ وقررت الادارة البريطانية
في الصومال الانسحاب الى المناطق الساحلية تفادياً لأي
اشتباك . وفسّر الملاّ هذه الخطوة كعلامة بضعف وزاد

صيته أكثر من ذي قبل . وساد الصومال البريطاني شعور كراهية ضد الأوروبيين وأجبر السكان الذين تعاونوا مع بريطانيا على الرحيل الى الشواطئ مع الادارة البريطانية .

وثار الرأي العام البريطاني بسبب قضية الصومال عندما طبع السير مانتق تقريره عن الحالة في الصومال ووصف الغارات التي تقع على بريطانيا . واحتج اللورد كورزن في مجلس اللوردات وأعلن ان القبائل الصومالية الصديقة لبريطانيا قد أهملت كضحية لغارات عدوها وان إيطاليا قد بدأت تلاقي المصاعب في مناطقها وان الكرامة البريطانية قد أهينت .

أما ايريل كربوي فقد أصر على ان الحل المشرف الوحيد هو لإرسال قوات الى الصومال في التو وال حال . وشرح اللورد لانسدون الأوضاع في الصومال وطالب بالاحتلال الكامل . وأعلن مجلس العموم البريطاني غضبه ضد سياسة الانسحاب الى السواحل ووصفها بأنها سياسة عرجاء .

وناقش البرلمان والصحافة البريطانية موضوع الصومال . ويتضح جلياً من تلك المناقشات ان بريطانيا لا تصرف ملياً واحداً على بلاد تعتقد انها لا ترد المليم بدون أرباح ، لأن قاعدتها السياسية الاستعمارية قاعدة مادية بحتة وتعتبر المستعمرات مجرد أمكنة للاستثمارات ، والمواطن البريطاني لا يرضى عن صرف أي مبلغ ما لم يكن متأكداً من أرباح استغلاله .

ولخصت بريطانيا الموقف في الصومال في نقطتين : اولاهما تنمية تلك البلاد حتى تدر أرباحاً على بريطانيا ، وثانيتهما :

الدفاع عن المصالح الاستعمارية التابعة للامبراطورية البريطانية. ورمت الحكومة البريطانية النقطة الأولى لأن الصومال لم تدل على أي امكانية للربح وسدت النقطة الثانية بإعطاء اذن للقبائل الصومالية لحمل السلاح للدفاع عن نفسها . وفي سنة ١٩١١ وصلت مصارييف إدارة الصومال ثلاثة أضعاف واردة راتها رغم ان الادارة لم تكن إلا في ثلاث مناطق هي بوحرار وزيلا وبيربرا . وقررت بريطانيا الجزء المسمى من تلك الادارة « الادارة السياسية » وسرحت جزءاً من القوات . واستمرت بريطانيا لمدة سنتين تحكم الصومال بعد ذلك بنفس الطريقة حتى وقع الهجوم على فرق الهجاة البريطانية التي كادت أن تفنى عن آخر جندي فيها لو لم تنفذ ذخيرة المهاجمين الصوماليين. وأثبتت الظروف انه لا يمكن الاحتفاظ بمستعمرة كما هي لا لشيء إلا لأنها « لا تدفع » ولكن الحكومة البريطانية فضلت سياسة المراقبة ولم تتخذ شيئاً من الاجراءات اللهم إلا إرسال بعض القوات من عدن . ولم تمض إلا شهور قليلة وبدأت عواقب هزيمة بريطانيا في الصومال وإهانة كرامتها . وعمت الصومال ثورة عارمة وبدأت بريطانيا تتوقع أن يهاجم محمد عبدالله بيربرا نفسها وتقدمت الى مجلس النواب البريطاني طالبة تفويضها لصرف مبلغ ٢٥ ألف جنيه لكي « تغطي نفقات العمليات ضد الملا محمد عبدالله بالصومال » . وضاعفت عدد قوات الهجاة. وشرح المستر هاركوت لمجلس العموم ضرورة استرداد

منطقة بوراو . وقد كان الملاّ آنئذ متقدماً في العمر وكانت
بريطانيا تتوقع وفاته وفضلت الاكتفاء بالاستيلاء على بوراو
والانتظار حتى يموت ذلك الزعيم وتنتهي المشاكل بوفاته .
ولكن الملاّ لم يمت وأرسل فيما بعد يهدد بإرسال قواته الى
بيريرا . وزادت بريطانيا قوات أخرى من عدن الى الصومال ،
وما أن كادت تلك المعمة تنتهي حتى جاءت الى لندن
أخبار أخرى في خلال أسابيع قليلة وكانت تلك الأخبار
عن زحف الألمان على باريس . وجاءت سنة ١٩١٤ ولا زالت
قوات الصوماليين في الحرب ضد بريطانيا ، واستعملت بريطانيا
المدفعية وسلاح الطيران .

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

هنا يوسف اللوشي

المغامرات الإيطالية

لقد حازت البرتغال واسبانيا وبريطانيا قصب السبق في الاستيلاء على المستعمرات بقارة افريقيا وأخذت حصصها منذ قرون وقرون ، إلا أن اسبانيا لم تنل ما كان يجب أن تناله لأنها كانت منهمكة في مستعمرات العالم الجديد ولم تأبه بافريقيا ، أما البرتغال فلا زالت تملك حتى اليوم مستعمرتين كبيرتين بأفريقيا تُذكرانها بأيام عزتها وقوتها . أما بريطانيا فقد دخلت افريقيا بالغزو والقهر والاستكشاف لأنها عرفت منذ البداية ان افريقيا مهمة بالنسبة للطريق المؤدية الى الهند والى استراليا والأقطار المجاورة لها . وأما بالنسبة لفرنسا فلم يكن الأمر أكثر من مجرد قزب افريقيا من شواطئها ، ولم تحتاج روسيا لأي مستعمرات في افريقيا

لأنها تمتلك الكفاية في آسيا . أما الدول الثلاث التي تكون الحلف الثلاثي الآن فلم تأت وحداتها السياسية إلا بعد أن قسمت الأجزاء الجيدة من افريقيا واستولت عليها الدول التي ذكرناها سابقاً . فالنمسا وهنغاريا وجدت نفسها مشغولة بأمورها الداخلية ولم تعر نيل المستعمرات أي اهتمام ، والمانيا كانت متباعدة جداً في محاولة نيل المستعمرات لأغراض اقتصادية وسياسية . أما ايطاليا فقد كانت ، حتى قبل تحقيق وحدتها السياسية ، دائماً ترنو الى يوم تعيد فيه الحياة الى الامبراطورية الرومانية ، ولا يكاد المرء يقرأ كتاباً من كتبها إلا ويجد فيه عبارة « العودة » متكررة . وهي تشير الى أن ايطاليا الجديدة ستكون سيده البحر الأبيض المتوسط مسيطرة على سواحل افريقيا ولها كل السيطرة في المناطق التي تنكمش منها الدولة العثمانية . ولم يقطع الايطاليون علاقاتهم بشمال افريقيا أبداً ، ومن المتضاربات حقاً أن يسكتوا على منطقة دالماتشيا التي استولى عليها السلاف منهم وعلى جزر اليونان التي ضمها اليونان في وقت كانوا فيه يرنون الى المستعمرات . وقد سيطرت فرنسا على منطقة الشرق الأوسط من الناحية الثقافية ، لكن اللغة الايطالية ثبتت في تلك المنطقة كلغة يتكلمها الأجانب في كل شواطئ الشرق . واستقر الايطاليون بأعداد هائلة في مصر وتونس والجزائر ونافسوا اليونانيين في كل بقعة في النواحي التجارية والاقتصادية . وقد كان من سوء حظ ايطاليا ان

بريطانيا وفرنسا لم تفكرا قط في ترك الدولة الجديدة (إيطاليا) تنال نفوذاً في المتوسط وتكون خطراً عليهما ، فالادعاءات التاريخية والاقتصادية لا تكفي وحدها ما لم تكن معززة بقوة السلاح لتجبر تحقيقها على المعارضين . واستولت بريطانيا على مصر في الثمانينات الأولى من القرن التاسع عشر ، واحتلت فرنسا تونس واحتجت إيطاليا ولكن صوتها ذهب في مهب الريح ، والتحقّت بالحلف الثلاثي مع ألمانيا حليفها في خيبة الأمل وبدأت تبحث عن « الكناسة » الباقية من المستعمرات أو بالأحرى فضلات الوجبة الفرنسية البريطانية. وجاءت فترة انسحاب بريطانيا من السودان فاعتقدت إيطاليا ان أفضل اللحظات قد قفزت أمامها لإعطائها فرصة لغرس علمها في إفريقيا وسارعت الى احتلال شريط ساحلي واقع بين سواكيم وباب المندب ، ولم تفكر بريطانيا في يوم من الأيام في احتلال هذا الشريط . لأنها لم تر فيه أي فائدة لها . وقد انسحبت بريطانيا من الخرطوم ، ولكنها تركت بعض القوات في سواكيم فقط لأنها كانت تخطط لإعادة المحاولة لقهر السودان . وبالإضافة الى الوجود البريطاني كان هناك الوجود الفرنسي الذي كان في إمكانه منع المحاولة الإيطالية استناداً الى « ادعاءات سابقة » يعود تاريخها الى سنة ١٨٦٢ . وعلى أي حال احتلت إيطاليا ذلك الشريط الذي يسكن دواخله قبائل عربية، وعرف بمستعمرة ارتيريا . وتدرجياً تسلت إيطاليا الى شرقي الصومال وحاولت من هناك

أن تمتد مناطق نفوذها على شريط ساحلي آخر يمتد من رأس قاردافي الى مصب نهر جوبا ، أو حوالي ألف ميل من الأرض . ولم تستطع ايطاليا أن تستولي على أجزاء كبيرة من المناطق الواقعة في شمال رأس قاردافي لأن بريطانيا كانت في بربريا وأعلنت صمودها ضد أي قوة قد تحاول السيطرة على المناطق المقابلة لعدن . ولذلك بقيت المنطقة التي تسميها ايطاليا « مستعمرة الصومال والمحميات » تحت سيطرة سلاطين الصومال الفعلية الذين « اعترفوا » بملك ايطاليا طالما ان الاعتراف به لا يضايقهم ، وآلت ايطاليا الى الطرف الجنوبي المعروف آنئذ بيناوير . وأول ما يلقي المرء نظرة على خريطة افريقيا يلاحظ ان المستعمرتين الايطاليتين تلاصقان الحبشة في الشمال والجنوب الشرقي ، وكانت المطامع الايطالية ترمي الى ربط هاتين المستعمرتين حتى تسيطر على مناطق مهمة على البحر الأحمر والمحيط الهندي والتجارة مع الأقطار الواقعة وراء هذه المستعمرة بأفريقيا ، ولكن ايطاليا عملت على تحقيق أمانها بالخليل وكانت نتيجة محاولاتها الضربة المشؤومة التي سبق الحديث عنها (معركة اروا) .

لقد حطمت معركة اروا كل الأحلام الايطالية الاستعمارية في شرق افريقيا وبقيت الحبشة مستقلة ووطدت علاقات الصداقة مع بريطانيا وفرنسا . وقللت التحسينات التي قامت بها بريطانيا وفرنسا في مناطقها من أهمية المستعمرتين الايطاليتين ورمت بأمانها ايطاليا في مهب الريح . ثم جاءت اتفاقينا

تخطيط الحدود بعد اتفاقية أدیس أبابا ونالت إيطاليا جزءاً من السهل الاثيوبي الشمالي وضمته لأرتيريا ، ولكن رغم أهمية هذا السهل فإن واردات مستعمرة ارتيريا أقل من مصروفاتها وما على إيطاليا إلا أن تتحمل العجز المالي ومصروفات القوات المراقبة هناك. وقد اضطرت لبناء سكة حديد طولها ٧٥ ميلاً حتى تسكت الارتيريين لأن بلادهم تتمتع بموقع استراتيجي في ذلك الوقت الذي كانت فيه الحرب الطرابلسية قائمة والسنوسيين الطرابلسيين يهربون الأسلحة من بلاد العرب القريبة من ارتيريا . وقد زادت تجارة الترانزيت في ميناء ماساوا الى حد ما إلا أنها ليست تلك الزيادة المهمة ان قورنت بتجارة الموانئ الافريقية الأخرى التي لا تتمتع بنفس الميز المتوفرة في هذا الميناء ، ولولا وجود بعض مصادب اللآء وبعض مناجم الذهب بالقرب من أسمره لكلفت مستعمرة ارتيريا مبالغاً لا يريد دافع الضريبة الايطالي تحملها .

ولما خابت المحاولات الايطالية ضد الحبشة ركزت إيطاليا جهودها ضد طرابلس التي كانت آخر موطن قدم تركي في افريقيا ، وبدأت فيما سمته بسياسة « التسلسل السلمي » ، وكادت تلك السياسة أن تنجح لولا ثورة الأتراك الشبان في سنة ١٩٠٨ ، تلك الثورة التي فتحت حقبة تاريخية جديدة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط .

وقد اتبع السلطان عبد الحميد سياسة الوحدة الاسلامية

في بداية القرن العشرين واعتبر طرابلس كمرکز لاعادة النفوذ التركي في افريقيا . ودخلت الدعاية الاسلامية الدينية أنحاء افريقية وحاول السلطان استغلال مركزه كزعيم للمسلمين وخليفة لهم في الوقوف ضد القوى الأوروبية في افريقيا . ولم يعلق أي أمل كبير على أي مساعدة من مصر، ولكنه رأى في الحركة السنوسية القائمة بدواخل أراضي طرابلس أداة لمقاومة انتشار حكم « الكفار » في السودان وأقطار ما وراء الصحراء. ولكن بريطانيا وفرنسا صفت خلافتها بعد حادثة الفاشودا وقسمتا مناطق نفوذهم في افريقيا . واتفقت فرنسا مع ايطاليا على أن تعطيهما حرية التصرف في طرابلس وأعطت ايطاليا حرية مماثلة لفرنسا فيما يتعلق بالمغرب . ورفض السلطان مستنداً على حقوقه التي لا نقاش فيها ، الاعتراف بالاتفاقية الفرنسية البريطانية . وكان السلطان آنشد يعلق الأمانى على زعيم السنوسية ، ولكن ذلك الزعيم توفي في سنة ١٩٠٢ وأرسل السلطان فرقة عسكرية الى بلما لكي تتولى الدفاع عن طرابلس ولكي تشير الى أن تركيا تنوي استعمال القوة في تأكيد سيادتها حتى بحيرة تشاد . واستطاع السلطان أن يرى الأمانى التركية قابلة للتحقيق لأن عدم الثقة كان متبادلاً بين فرنسا وبريطانيا في شمال افريقيا ولأن السلطان كان يسيطر على باي تونس وفي إمكانه أن يسبب لفرنسا ما يريد من المتاعب . إلا ان الدولتين صفتا مشاكلهما في اتفاقية سنة ١٩٠٤ . ومات باي تونس في سنة ١٩٠٩ ونصبت

فرنسا محله باياً يدين لها بكل ولاء ، فلم يبق عندئذ أمام سلطان تركيا إلا الاعتماد على القوة العسكرية ، تلك القوة التي لا يمتلكها ، ففقد بعد ذلك السودان وطرابلس . وقد نظرت فرنسا الى المحاولات التركية نظرة توقع مفيد لأنها أرادت أن تستغلها في رسم الحدود قبل أن تدخل إيطاليا الميدان . وأرسلت تركيا حملة سرية سنة ١٩٠٤ واحتلت تلك الحملة جانيت واحتجت فرنسا ضد ذلك الاحتلال لأنها تعتبر غاب هي حد طرابلس . وأصدر السلطان مرسوماً باعتبار جانيت ضمن منطقة النفوذ الفرنسي وناقض الأوامر الممنوعة للقوة التركية في الاستمرار في الاحتلال حتى السودان . ولما استولى الأتراك الشبان على الحكم في تركيا ألغوا عدة مراسيم . وحاول السفير الفرنسي في استانبول أن يفهم شيئاً من حدود دواخل طرابلس ولكنه لم ينل أي شيء فبعث بتحذير الى الحكومة الفرنسية عن الأخطار التي قد تلاقىها في شمال افريقيا . وفعلاً أثبتت مخاوف السفير واقعيتها ، إذ لم يأت خريف سنة ١٩٠٩ حتى أظهرت تركيا تحركات قوية واسعة واتضح ان السنوسية كانت تؤمن بالأتراك . ولم أكن مقيماً في تركيا في خريف تلك السنة لأنني بقيت في باريس ، ولم يكن من الصعب أن أعرف ان فرنسا كانت تلاقى معارضة شديدة في دواخل طرابلس وان خسائرها كانت فادحة إلا أن فرنسا منعت نشر أي خبر عن تلك الحوادث لأنها أرادت أن تحافظ على علاقاتها مع تركيا

واعتقدت ان المعارضة في مناطق السودان كانت معارضة محلية فقط . وعلى أي حال احتلت القوات العثمانية واحة الكفرة التي تعد مركز السنوسية حتى يضعوا طرق القوافل تحت مراقبتهم . وبدأ تدفق الأسلحة ، ذلك التدفق الذي لا زالت المنطقة الممتدة من طرابلس حتى مناطق الصحراء تشهد عليه بحوادثها . ورحبت فرنسا بتدخل إيطاليا في طرابلس لأن القبائل ركزت على الإيطاليين ومكنت فرنسا من فرصة عمل لا قبل لها في مناطقها . وبعد إعلان الحرب ضد طرابلس بفترة بسيطة أعلنت إيطاليا عن ضم تلك الولاية التركية ، ولكن سياسيتها ، مثل جنودها ، لم يعرفوا الطريقة التي سيسوون بها الحدود . وما أن قبلت تركيا السيطرة الإيطالية حتى احتلت برتانيا السلوم وتركت فرنسا نفسها في عدد من واحات طرابلس لأن هاتين الدولتين كانتا مصممتين على منع تسلل السيطرة الإيطالية الى السودان مثل تصميمهما على منع التسلل التركي سابقاً . وقد سمعت بنفسني نجدي باي مندوب طرابلس في البرلمان العثماني يستغيث مطالباً الأتراك الشبان باتباع السياسة الوحيدة التي تبقت لخلاص بلاده ، وقد قال نجدي : « لا تدعوا أي شك يخيل لكم ان طرابلس اليوم ليست في قبضة الإيطاليين من الناحية الاقتصادية ، ويجب أن تعرفوا اننا نمر اليوم بمرحلة خطيرة حاسمة . ودعوني أحصر كلامي اليوم في النواحي الثقافية : لقد فتح الإيطاليون لأبنائهم (بطرابلس) المدارس الجيدة ، بينما لم

تعرف حكومتنا حتى كيف تؤسس مدرسة واحدة منذ إعلان الدستور . وليس لدينا بطرابلس إلا أربع مدارس لا تمتلك مدرسين بسبب العجز المادي . لقد بنى الايطاليون مدارساً تكفي لأبناء الاثنين وثلاثين ألفاً من جالياتهم ومكثوا هؤلاء الأبناء من الحصول على ثقافة جيدة لا مثيل لها في كافة أنحاء الدولة العثمانية ، وربحوا الاثنين وعشرين ألف يهودي الى جانبهم. ويبلغ عدد سكان طرابلس مليوناً ونصف مليون نسمة من المحرومين من الثقافة . وها أنتم هنا، بدل التكريس لبناء المدارس لهم ، تركزون فقط على تخطيط المدارس على الورق . أيها الرفاق ! ان اللغة التركية قد ضاعت من بين جماهيرنا بطرابلس ، وان قارنتم مدارسنا بالمدارس الايطالية فإنكم ستبكون . واليوم ، أيها الرفاق ... » وهنا علا الصراخ وتوقف نجدي باي عن التكلم . وكما رأينا سابقاً ، كان الأتراك الشبان ، مهتمين بمشكلة السودان وبالتالي خدمة مصالح ايطاليا بطريقة غير مباشرة .

وقدمت ايطاليا انذاراً الى الحكومة التركية يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١ مطالبة فيه الاعتراف لها بإعلان الحماية على طرابلس في خلال ثمان وأربعين ساعة . وأهملت تركيا الانذار، وأعلنت ايطاليا الحرب وأرسلت قواتها لاحتلال طرابلس * . واستمر

* اقرأ « حربنا بطرابلس » من منشورات الفرجاني ص.ب ١٣٢ طرابلس/ليبيا .

القتال لمدة سنة ، ولم تحاول إيطاليا (حتى لا تثير مخاوف الدول الأخرى) توسيع نطاق دائرة تلك الحرب الى خارج الحدود الطرابلسية باستثناء استعراض القوة في الدردنيل واحتلال رودس ودوديكانيس . ولم تجد تركيا بدأ من التنازل عن آخر موطىء قدم لها في افريقيا (طرابلس) في سنة ١٩١٢ لأن « جمعية البلقان » ظهرت الى الوجود ولاح لتركيا شبح الحرب فوقعت اتفاقية فيشي يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٢ تلك الاتفاقية التي لم تعترف فيها تركيا بالحق الايطالي في طرابلس وانما أعطت فيها لشعب طرابلس حق تقرير مصيره ، واشترطت سحب القوات التركية من طرابلس وبنغازي وانسحاب القوات الايطالية من جزر ايجيه وإعادة العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين البلدين وتحمل إيطاليا لجزء من دين طرابلس للخزينة التركية . ولم تظهر تركيا ضعيفة أمام إيطاليا عسكرياً إلا في شيء واحد فقط وهو الأسطول البحري . وعاق هذا العنصر الهام مقدرة تركيا على إرسال المعدات والأسلحة الى طرابلس . ورغم ضعف تركيا لم تستطع إيطاليا أن تسجل في طرابلس انتصارات مرموقة لا لأن الأتراك هم الذين يحاربون بل لأن القبائل العربية المقيمة في دواخل طرابلس ويقودها السنوسيون هي التي تولت القتال . وقبلت إيطاليا اتفاقية فيشي على أمل استعمال الهيبة التركية في إخماد ثورة الليبيين ، ولكنها لم تحقق ما أرادت فاحتفظت بقواتها في دوديكانيس متهمة تركيا بإبقاء ضباطها

في ميدان الحرب بطرابلس لقيادة ما سمّته « الخارجين عن القانون » من الليبيين . ولا شك أبداً في الأقوال الإيطالية لأنني شخصياً أعرف العديد من الأتراك الشبان الذين سافروا الى طرابلس ولم يعودوا منها . وقد عبّر لي أحد هؤلاء الشبان عن رأيهم ووجهة نظرهم لأنه سافر الى افريقيا في سنة ١٩١٣ بعد انتهاء حرب البلقان . وقد اتجه هذا الشاب الى مصر في البداية ومن هناك عرف كيف يتسلل الى طرابلس . وقد قابلته في قالائنا وقال لي « اعرف ان الامبراطورية التركية مشرقة على الموت والاسلام مهدد من كل جانب ، وليس هناك طريقة للموت أشرف من الموت في سبيل الدين والوطن ، وليس هناك مكان أفضل للتضحية من طرابلس حيث أموت مقاتلاً الإيطاليين » . إن الأتراك يحترمون الفرنسيين ويقدرّون البريطانيين ، ومعجبون بالألمان وقدرتهم على تنفيذ الخطط ، وهم أقرب الى الروس في الطبيعة والأصل ، ولكنهم لا يهتمون بالايطالي وينظرون له بنظرة الاحتقار التي ينظرون بها لليوناني ويعتبرونه شخصاً لا يمكن الثقة فيه بدنياً وأخلاقياً . وقد يقبل التركي المقارنة اجتماعياً وعسكرياً بالألماني أو البريطاني أو البولندي أو الروسي أو الفرنسي ، ولكنه لا يقبل بأي حال المقارنة بالايطالي . وقد أبدت هذه اللمحة عن الرجل التركي لأنني أراها ضرورية ، إذ أن العربي يحمل نفس الفكرة التركية تجاه الايطالي . وقد يعرف المرء من هذه اللمحة ما أمام ايطاليا

من مشاق في شمال افريقيا ، وليس هناك طريقة للتصرف ضد الكراهية إلا طريقة قهرها أو تجاهلها . ولكن ايطاليا لن تحقق أي نجاح في استعمار افريقيا ما لم تنتقم لفضيحة اروا، غير ان الظروف تشير الى أن تلك الفضيحة قد أكدت كلية الآن، لأن الحرب في طرابلس لا زالت مستمرة رغم مرور أربع سنوات على بدئها .

وقد كان التقدم العسكري الايطالي بطيئاً في برقة حتى سنة ١٩١٣ لأن كل القبائل عارضت ايطاليا عسكرياً . وتركزت الدوائر الايطالية على مدينة طرابلس حتى تلتطف الشعور الايطالي وبلغ عدد الايطاليين بالاضافة الى القوات العسكرية ، حوالى أحد عشر ألفاً هناك . ولم تنشر الحكومة الايطالية الخسائر العسكرية التي قاستها حتى الآن . فقد ناقشت الصحف والمجلات الأوروبية والأمريكية مدى أهمية طرابلس ، وتنضارب وجهات النظر في هذه التقديرات لأن (ايطاليا) دأبت على الاشادة بطرابلس وفوائدها . لقد كانت طرابلس في عهد الامبراطورية الرومانية تمول شعباً كبير العدد ، ولماذا لا تستطيع اليوم تمويل عدد مماثل ؟ ويقودنا هذا السؤال الى سؤال آخر هو حول طرابلس ، مثل البلاد الاسلامية الأخرى ، آلت الى ما آلت اليه من فقر، نتيجة للدين الاسلامي أم ان الثروة التي نسمع انها كانت بتلك البلاد قديماً كانت مبالغة من مبالغات التاريخ الكلاسيكي ؟ أو هل ما نراه نحن تافهاً قليلاً تراعى للرومان والأغارقة

ضحكاً كبيراً ؟ اننا نمتلك الجواب على بعض هذه الأسئلة فيما أمامنا من دلائل في الآثار التي حققتها حضارتا الرومان واليونان ، ومن جديد نسأل أنفسنا هل يمكن أن يترأى القليل . وكأنه كان شيئاً ضحكاً لأناس بنوا وشيدوا بعلبك وتدمر ؟ ونحاول تعليل حالة طرابلس اليوم ونسأل : هل تنطبق نظرية تغير الجو على هذا القطر ؟ ومهما بلغت التساؤلات والآراء المتضاربة عن أهمية طرابلس فإن المرء يستخلص لنفسه حقيقة واحدة وهي ان طرابلس تعد أقل أقطار شمال افريقيا أهمية اليوم وليس بها ما يدل على أي فائدة .

ولم تأت الحرب العالمية (الأولى) بأي رد فعل في مصر وتونس ولم تؤثر في شؤونها ، ولكنها انتهت برد فعل شديد ضد ايطاليا بطرابلس وعرف العالم ان ايطاليا لم تقهر طرابلس حتى الآن . وقد اعتقدت ايطاليا ان ثورات السكان الليبيين كانت نتيجة للمؤامرات الألمانية بطرابلس فألقت القبض على القنصل الألماني وعدد من الرعايا الألمان الذين شكت في أنهم ضباط يساعدون السكان ضدها . وقد جاء أسوأ خبر الى روما في سنة ١٩١٥ عندما وصلت أخبار هزيمة العقيد ميانى الذي كان يقاتل الليبيين في خليج سدره وفقد في الميدان ما يقرب من نصف قواته الأوروبية وعدداً من المدفعية بعد أن ثار عليه الليبيون من قواته . وقد كان عدد هؤلاء الليبيين حوالى أربعة آلاف رجل يعملون في الصف الايطالي ، وقرروا الثورة وقتلوا ما يزيد عن ألف

جندي ايطالي وفروا الى صفوف بني وطنهم بكامل اسلحتهم،
وقلصت ثورتهم السيطرة الايطالية الى المناطق الساحلية التي
كانت بها في سنة ١٩١٢ . وها هي سنة ١٩١٧ قد بدأت
ولا زالت طرابلس غير مهزومة ولا يستطيع المرء أن يتكهن
بأي شيء !

هنا يوسف اللبدي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الجزائر وتونس

بداية الامبراطورية الفرنسية في أفريقيا

وصلت الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية كما لها في سنة ١٩١٢ بإعلان الحماية على المغرب. وتقع أجزاء هذه الامبراطورية، فيما عدا مدغشقر والصومال، بجانب بعضها البعض منبسطة على حوالي ربع القارة الافريقية، ولها عدة موانئ على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الاطلنطي. وتحتضن في مساحتها الصحراء الكبرى وجزءاً كبيراً من السودان وثلثي هضبة نهر النيجر وجزءاً من هضبة نهر الكونغو كما تجاور جميع مستعمرات الدول الأوروبية الأخرى مثل اسبانيا والبرتغال وبلجيكا والمانيا وبريطانيا وإيطاليا وتتصل بالحشة في الشرق وليبيريا في الغرب. وتسيطر فرنسا على مدغشقر

أكبر الجزر الأفريقية. وقد بدأت الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية في التكوّن بأفريقيا منذ عهد لويس فيليب، وانتشرت هذه الامبراطورية في الجهات الغربية منذ عهد نابليون الثالث وتوغلت الى مناطق ما وراء الصحراء في عهد الجمهورية الثالثة. وقد وقعت الجزائر كبداية للاستعمار الفرنسي على منطقة المتوسط ووقعت السنغال كبداية لذلك الاستعمار على المحيط الاطلنطي. وامتزجت المحاولات الاستعمارية الفرنسية ببعد النظر مع صفقات الحظ كأي قوة استعمارية أوروبية أخرى. وكان الحظ دائماً، كما هو الحال مع جل الدول الأوروبية، هو العامل الذي ساعد على النجاح، إلا أن ذلك الحظ خذل فرنسا مرتين في القرن التاسع عشر: مرة عندما تركت بريطانيا توطد نفسها في نهر النيجر ومرة أخرى عندما تخاذلت في الاستيلاء على منابع نهر النيل عندما بدأ كيتشنر محاولة السيطرة على السودان من جديد. وعندما يدرس المرء تاريخ الامتداد الفرنسي الاستعماري الذي نكرس له أربعة أجزاء من هذا الكتاب يجد تشابهاً كبيراً في العوامل المشتركة في محاولة ذلك الاستعمار، منها قلة عدد الرجال الفرنسيين الذين تركوا العنان لأحلامهم وفكروا في تحقيق تلك الأحلام، وملاءمة العقلية الفرنسية الذكية لحرب الصحراء التي يحبها العرب، وبداية تحقيق الأحلام الاستعمارية كمقدمة وبدء اتيان الواردات منها في القرن العشرين. أما الاستعمار البريطاني فقد بدأ، كحركة شعبية ووطنية،

بالاستيلاء الأخير على السودان وحرب البوير . ولم يبدأ
الاستعمار الفرنسي على مستوى شعبي إلا بعد حادثة الفاشودا ،
وبدأت خريطة افريقيا الجديدة في شكلها الحديث في الظهور .
اثناء الخمس عشرة سنة التي تبعت الحرب الحالية (الحرب
العالمية الأولى) .

وتعد أوروبية البحر المتوسط في الفترة الحديثة أكبر
خطوة في التاريخ الحديث ، لأن الاستعمار الأوروبي استطاع
أن يستولي على نقاط الارتكاز البعيدة وفرض الحضارة الأوروبية
عليها ، ولكن المتوسط بقي إسلامياً مغلقاً في الوقت الذي
تلمس فيه مياحه عدة دول الى أن استولت فرنسا على الجزائر
في سنة ١٨٣٠ ودشتت الفترة الحديثة في هذا البحر . ولم
تستول فرنسا على الجزائر لكي تتخلص من قرصنة شمال
افريقيا أو لأنها رأت الوقت مناسباً للقضاء عليهم بل لأنها
اختلفت وبأي الجزائر بسبب بعض القمح ، ولكن الحظ
كان مناسباً لأن قوة الدولة العثمانية البحرية كانت قد قضت
عليها معركة نافارينو منذ ثلاث سنوات ، ومحمد علي كان
يقطع بقايا الروابط التركية بأفريقيا ، وإيطاليا على وشك
الاتحاد . وقد أخذ احتلال الجزائر من الوقت طيلة فترة
سيطرة لويس فيليب . وكان هدف الامبراطورية الفرنسية
الثانية ، رغم أنها بدأت استعمارها في غرب افريقيا ، هو
أن تحقق حلمها في إعادة إحياء امبراطورية عربية . وقد
انجهدت السياسة الفرنسية نحو افريقيا بعد أن خسرت فرنسا

منطقة الالزاس واللورين لبروسيا . ولكن لم يكن هدف فرنسا معروفاً تماماً إلا أنها كانت تبحث عن عزاء بعد خسارة اللورين والالزاس ، وبذرت الأموال وخسرت الأرواح في الهند الصينية وفي مدغشقر وصرفت على سiam أكثر مما صرفت على الجزائر وبقي العاطفيون الفرنسيون يحلمون باليوم الذي يستولون فيه على مصر، بل ان الاستعماريين الفرنسيين أنفسهم لم يعرفوا هدفهم بالضبط وبقوا يتخبطون في سياستهم حتى أفاقتهم حادثة الفاشودا وتجراً الفرنسيون على سؤال أنفسهم « ماذا يريدون » ؟ وثار الشعور الوطني الفرنسي وأفهم ساسته وقادته الطريق الوحيد الذي يجب اتباعه لكي تنال فرنسا ما تريد ألا، وهو طريق التعاون مع بريطانيا. وجاءت اتفاقية سنة ١٨٩٩ التي خططت مناطق النفوذ في السودان ، ثم اتفاقية سنة ١٩٠٤ التي وضعت الأسس الثابتة لبناء الامبراطورية الاستعمارية ، ووقعت فرنسا اتفاقية أخرى مع ايطاليا فيما يتعلق بمصير طرابلس . وحصلت فرنسا من هذه الاتفاقية على حرية العمل في الاستيلاء على المغرب وتونس وبعض التعديلات في الحدود بغرب افريقيا والمناطق الاستوائية، وتركت مصر لبريطانيا وطرابلس لإيطاليا . وعرفت فرنسا أهدافها بوضوح بعد هذه الترتيبات وبدأ اداريو امبراطوريتها الاستعمارية يخططون تلك المستعمرات حتى تعود بالأرباح على الخزينة الفرنسية وحتى يستطيعوا هم أن يطالبوا البرلمان ورأس المال باستغلال مصادرها في تحسين تلك المستعمرات.

ولا يمكن لأي شخص أن يتجاهل ما حققته الجمهورية الفرنسية الثالثة في خلال ثلاثين سنة في مجال المستعمرات . وتتلخص الخطوات الفرنسية في ثلاث نقاط أولاها الحصول على « مفتاح البيت » . في خلال الفترة الواقعة بين عام ١٨٨١ و ١٨٨٣ عندما هاجمت فرنسا تونس وأعلنت الحماية على المنطقة الواقعة بين الجزائر وحدود ولاية طرابلس التركية . وقد حمل العلم الفرنسي في افريقيا رجال شجعان رفعوه على مناطق تمتد من السنغال الى النيجر ومن الغابون الى السنغال ، وأصبح المهزوم الفرنسي في السودان هو المنتصر في شمال افريقيا لأنه تعلم كيف يستخدم السكان لمقاتلة بعضهم البعض في سبيله وعرف كيف يستعمل طرقهم ووسائلهم .

وسنبعث موضوع غرب افريقيا والصحراء والسودان و افريقيا الاستوائية في فصول أخرى من هذا الكتاب . وليس في نيتي أن أسرد تاريخ تونس والجزائر إلا ان ما أذكره عنها يعد مجرد محاولة لتوضيح الصعوبات التي تقف ضد تنمية مناطق شمال افريقيا الذي يقع تحت السيطرة الفرنسية، ولإعطاء فكرة عامة عن مدى أهمية ما وقع في تونس والجزائر والمحاولات الفرنسية فيها ومدى مساهمة هذه المحاولات في نشر الحضارة الأوروبية في افريقيا. خاصة وان

* عبارة استعملها فيري للإشارة الى تونس والمغرب لأنه يعتبرهما مفتاح فرنسا في افريقيا . وردت بلا اصل .

هذه المحاولة ستكشف لنا عن سر وعوامل نجاح بث الحضارة الفرنسية في أراض تمتد من البحر الأبيض المتوسط الى نهر الكونغو ومن المحيط الأطلنطي الى السودان وبلغ عدد سكانها حوالى ٢٥ مليون نسمة وتضاعفت تجارتها في خلال العشر سنوات الماضية .

لقد هزمت فرنسا الجزائر هزماً كاملاً في عهد لويس فيليب وبقيت تحت إدارة باريس المباشرة لمدة ستين سنة . وفكرت فرنسا ، بل وحاولت ، في سنة ١٨٧٠ جعلها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية ، وكان هدفها من ذلك هو التعويض عن خسارة الألزاس واللورين ، ولكنها وجدت ان الفكرة تعد من المستحيلات التي لا يمكن تحقيقها رغم ان الجزائر واقعة على مقربة من فرنسا . وبالفعل لم يسبق لدولة أوروبية ان وجدت نفسها في موقف فرنسا بالجزائر إلا هولندا في جنوب افريقيا. فقد حاول الفرنسيون والاسبان والبريطانيون اقتناء المستعمرات والاستيلاء على أراضيها في استراليا وأمريكا ونجحوا في محاولاتهم لأن تلك البقاع غنية بما فيها من خيرات ، وسكانها قليلون ، ومجتمعاتهم بدائية جداً ، ولم يتعلقوا بالأرض التي يقيمون عليها ، ولم يقيموا أي نظام سياسي أو اجتماعي يربطهم لاستغلال الأرض وخيراتها ، فوجدت القوى الاستعمارية سهولة في طردهم والقضاء تدريجياً عليهم . أما الجزائر فقد كانت تختلف تماماً عن هذه المستعمرات لأن شعبها يقيم ويستغل أرضه

ويتمتع بقيم سياسية واجتماعية مترابطة وله قيم متأصلة في حياته تتضارب مع تلك القيم التي حاولت فرنسا نشرها فيه في سنة ١٨٧٠ وما يليها . وبدأت فرنسا في معالجة مشكلة كأداء طالما حاولت الدول الأوروبية الأخرى حلها ألا وهي مشكلة إيجاد تسوية بين الاسلام والمسيحية . فجاءت بفكرة جعل الجزائر أرضاً فرنسية وفتحها للفرنسيين والأوروبيين الآخرين لكي يقيموا فيها وتدرجياً يستوعبوا سكانها ويخضعوهم للغة والقوانين الفرنسية . أما القوى الأوروبية الأخرى فلم تفكر إلا في إدارة مستعمراتها والاستيلاء على تجارتها الخارجية واستغلال ما فيها عن طريق موظفين منتدبين دون أن تحاول غرس أي جنس أوروبي فيها . واكتشفت فرنسا ان فكرة إقامة امبراطورية عربية على نمط مخطط نابليون فكرة لا يمكن تطبيقها، فأهملتها وأهملت فكرة استيعاب الجزائر أيضاً . وعرفت انه لا يمكن أن تبقى الجزائر عبارة عن ثكنة عسكرية الى الأبد . وهنا بدأت في تشجيع العنصر الفرنسي على المجيء الى الجزائر وزودته بما يحتاجه للاستيلاء على الأراضي وشجعته بإعطائه ميزات لا يتمتع به الجزائريون . واتخذت فرنسا أول خطوة في هذه السياسة في سنة ١٨٧٣ عندما طردت آلافاً من الجزائريين من ممتلكاتهم ، ثم ألغت العمل بالقوانين الاسلامية ، وفسخت سلطة القضاء ، وفرضت القوانين البلدية الفرنسية على الجزائر ، فألت السيطرة الحكومية الى حفنة من الموظفين والمعمرين . البيض الذين أصبحوا

فيما بعد سادة لشعب الجزائر . واستمرت فرنسا تمنح كل
 الامتيازات لمن يريد الاقامة في الجزائر من الفرنسيين فأعفتهم
 من جزء من الخدمة العسكرية الإلزامية وأعفتهم من عدة
 ضرائب وقدمت لهم الأراضي التي سلبتها من الجزائريين
 كمهدايا . كل هذا كان في وقت بدأت فيه الادارة المركزية
 بباريس تقيّد حرية الحركة الاقتصادية بسبب الارتباك الاداري ،
 وكان فيه حاكم الجزائر لا يسيطر على السلطة العسكرية بها .
 واعتمدت إدارة الأمور في الجزائر على أوامر من وزراء في
 باريس وعلى تطبيق قوانين غريبة تتضارب بكل وضوح مع
 مصلحة الجزائر ولا تتناسب مع وضعها السياسي والاقتصادي
 ولا مع مشاكلها . ولم يكن هناك أي تعاون أو ارتباط بين
 الدوائر الحكومية الفرنسية التي تدير الجزائر . وكانت المركزية
 قوية جداً فالأوامر تأتي من باريس والواردات تذهب الى
 باريس والميزانية تخطط في باريس . ولم تزدهر الجزائر
 بالطبع بسبب هذه العراقيل ، واتضح جلياً للجزائريين ان
 فرنسا لم تكن إلا عبارة عن ثكنة من المغامرين الذين جاءوا
 لسلب خيراتهم واستقلالهم . ووقف الجزائريون ضد فرنسا
 لأنها حاولت فرض المتطفلين عليهم وحاولت إعطاء هؤلاء
 المتطفلين شتى أنواع الامتيازات في نفس الوقت الذي تفرض
 عليهم ، وهم الوطنيون ، أعباء لا مثيل لها . ورأى الجزائريون
 ان فرنسا تحرمهم من التمتع بالحقوق ، رغم انهم مواطنون
 فرنسيون ، خاصة من حق التصويت وحق الإشراف على

الميزانية التي يدفعون هم أموالها من ضرائبهم. ولكن فرنسا بدأت حركة الإصلاح بعد حادثة الفاشودا، وبدأت الجزائر تزدهر واختفت معالم القرن التاسع عشر وكأنها حلم قبيح. وأعلن في سنة ١٨٩٨ عن تكوين ثلاث لجان مكونة من المواطنين الفرنسيين ، ومن المواطنين غير الفرنسيين ومن الجزائريين للإشراف على صرف الأموال والميزانية كخطوة أولى لاقامة حكومة بالجزائر ، ولكن هذه اللجان لم تنبل أي فعالية إلا بعد الاعلان في سنة ١٩٠٠ عن فصل الجزائر مالياً عن فرنسا وتكوين ميزانية خاصة بها. عندذاك أصبح ممثلو هذه اللجان سادة أنفسهم في إدارة شؤونهم المالية ، وبدأ الجزائريون والمعمرون الفرنسيون على حد سواء الاهتمام بملادهم ، وامتدت حركة المشاريع العامة والانشاءات وزاد النشاط التجاري . ولتأخذ واردات الغابات كمثيل نقيس به تقدم الجزائر . لقد كانت هذه الواردات قبل سنة ١٩٠٠ م زهيدة ولم تزد عن بعض مئات الآلاف من الفرنكات من الغرامات المفروضة على الجزائريين . أما اليوم فهي تزيد عن خمسة ملايين فرنك رغم ان الغرامات قد ألغيت كلياً. وأصبحت الجزائر تحتل مرتبة تجارية كبرى بالنسبة لفرنسا وهي تلي في الترتيب التجاري الفرنسي الولايات المتحدة وبريطانيا وبلجيكا والمانيا ، إذ بلغت تجارتها السنوية حوالي ٢٥٠ مليون دولار ذهب ٨٠٪ منها للسوق الفرنسي ومنتجاته. ووصلت خطوط السكك الحديدية بها حوالي ٣٠٠٠ ميل ،

وهذا كله يدل على إمكانية استغلال الثروة المعدنية الجزائرية. وقد جاء معظم تقدم الجزائر في الحقل الزراعي الذي استغل أراضي الجزائريين . ويرى المعمرون الفرنسيون انتشار شجرة الكرم كأكبر خطوة من الخطوات التي نجحت ودرت عليهم أموالاً فاقت أحلامهم .

وبدأت الثقافة في الجزائر في سنة ١٨٩٢ وتوسعت توسعاً كبيراً لم تر مثله أي بلاد أفريقية أخرى إلا جنوب أفريقيا، وزادت المبالغ المرصودة لإنشاء المدارس عندما أعطي لسكان الجزائر حق التصويت على ميزانيتها ، وكان من المفروض أن تكفي تلك المبالغ لبناء المدارس في كل ركن من أركان الجزائر، إلا أن نظام المسؤولية الإدارية المحلية أعاق تقدمه. ويبلغ عدد الأطفال الجزائريين الذكور الذين لم يدخلوا المدارس بعد حوالى مئة ألف طفل، أما الفتيات الجزائريات فلا زلن محرومات منها كلية ، ولكن الحكومة الفرنسية مضممة على نشر الثقافة وجعلها فرصة أمام الجميع . وقد تحملت فرنسا المسائل الثقافية بالجزائر واهتمت بها أكثر من اهتمام بريطانيا بالمدارس المصرية ، وليس هناك اهتمام يضاهي الاهتمام الفرنسي إلا الاهتمام الأمريكي بالمدارس الفيليبينية . ومن المعروف ان انتشار الثقافة يأتي بمشاكل جديدة . وليس هناك مكان تظهر به الحقيقة واضحة تماماً مثل العالم الاسلامي حيث يشعر فيه السكان بأنهم أعلى مرتبة من حكامهم ، إلا أن الفرنسيين لم يلاقوا أي صعوبات في هذا

المجال لأنهم ألطف وأرق جانباً من البريطانيين ، ويجد الفرنسي في الطبقة العامية من السكان أكثر متعة وسعادة مما يجد قرينه البريطاني . وما أن يتعلم الفرد المسلم حتى يزداد كراهيته واحتقاره للبريطاني ، بل يبدأ في كراهيته من أعماق أعماق نفسه . وقد لمست مشاعر هذه الشعوب بنفسني في موائد الغداء والحفلات حيث اجتمعت بشخصيات إسلامية مرموقة ورأيت شعورهم في نظراتهم وتعبيرات وجوههم . فهم يعرفون ان البريطاني لم يعطهم فرصة للعدالة الاجتماعية — وسوف لن يعطيها لهم — مهما بلغت مراكزهم . أما الفرنسي فلا يشعر بفوارق عنصرية . وسكان المستعمرات يعرفون هذه الحقيقة ولذلك نجد الفرنسي آمن الجانب ولا يتردد في محاولة تثقيف المسلمين ولا يخشى انتشار الثقافة الجامعية فيهم ، بل انه يتوقع اليوم الذي تتم فيه فرنسة سكان المستعمرات وإعطائهم الجنسية الفرنسية ، ويعتقد ان مصدر الخوف الوحيد هو قلة عدده بين السكان الأصليين . وقد زادت مساحة الجزائر في المدة الواقعة بين ١٩٠١ و ١٩٠٥ وأصدرت فرنسا مرسوم عام ١٩٠٥ الذي نظم مناطق جنوب الجزائر . ثم مكّن امتداد السكك الحديدية الى الصحراء السلطات الادارية الفرنسية من العمل في الدواخل الجزائرية .

أما بالنسبة لتونس فقد تم احتلالها في سنة ١٨٨١ وأعلنت عليها فرنسا الحماية في سنة ١٨٨٣ وواجهت العالم أجمع

وتركيا بالذات بالأمر الواقع. وقد علت صرخات الاحتجاج
البريطانية ولكن تلك الصرخات خفتت بعد استيلاء بريطانيا
على مصر ، أما إيطاليا فقد شعرت باللظمة شعوراً قوياً
لأنها رأت فرنسا وقد استولت على بلاد تعد إيطاليا من
الناحية التاريخية . ودفعت « الخيانة » الفرنسية إيطاليا نحو
الانضمام الى الحلف الثلاثي ، وبقيت إيطاليا غاضبة حتى
سنة ١٩٠١ عندما تقدمت لها فرنسا وأعطتها الاذن في
الاستيلاء على طرابلس . ويسيطر على أمور تونس ويديرها
مندوب فرنسي بدرجة وزير خارجية في ديوان الباي . وقد
سبقت تونس الجزائر في ميدان التقدم بشروط كبير وتوسعت
خدمات سكك حديدتها أكثر من الخطوط الجزائرية وربطت
جميع مدن ساحلها وأصبحت صفاقص من أجمل المدن
المشهورة بزيت الزيتون . ويرجع تقدم تونس الى عامل
سياسي هو أنها كانت منذ البداية تحت حكم وزارة الخارجية
الفرنسية وكان عدد الايطاليين بها كبيراً. فركزت فرنسا على
الاثبات لهؤلاء الايطاليين والعالم على خيرات الحكم الفرنسي
ورصدت المبالغ لإنشاء السكك الحديدية وتنمية الصناعات
وتسهيل سبل المواصلات . وقد ساعدت الحنكة الدبلوماسية
الفرنسية ومهارتها في التعامل مع السكان والزعماء المسلمين
في جعل تونس ندر أرباحاً من محصولاتها الزراعية ، أضف
إلى ذلك العامل عامل أهمية تونس نفسها في الحصول على
« مفتاح البيت الثانية » وهي المغرب التي تقع في الزاوية

الشمالية الغربية من قارة افريقيا، وفي امكانية وقوع تونس في يد دولة أخرى وما يترتب على ذلك من نتائج ضارة على الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية في تونس . وقد ظهرت أهمية تونس بالنسبة لفرنسا عندما بدأت الدعوة للوحدة الاسلامية العامة تحت رعاية السلطان عبد الحميد وشجعها الألمان . ولو لم تكن فرنسا متمكنة في تونس آنئذ لما امكنها قط أن تسيطر على مناطق الصحراء وبعض أجزاء السودان . ثم ان تونس تتمتع بأهمية استراتيجية بحرية مكنت فرنسا من التمرکز في بقعة تعادل أهمية مالطا التي سيطرت عليها بريطانيا .

وان كانت فرنسا مخلصه في محاولة تحقيق أحلامها في تحويل المنطقة الممتدة من صفاقس الى أغادير الى أرض فرنسية - فإن المشكلة التي سنناقها هناك هي مشكلة عويصة بحق . إذ هناك عشرة ملايين مسلم لا يمكن أن يقبلوا تكلم الفرنسية كلغة لهم ولا يمكن أن يفكروا بالطريقة الفرنسية ولم يفرض عليهم الاتصال اليومي المباشر مع فرنسيين - من المعمرين الذين ترتبط مصالحهم بنفس الأرض والمنطقة لا فرنسيين من الجنود والاداريين . وليس أمام فرنسا أي طريقة أخرى غير هذه الطريقة . وان اتبعت عداها فإن محاولاتها ستنتهي بالفشل بدون شك لأن نشر الاستعمار لا يستطيع أن يتوقف لحظة في تقدمه ، لأن مشكلة السكان الأصليين واقتصادهم وإدارتهم كلها تعتمد في حلولها

على عامل واحد : هو زيادة العنصر الأوروبي بينهم .
وتدل آخر الاحصائيات على ان عدد سكان الجزائر يبلغ
٥,٥ مليون ويبلغ سكان تونس ٢ مليون ، ويبلغ عدد
الأوروبيين بالجزائر ثلاثة أرباع المليون منهم ٣٠٠ ألف
فرنسي . ولكن عدد الأوروبيين في تونس لا يزيد عن
مئتي ألف أوروبي منهم خمسون ألف فرنسي . وهذه
الاحصائيات تدل على ان عدد المعمرين الفرنسيين لم يزد بشكل
ملحوظ منذ سنة ١٩٠٠ رغم ان أحوال هاتين البلدين
الاقتصادية المالية قد تضاعفت . وبقي الايطاليون والاسبان
مسيطرين على جل الوظائف الادارية الصغيرة لا شيء إلا
لأنهم نالوا الجنسية الفرنسية ، وهل نيل تلك الجنسية يخلق
منهم فرنسيين فعلاً ؟ ان العلم الفرنسي يرفرف على تونس
شكلياً فقط لأن العنصر الأوروبي هناك يكاد يكون ايطالياً
مئة بالمئة ، ويشعر كل فرنسي يزور تونس بالألم يحز في
نفسه كلما لاحظ هذه الحقيقة . وقد زاد سكان الجزائر
وتونس بنسبة ٣٠٪ في خلال الخمس والعشرين سنة الماضية
ولكن عدد السكان الفرنسيين بهما لم يتغير كثيراً . ولا
اعني بهذا ان افسح أو أقلل من شجاعة وعبقورية الرجال
الفرنسيين الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل بلادهم عندما
أقول ان أعمالهم لم تأت بعد بما يجب أن تأتي به من ثمرات

ومن الواضح جداً ان الخطأ ليس خطأهم بل هو خطأ
ساستهم . ان أعمال أولئك الرجال الذين غامروا بالسيف
والقلم في افريقيا لن تحقق الآمال المعقودة عليها
ما لم تترك الأمة الفرنسية لأبنائها العنان في الاحتفاظ
بما لهم .

بلجيكا والكونغو

كان تأسيس دولة الكونغو الحرة إحدى نتائج رحلة ستانلي في سنة ١٨٨٢ التي تبناها الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا . ونصت اتفاقية برلين المعقودة في سنة ١٨٨٥ على استقلال وحياد تلك الدولة . ووقعت الاتفاقية كل من بريطانيا والبرتغال واسبانيا وفرنسا ، وزاد التعرف على أقطار أواسط افريقيا في خلال العشر سنوات التي تلت توقيع تلك الاتفاقية كما وقعت هذه الدول اتفاقيات بخصوص حدودها . وسيطرت بلجيكا على هذه المنطقة الشاسعة التي تزيد مساحتها عن تسعمئة ألف ميل مربع وتمتد حتى تكاد تغطي قلب قارة افريقيا لو لم توقفها بريطانية بمحمية أوغاندا وألمانيا بمستعمرة شرق افريقيا . وتمتد دولة الكونغو لمسافة

ألفي ميل مع نهر الكونغو وتفرعاته. ولولا إسراع دي برازا برفع العلم الفرنسي على ضفة النهر الشمالية مقابل ليوبولدفيل محاولاً الحد من استكشافات ستانلي وتوسعاته — لما توقفت رقعة الكونغو عن الاتساع. وهناك تشابه كبير بين نهرَي الكونغو والسنغال في طريقة شقهما لأفريقيا واتجاههما نحو البحر. فنهر الكونغو مثلاً يشق طريقه بشكل غريب إذ يتجه شمالاً لمسافة تعادل نصف طوله الكلي بوسط القارة الأفريقية ثم ينعكس غرباً لمسافة حوالي خمس مئة ميل ثم يتجه جنوباً لمسافة الألف ميل الباقية من سير مجراه. وتبلغ طول المسافة الصالحة للملاحة في هذا النهر حوالي ألف ميل. وساهمت هذه الميزة، كما هو الحال في نهر النيل والنيجر والزامبيزي، في تحسين سبل المواصلات وساعدت على انشاء عوامل التنمية هناك.

وتكوّن بحيرة تانجانيكا حدود الكونغو مع المستعمرة الألمانية في شرق أفريقيا، ولما أتمت ألمانيا انشاء خط السكة الحديدية من تلك البحيرة الى دار السلام نالت الكونغو أعظم منفذ نحو المحيط الهندي، خاصة وان هناك خطاً ثانياً على حدودها الجنوبية يوصلها بنفس المحيط عن طريق روديسيا. وسيتم عن قريب ربط جنوب الكونغو بالمحيط الأطلنطي. وقد أصبحت مستعمرة الكمرون الألمانية تلتقي بالكونغو في نقطتين في حدودهما منذ الاتفاقية الفرنسية الألمانية التي عقدت في سنة ١٩١١. ويلامس نهر الكونغو أوغاندا

البريطانية وبحيرة ادوارد وبحيرة البرت ونهر النيل في نهاية بحيرة البرت الشمالية . أما على شواطئ الأطلسي فتمتص الكونغو بمنفذ لها في بوما الواقعة على مقربة مصب نهرها .

ويبلغ تعداد الكونغو حوالى ١٥ مليوناً من الافريقيين الذين يتكلمون عدة لغات ويتسبون الى عدة قبائل، وجلهم من اللادينيين . ولم تستطع حتى الآن الديانتان الاسلامية والمسيحية أن تحرز أي تقدم بين هؤلاء السكان . ويحتوي تاريخ هذه المنطقة الافريقية على أحزن الصفحات التي تم تسجيلها في خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة . انها صفحات مخزية قبيحة يفضل المرء ألا يتحدث عنها لولا ان ظروف النقاش تجبره على التطرق لها . لقد أصبح الاتفاق المعقود بين بلجيكا ودولة الكونغو في سنة ١٨٩٠ على وشك الانتهاء في بداية القرن العشرين ، وبدأت مشكلة الكونغو ومناقشة إلحاقه ببلجيكا تزيد في بلجيكا نفسها وبدأ العالم يتساءل عن مدى سلامة نية وقدرة بلجيكا في الاحتفاظ بأكبر جزء في

افريقيا . وذلك لأن العالم بدأ يشك في إن أحلام ليفنغستون المسيحية

قد أخذت في الاختفاء من الوجود وحلت محلها مصالح المطاط وان التسلل المسيحي الى وسط افريقيا لم يكن كما ادعى - يهدف الى خدمة مصلحة الحضارة والرفي وانما كان

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالاصل .

يخدم مصلحة الهمجية والبؤس والشقاء . فبينما كانت صحافة بلجيكا تناقش مشكلة الكونغو في سنة ١٩٠١ واختلاف وجهة نظر ملكها عن وجهة نظر البرلمان البلجيكي كانت الصحف البريطانية مملوءة بأوصاف المآسي التي رواها زوار الكونغو عن مآسي الإدارة وتصرفات الرسميين الإداريين البلجيكي . وظهر في سنة ١٩٠٢ كتاب « شؤون غرب افريقيا » الذي ألّفه موريل وأعضب الرأي العام البريطاني للدرجة ان وزارة الخارجية البريطانية اتصلت بالدول الموقعة على اتفاقية برلين مطالبة بمحاولة جماعية لايقاف المآسي بالكونغو . ولما لم تستلم أي رد من تلك الدول فضلت أن تقدم على الخطوة منفردة وقدمت احتجاجاً الى بلجيكا في سنة ١٩٠٣ . وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية بلجيكا ان احتجاجها لم يكن نتيجة لأوصاف المبشرين والرحالة وانما كان نتيجة لما بعث به قناصلها من أوصاف . وقد استاء البلجيكيون من الاحتجاج البريطاني وفسروه على أساس انه محاولة بريطانية للاستيلاء على خيرات الكونغو بعد أن حولوه هم الى مصدر ربح ووجدوا به دلائل تشير الى وجود معدن الذهب في حوض نهر الكونغو، وشبهوا الخطوة البريطانية الحالية بالخطوة البريطانية التي تمت في جنوب افريقيا . وقرر البرلمان البلجيكي ضم الكونغو ليكون « تحت رعاية الملك » . وقامت بريطانيا بنشر تقرير أعده المستر كازينت ، قنصلها في بوما في سنة ١٩٠٤ . وقد جاء في ذلك التقرير ان اتفاقية برلين لم تطبق

في إدارة الكونغو ، وان البلجيكيين لم يراعوا مراقبة
 مرؤوسيههم، وان الكلمات لا يمكن أن تعبر عن المأساة التي
 يعيشها شعب الكونغو تحت سيطرة المصالح الأوروبية التجارية.
 وقد استطاع كازينيت أن يقارن أوضاع الكونغو اليوم
 بأوضاعه بالأمس بسبب خبرته الشخصية ومعرفته لمناطق
 الكونغو، وضرب أمثلة في هذه المقارنة فجاءت احصائيات
 عن بعض المقاطعات، فهناك مقاطعة يعرف ان عدد سكانها
 كان خمسة آلاف شخص في سنة ١٨٨٧ ولكن سكانها في
 سنة ١٩٠٣ لم يزيدوا عن ستمئة شخص، وتهدم حوالي ٧٠٪
 من المدن التي كانت على شواطئ بحيرة مانتومبا وبلغ عدد
 الأشخاص الذين قطعت أيديهم ستة آلاف شخص على أقل
 تقدير. ولم يذكر كازينيت في تفاصيله عدد الأطفال الذين قتلوا
 بل اكتفى بأن ذكر ان الأوامر البلجيكية كانت تفرض على
 الجنود قتل هؤلاء الأطفال بمؤخرة البنادق توفيراً للرصاص.
 ويكاد المرء أن يفقد صبره من صيحات المتحمسين الذين
 يصرون على ان الظروف قد أثبتت أكاذيب تقرير كازينيت
 لا لشيء إلا لأن كازينيت (الذي أصبح أخيراً السيد روجر
 كازينيت) شق نفسه لأنه خان بريطانيا وتآمر عليها في
 إيرلندا . وعلى أي حال فقد ناقش مجلس العموم البريطاني
 تقرير كازينيت وأصر عدد كبير من الأعضاء على رأيهم
 القائل ان بريطانيا مجبرة ، بحكم توقيعها على اتفاقية برلين،
 على التدخل في الكونغو . بل ان اللورد ايدموند فيتس

مورس قال ان الرد البلجيكي يعد مبرراً كاملاً لإرسال
قوة كبيرة الى بومبا ، ولكن: أي دولة في التاريخ كله
تدخلت في سبيل شرف توقيعها على اتفاقية ما لم تكن
مصلحتها في خطر* !

وقد أثار تقرير كازينت ومناقشات مجلس العموم البريطاني
غضب البلجيكيين، وأنكروا جميع ما ورد فيه ضدهم وأصرو
على أن المناورات البريطانية لم تكن « في سبيل خدمة
الحضارة الأوروبية » بل محاولات لحطف الكونغو منهم
مثلاً خطفت بريطانيا من قبل جمهوريات جنوب افريقيا .
ولكن ظهر كتاب آخر بعنوان « حكم الملك ليوبولد في
افريقيا » للمستر موريل أثبت ان التوازن التجاري
العادل لم يكن موجوداً بالكونغو فقد بلغت صادرات الكونغو
في الفترة الواقعة ما بين ١٨٩٨ الى ١٩٠١، ٣٥ مليون دولار
أبت معظمها من المطاط بينما لم تزيد الواردات عن ١٧
مليون دولار . أما إحصائيات سنة ١٩٠٣ نفسها فإنها تدل
على ان الأمور قد زادت سوءاً اذ بلغت الصادرات ١١ مليوناً
ولم تزيد الواردات عن ٤ ملايين دولار . وان قننا بعملية
حسابية وجمعنا قيم المشاريع التي يحتاجها الأوروبيون بالكونغو
وأجور عمالهم نجد أنفسنا نتساءل ما هو المبلغ الذي دفع

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالأصل .

للكونغوليين كضمن لمطاطهم ؟ وليس هناك مناص من القول ان استغلال الكونغوليين قد تم فعلاً على الأيدي الرسمية البلجيكية، وهذا الاتهام يعد أشد من أي اتهام موجه إلى إدارة ضعيفة غير إدارة الكونغو البلجيكي .

وثارت في العالم ضجة كبرى ضد المأساة الكونغولية . ونتج عن هذه الضجة تكوين لجنة عالمية مطلقة الصلاحية مكونة من أحد القضاة البلجيك ورئيس المحكمة الاستئنافية في بوما وشخصية سويسرية. وصدر تقريرها في سنة ١٩٠٥ بعد أن نظقت بلجيكا إدارة الكونغو نتيجة للفضائح التي أثرت ضدها . وقد جاء في تقرير هذه اللجنة ان تجارة الرقيق تكاد تنقرض من مناطق الكونغو وأشارت الى أن طبيعة أكل لحوم البشر لا زالت موجودة ، ولكنها ذكرت ان السكك الحديدية قد أخذت في الانتشار وبدأ استعمال آلات البرق والبواخر الآلية ، ووصفت مدينة ليوبولدفيل بأنها قد أصبحت مركزاً تجارياً مهماً ، وقالت عن القرى الكونغولية انها تضاهي « المدن الساحلية الأوروبية في مدارسها ومستشفياتها » ، ثم قالت معترفة « ان بعض التعساء » من الكونغوليين قد تعرضوا فعلاً للأعمال الاجبارية لأن السلطات هددتهم « بالهلاك الجزئي » واستعملت القوة لإجبار السكان على جمع المطاط . وتم أخذ النساء كرهائن عندما لم تستطع قرية ما جمع الكمية المطلوبة من المطاط ، كما أرسلت إدارة الكونغو القوات البلجيكية لمهاجمة القرى التي

لم تأت بكميات معينة من المطاط وكأنها في غارات ضد العدو ، واستعملت تلك الادارة الجلد لمعاينة الكونغولييين الذين لم يأتوا بكميات من المطاط مطلوبة منهم قسراً .
والخلاصة هي ان تقدير هذه اللجنة جاء مطابقاً لما قاله كازينت والقناصل البريطانيون الآخرون ورجال بعثات التبشير والرحالة ، والنتيجة المستخلصة منه هي ان بلجيكا حولت الكونغو الى معسكر من الرقيق لم يعرفه التاريخ من قبل .
ولم تحاول حكومة بلجيكا ان تقف ضد الاستغلال التجاري حتى في منطقة الكونغو الواقعة تحت سيطرة ملكها نفسه ، بل إنها ساعدت ذلك الاستغلال بالقوة عندما ثار الكونغوليون ضد الإرهاب المسلط عليهم وضد الغطرسية البيضاء . وسمحت بتعذيب وتشويه وتجزير أي شخص كنغولي . ولما اعلن تقرير اللجنة الى الملاً سارع الملك ليوبولد الى الإعلان عن رأيه قائلاً ان هدفه منذ البداية كان هدفاً إنسانياً في افريقيا وانه مسرور جداً ان الحقائق عما يجري في الكونغو قد كشفت له ، ووعد بتكوين لجنة خاصة لتحسين الأوضاع هناك ، الا اننا نشك كل الشك في اخلاص ملك البلجيك وفي حسن نية حكومته بل وفي حسن نية شعب بلجيكا نفسه . وقد فسر العالم اعطاء بعض الامتيازات التجارية في الكونغو الى شركات أمريكية كرشوة من ملك بلجيكا لكي يمنع تدخل الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد تم في يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٠٧ رفع مشروع

اتفاقية بين الحكومة البلجيكية والملك ليوبولد الى مجلس النواب البلجيكي لكي يتنازل فيها الملك الى الحكومة البلجيكية عن الكونغو. وبعد إجراء بعض التعديلات تم التصديق على الاتفاقية في سنة ١٩٠٨ وآلت إدارة أمور الكونغو الى إدارة الحكومة البلجيكية نفسها شرط أن تدفع الحكومة «علاوات» مادية الى الأميرة كليمانتين وتبلغ عشرة ملايين دولار لمدة خمس عشرة سنة* ، ولكن الحكومة البلجيكية رفضت أن تتحمل دين الكونغو البالغ ٢٣ مليون دولار . وتم تأسيس قانون خاص للمستعمرة ، وواجهت بلجيكا أوروبا بالأمر الواقع ، ولكن أليس من الضروري أن توافق القوى الأخرى على عملية نقل ملكية الكونغو ؟ لقد تم الاتفاق في سنة ١٨٨٥ على تأسيس دولة حرة مستقلة في الكونغو وعلى ضمان حيادها* . وأصدرت الحكومة البريطانية

* جاء في الاتفاقية ان المبلغ المخصص للملك ولن يخلفه سيصرف « في سبيل مصلحة الكونغو » ، اما علاقة الأميرة كليمانتين والامير البرت فستنتهيان عندما تتزوج الأميرة وعندما يعطو الامير العرش . وقد طالب الملك ليوبولد بمكاسب لا يتقبلها عقل في مشروع الاتفاقية فيما يتعلق بطريقة صرف واردات الجزء الملكي بالكونغو ، وكان ينوي اقامة مؤسسة تعادل مؤسسة روكفلر وكارينجي معا على حساب الكونغو لخدمة الاغراض العلمية التي تخدم مصلحة شعبي بلجيكا والكونغو !! (بالاصل) .

* الخط عوضا عن التشديد الكتابي الوارد بالاصل .

في شهر نوفمبر وثيقة برلمانية قال فيها السير ادوارد فراي ان بريطانيا لا ترغب في الاعتراف بعملية الاستيلاء على الكونغو ما لم تستلم تأكيدات عن المستقبل، لأن بريطانيا لها مستعمرات واقعة على مقربة من تلك البلاد وقد تتأثر تلك المستعمرات بوجود حكومة ضعيفة غير عادلة بها . خاصة وان ماضي الوضع في الكونغو جعلها بلاداً في حالة يرثى لها إن قيست بالمستعمرات المجاورة لها .

وبدأ الضغط على بلجيكا للاعلان عن ضمان حقوق السكان الكونغوليين وكفل المصالح التجارية العالمية. وصدرت صحف لندن في يوم ٢٣ ديسمبر وهي تحمل مذكرة وقّعها جل الشخصيات البريطانية المعروفة للتعبير عن تأييدهم لموقف السير فراي، وأصرّت تلك الشخصيات على أن تقف بريطانيا مطالبة من بلجيكا بضمان سكان الكونغو وحقوقهم وفتح استغلال تجارة الأخشاب. أما ألمانيا فقد اعترفت بضم الكونغو الى إدارة الحكومة البلجيكية المباشرة . وأعلن وزير الخارجية الألمانية فون شون أمام الرايخشتاغ يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٠٩ ان ألمانيا كانت أول دولة تعترف بالوضع في الكونغو ، ولكنه قال ان الاعتراف لا يعني ان ألمانيا موافقة على ما يجري في الكونغو أبداً . وقد ظهر جلياً من بيان فون شون

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالاصل .

ان ألمانيا لا تعتبر نفسها مطالبة بالتدخل مثلما فعلت بريطانيا لأن فون شون أعطى فكرة عامة عن الاتفاقية المعقودة مع « جمعية الكونغو » والمواد التي وردت في مؤتمر برلين عن الكونغو، وحاول إثبات ان الدول الموقعة لهاتين الاتفاقيتين لا تملك حق التدخل أو المعارضة . وطبعاً قدر البلجيكيون آراء وزير الخارجية الألمانية . واستمرت بريطانيا والولايات المتحدة في الاتصال بالحكومة البلجيكية حول موضوع الاعتراف بوضعها في الكونغو ، وأصرّت الدولتان على انه لا يمكن إعلان ذلك الاعتراف ما لم تقدم بلجيكا ضمانات كافية لحماية حقوق شعب الكونغو . ولكن بلجيكا أخذت المسألة كلها بنفس الطريقة التي أخذت بها النمسا وهنغاريا استيلاءهما على بوسنيا وهرتس قوفينا ، لأنها تعرف ان الاتفاقيات الدولية أقل قيمة من الورق المكتوبة عليه . واحتفلت بلجيكا بضم الكونغو في انت فيرب ، وألقى الملك ليوبولد خطاباً لم يشر فيه الى أحوال سكان الكونغو بأي شيء وعلّق على المنافع التجارية التي ستأهلها بلاده من الكونغو وطالب الرأسماليين باستغلال أموالهم في الامتيازات الكونغولية . وقام الاشتراكيون البلجيكيون الأعضاء في مجلس الأمة البلجيكي بالاعلان عن ان أول قرار اتخذه وزير المستعمرات البلجيكي كان ينص على إجبار ٢٦٠٠ كونغولي لبناء خط سكة حديدية . وأجابه الوزير على فضحهم لخطته مدعياً ان فرض العمل على هؤلاء الكونغوليين فضيلة لبلادهم ، خاصة في الوقت

الضيق الذي تعاني فيه الادارة من الحاجة للمواصلات .
وعلى أي حال صادق مجلس الأمة على قرار الوزير .
ولم تصدّق بريطانيا ان بلجيكا كانت مخلصه في نواياها ،
بل ان ادوارد فراي أعلن ان بريطانيا لم تكن تعرف ان
الكونغو سيؤول الى هذه الحالة ، ولو قدّر لها ان عرفت
لما وقعت على الاعتراف بدولة الكونغو الحرة أساساً ،
ولكنها لن تعترف بالوضع الحالي فيه إلا بعد أن تتأكد من
حدوث تغييرات جذرية إصلاحية . وبعد هذا التصريح بعدة
أشهر راج اقتراح يطالب باستعمال الأسطول البريطاني لمحاصرة
الكونغو احتجاجاً على عملية ضمه لبلجيكا ، وأعلن فراي
بكل صراحة ان الحكم في الكونغو سيؤول في النهاية
لا لأحد إلا الى بلجيكا . وكل ما تريده بريطانيا من تلك
الدولة ان تتصرف في أمور الكونغو حسبما يملكه الضمير الانساني
كما يفهمه الشعب البريطاني الذي تظاهر في قاعة البرت هول
يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ وطالب بلجيكا بتحسين الأوضاع
في الكونغو . وقد اشترك في تلك المظاهرة عشرة من كبار
شخصيات الكنائس البريطانية وخمسون عضواً من أعضاء
البرلمان البريطاني . وعبر أسقف اكسفورد عن ثقته في
النوايا البلجيكية إلا انه استنكر ضعف وسوء إدارتها بالكونغو
وسوء نية تلك الادارة والجرائم البشعة التي ارتكبت ، وحمل
الملك ليوبولد شخصياً مسؤولية ما وقع في الكونغو . أما
أسقف لندن فقد لحص المطالب البريطانية فيما يلي : إيقاف

سوء معاملة السكان . إعادة الأراضي التي استولي من هؤلاء السكان الى ملاكها . استبدال مجرمي شركات المطاط والقتلة المحترفين بقوات من الجيش والشرطة ، التخلص من « منازل الرهائن البشرية » ، التوقف عن الفتك وتمزيق سكان الكونغو ، الايفاء بالوعود التي قطعها بلجيكا على نفسها لتنمية الكونغو عندما أعلنت ضمّه . ويجدر بنا أن نذكر ان هناك من يقول ان الرأي العام البريطاني لم يثر إلا نتيجة لخداع رجال التبشير وبتقارير الخونة المزورة مثل خليقة كازينت في بامبا ؟ ولكن يجدر بنا أيضاً أن نذكر هؤلاء بأن ذي سايفر تولى بصفة رسمية رفع تقرير الى وزارة الخارجية البريطانية في سنة ١٩٠٩ قال فيه ان نظام الضرائب البلجيكي كان نظاماً عقيماً وان تعذيب الكونغوليين بطريقة يندى لها الجبين كان بناء على رغبة وإضرار وتآمر السلطات البلجيكية * . وأرسل بعض سكان الكونغو في نفس تلك السنة مذكرة الى وزير المستعمرات البلجيكي يستغيثون فيها ضد الضرائب . ومنعت السلطات البلجيكية الشركات البريطانية من العمل في مقاطعة كاتانغا ، وتطوع الاشتراكي البلجيكي فاندرفيلد بالسفر الى الكونغو للدفاع عن اثنين من رجال التبشير الذين أُلقي عليهم القبض بسبب عداء

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالأصل .

شركات المطاط . ونجح هذا الاشتراكي في إطلاق سراح هذين الرجلين وعاد الى بروكسل وأعطى شهادته أمام مجلس الأمة البلجيكي وقال ان استغلال السكان يجري على قدم وساق في الكونغو وان تعذيبهم وقتلهم مستمر . ولم تعان وزارة المستعمرات البلجيكية عن شيء ضد هذه الشهادة أكثر من اعتقادها انها مُبالغ فيها .

وقد توفي الملك ليوبولد الثاني في يوم ٧ ديسمبر ١٩٠٩ وبدأ العالم يأمل أن يتحرك شعور الشعب البلجيكي ضد المذابح الجماعية القائمة في الكونغو وضد استرقاق ذلك الشعب الافريقي لأن السكوت على هذه المآسي أخجل البلجيكيين الذين عُرِف عنهم التمدن والحضارة والتعلق بالمسيحية أمام العالم . وزار الأمير البرت الكونغو قبل توليه العرش ، وبدأ رحلته من كاتانغا ومشى متجولاً بالكونغو مسافة ألف وخمسمئة ميل . ولم تترك له الفرصة لرؤية ما كان جارياً هناك ، ولكنه سمع عنه الكفاية واشتأز مما سمع . وعلى أي حال مات الملك ليوبولد ، وأتاحت الفرصة نفسها لبلجيكا لكي تمحو آلام الماضي . ومن الغريب حقاً أن يرى المرء البلجيكيين الكاثوليك ومن ورائهم كنائسهم تبعث بالنداءات في سنة ١٩١٤ ضد ما سموه بالوحشية الألمانية ضدهم الى الفاتيكان والعالم أجمع ونسوا انهم قبل خمس سنوات فقط من الزمن كانوا يقفون مكتوفي الأيدي رغم المذابح والمجازر التي كانت جارية على أيدي سلطاتهم ضد الأطفال والنساء الكونغوليات ، بل نسوا

انهم جميعاً ، باستثناء الاشتراكيين منهم، وقفوا صفاً واحداً
يؤيدون الملك ليوبولد .

وها هي قد انقضت مدة ثلاث سنوات على تولي الملك
البرت -رش بلجيكا ولم تعترف بريطانيا بعد بضم الكونغو،
لأن جمعية « إصلاح الكونغو والدفاع عن سكانه » تقدمت
في سنة ١٩١٠ بتقرير أعده موفدون منها الى الكونغو يؤكد
ان السلطات البلجيكية لا زالت تمارس سياسة العمل عن
طريق الإكراه ضد الكونغوليين، ثم جاءت التحريرات القنصلية
في سنة ١٩١٧ تؤكد ضعف الادارة البلجيكية في تلك البلاد
الافريقية . وأعلن السير ادوارد فراي ان الاتفاقيات المعقودة
مع الكونغو لم تراعى في التطبيق مسألة فتح الباب التجاري
أمام الجميع .

إن السؤال القائم اليوم بين بلجيكا والرأي العام العالمي
يتعلق بحرية السكان الكونغوليين في التمتع بملكية الأراضي
لأن الامتيازات الممنوحة الى الشركات العاملة بالكونغو مكنت
الأفراد الأوروبيين من امتلاك أراض شاسعة سحقت حقوق
شعب الكونغو في امتلاك أراضيهم رغم ما تنص عليه العدالة
الانسانية واتفاق برلين . واننا نتساءل بأي حق ، إلا بحكم
القوة ، يجوز أن يحرم مخلوق من أرض وأن يقوم الذي
استولى على تلك الأرض على إجبار المحروم العمل تحت
سيطرته ؟ لقد قاسى شعب أواسط افريقيا في الأيام الأولى
من غارات تجار الرقيق ولكن عناه انحصر في أخذ بعض

مئات منه. ثم جاء الأوروبيون، تحت اسم المسيحية والانسانية، لمكافحة تجارة الرقيق ولكنهم بدل مكافحتها وضعوا مكانها نظاماً أحط قيمة ومستوى منها، لأن الوضع اليوم لم يكتف بأخذ مئات من الافريقيين كرقيق وترك الآخرين يعيشون حياتهم بل حول كافة السكان الى رقيق لا حول لهم ولا قوة .

وفي سنة ١٩١٣ أعلنت بريطانيا ان التقارير القنصلية التي وردت في شهر يونيو من تلك السنة تدل على ان الأحوال قد بدأت في التحسن بالكونغو ولم يعد هناك أي سبب أمام بريطانيا للتردد في الاعتراف بضم الكونغو للسيطرة البلجيكية. وقد بدأت تلك التحسينات بسبب اهتمام الملك البرت الشخصي وموقف الاشتراكيين البلجيكيين واكتشاف الثروات الهائلة في الكونغو نفسه . ولم تنشأ أي منظمة، ما عدا الاشتراكيين، في بلجيكا للاهتمام بالأخذ بيد التقدم في الكونغو خلال العشر سنوات الماضية ، ويظهر ان البلجيكيين ، رغم الحقائق التي أذيعت للعالم عن بشاعة أعمال ادارتهم، لا يهتمون بالأمر مطلقاً .

ولم تكن ، من حسن الحظ ، قصة الكونغو كلها قصة مأساة بالشكل الذي تحدثنا عنه، لأن فترة وضاعة بدأت منذ

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالاصل .

سنة ١٩٠٠ في الظهور الى حيز الوجود . ففي سنة ١٩٠٢ وقعت بلجيكا اتفاقية بالموافقة على مدّ خط سكة حديد القاهرة - رأس الرجاء الصالح التي بموجبها سيمر ذلك الخط من روديسيا وكاتانغا ثم يلتحم بالسكك الحديدية الاقليمية بأنغولا في غرب افريقيا . وتستطيع روديسيا عندما يتم بناء هذا الخط الاتصال بالبحر غرباً ، أما من الناحية الشمالية فسيكون اتصالها عن طريق بحيرة البرت ونهر النيل . وقد رفض الرايخشتاغ الألماني آنئذ الموافقة على إعطاء بعض القروض لمد خط سكة حديد دار السلام وساد الاعتقاد ان الخط لن يبنى أبداً، وعلى أي حال وصلت السكك الحديدية في جنوب مقاطعة كاتانغا مدينة الزابيثفيل الواقعة على مقربة من حدود روديسيا .

وان استثنينا المصاعب البسيطة التي وقعت بسبب بحر الغزال وادغارنا التي وقعت بين بلجيكا وبريطانيا على الحدود نجد ان بلجيكا قد تعاونت تعاوناً كاملاً مع كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال في تخطيط حدود مستعمراتها . وقد استطاعت بلجيكا أن تسيطر على مناطق غنية جداً منذ ان حُلّت مشكلة المواصلات وتوفرت وسائل النقل ولم يعد استعمال زوارق السكان الأصليين ضرورياً وبدأت في استغلال المناجم ، واكتشفت في مقاطعة كاتانغا عدة معادن منها الأحجار الكريمة من بينها الالماس والذهب . وباشرت بلجيكا في تشجيع الاستغلالات حتى تعوض في المستقبل عن فقدان

تجارة الأخشاب التي أخذت في التناقص منذ تسلطت شركات
الامتيازات على استغلال الموجود منها دون الاهتمام بغرس
الأشجار حتى يعوّض عن المستهلك من الغابات .
وقد لاقت الادارة البلجيكية في الكونغو نفس ما لاقته
الادارتان الإيطالية والألمانية في مستعمراتهما من الناحية المادية
والادارية ، وهي تعرف استحالة خلق طبقة من الموظفين
الذين يفهمون إدارة المستعمرات . وانه لا يتم في خلال جيل من
الزمن . وارتكب البلجيكيون الذين جاءوا الى الكونغو العديد
من الأخطاء الادارية ، وأعطوا الفرصة للاشتراكيين والمعارضين
لمهاجمة الحكومة واستغلال أخطائها . وقد وقف الاشتراكيون
البلجيكي والألمان مدافعين عن الضمير الانساني كما رأينا
سابقاً في شهادة فاندريفلد الاشتراكي البلجيكي الذي أدلى
بشهادة في أشد الأوقات وأحلكها ، وكم من المرات وقف
هو وزملاؤه الاشتراكيون في البرلمان البلجيكي وانتقدوا
وزير المستعمرات علناً ووضّحوا مآسي إدارته ؟ ولكن
هؤلاء الاشتراكيين يقفون بعض الأحيان كحجر عثرة
ويعرقلون الامور ويعارضون استغلال الأموال في المستعمرات
ولإرسال الجنود . ففي سنة ١٩٠٩ أقاموا الدنيا وأقعدوها
عندما أرسلت بلجيكا أربعة آلاف جندي الى الكونغو
واستغلوا الموقف عندما ظهر عجز في الميزانية وبذلك زادوا
حدة الرأي العام البريطاني الذي كان يعارض بلجيكا .
ولا زالت بلجيكا تلاقى عدة مشاكل في الكونغو رغم

خطوات الإصلاح التي تقوم بها . ولا يختلف موقفها هناك عن موقف فرنسا والبرتغال في ادارة المستعمرات الافريقية لأن سكان هذه المستعمرات قليلون ولا يتجاوبون في تنفيذ الأعمال ، ومناطقها مناطق شاسعة مترامية . وقد كانت الادارة البلجيكية في الكونغو مكونة ، قبل الحرب ، من مواطنين ينتمون الى عدة جنسيات أوروبية بعضهم أسوأ ما في الوجود جاءوا الى الكونغو واحتلوا مناصباً عليا لاشيء إلا للاستغلال وجمع المال الذي لم يستطيعوا جمعه في بلادهم . وقد ساهمت بلجيكا مساهمة فعالة في القضاء على النفوذ الألماني في شرق افريقيا . وقد فهمت من سلطات لها أهميتها في هذا الميدان ان البلجيكين قاموا بتدريب وقيادة عشرين ألف افريقي لهذا الغرض ونزلوا بهم الى الميدان . وبدأت في أثناء السنة الأولى من الحرب (العالمية الأولى) المناقشات عن مصير الكونغو لأن المانيا تريد السيطرة عليه بحكم سيطرتها على بلجيكا ، واستغلاله عندما تبدأ مفاوضات السلام للمساومة في تعديل حدود مناطق السيطرة الأوروبية في افريقيا . وسوف تحقق المانيا أحلامها ، ان نجح مخططها ، في بناء مستعمرة تمتد من شرق افريقيا الى غربها . ولم يتردد الألمان في التلويح بفكرة ترك بريطانيا وفرنسا تستغلان الكونغو اقتصادياً ، بل وسياسياً ان دعت الظروف ، للتعويض عن المبالغ التي استدانتها بلجيكا منها ، ولكن فرنسا أسرع الى إصدار الإعلان التالي وسلمته الى الحكومة البلجيكية «نشير من جهة

الى الاتفاقيات المعقودة مع بلجيكا في يوم ٢٣ - ٢٤ ابريل
سنة ١٨٨٤ ويوم ٥ فبراير سنة ١٨٩٥ و ٢٣ ديسمبر سنة
١٩٠٨ ، ومن جهة أخرى الى المذكرة المؤرخة في يوم
١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ التي سلمتها بريطانيا الى بلجيكا
بخصوص الكونغو والى إعلان القوى الكبرى التي تعهدت
بحماية وضمان استقلال بلجيكا وحيادها ، وتعلن ان الجمهورية
الفرنسية ستساعد بلجيكا حالما يعود السلام في تمكين سيطرتها
على الكونغو ... » وقامت بريطانيا وروسيا بالإعلان عن
أنهما تؤيدان الاعلان الفرنسي ، ثم أعلنت اليابان وإيطاليا
عن موافقتها عليه .

أول مستعمرة ألمانية

تعد منطقة جنوب غرب افريقيا أول مستعمرة ألمانية وهي تسيطر على ما يزيد عن ربع مساحة المنطقة الواقعة جنوب نهر الزامبيزي ، ويعد ساحلها وأراضيها من أقححل المناطق رغم انه يمتد من المستعمرات البرتغالية الى نهر الأورانج على حدود مستعمرة جنوب افريقيا . وقد عرفت المنطقة الألمانية في السابق باسم وامارالاند وناماكوالاند . ولم تأبه بوجودها القوى الاستعمارية الأوروبية في البداية لأنها شبه صحراء ، وتفادت بريطانيا إعلان الحماية عليها لأنها لم تر فيها أي شيء يدل على ثراء . ولكن هذه القوى عرفت أهمية تلك المنطقة عندما رأت ألمانيا قد احتلتها . وقد جاء أحد تجار مدينة بريمن الألمانية في سنة ١٨٨٣ الى جنوب

غرب افريقيا وتحصل على اذن استغلال من أحد الزعماء لاستعمال المنطقة الجنوبية الواقعة بين انثارا باكوينا ونهر الاورانج وأطلق عليها اسم لوديراتس لاند . ولم تمر سنة من بعد ذلك إلا وعُضِلت ألمانيا حلبة السباق الاستعماري في افريقيا ، وبعث بسمارك البرقية التالية الى قنصله في مدينة رأس الرجاء الصالح وكأنه يعلن الخطوة الألمانية الجديدة : « لقد دلت الاتصالات والمراسلات التي أجراها الهر لوديراتس ان مكتب المستعمرات البريطاني يشك في صلاحية إعلانه (لوديراتس) الحماية الألمانية على الأراضي الواقعة شمال نهر الاورانج وأعلن رسمياً ان الهر لوديراتس ومنطقته يتمتعان بالحماية الامبراطورية الألمانية » . ورفع العلم الألماني حالاً على المناطق الساحلية حتى المستعمرات البرتغالية. ثم تسلل الألمان في الفترة الواقعة بين سنة ١٨٨٤ وسنة ١٨٩٠ الى صحارى كلهاري، ورتبوا مسألة الحدود مع بريطانيا. وما أن جاءت سنة ١٨٩٠ حتى أثبتوا ادعاءهم في أحقيتهم في شريط أرض ضيق يمتد حتى يوصلهم بنهر الزامبيزي ومناطق شلالات فيكتوريا . ولم تمض سنة من الاستيلاء على جنوب غرب افريقيا حتى سيطرت ألمانيا على الكمرون والتوغولاند ومناطق شرق افريقيا .

وقد سلط الكتاب البريطانيون ، خاصة أولئك الذين اهتموا بالمستعمرات الألمانية ، منذ بداية أغسطس سنة ١٩١٤ أقلامهم على تسلل ألمانيا الى افريقيا، وحاولوا إظهار الوجود

الألماني وكأنه لا يعدو خطوة هدفها الخداع والمكر الدبلوماسي بل وحاولوا أن يثبتوا ان تاريخ الاستعمار الألماني في افريقيا ما هو إلا فترة تملؤها المخازي والعار . ويشعر المرء بالأسف أن يرى وجهة نظر متحيزة كهذه تظهر باللغة الانجليزية في وقت كهذا الوقت الذي يحتاج فيه العالم الى مناقشة قضية المستعمرات الألمانية بدون تشويه للحقائق . ولا يعني هذا الرأي ان الاستعمار الألماني خال من الأخطاء التي تجعل المرء يلومه أشد اللوم . فهو استعمار لاشك فيه ، استعمل الطرق الفرنسية والايطالية وتشدد فيها ، ولكنه لم يعمل ما عمله الاستعمار البلجيكي في الكونغو على أي حال . وان قارن المرء ما حققه الاستعمار الألماني بما أنجزه الاستعمار البريطاني يرى مدى اتساع الفرق ، إلا انه من العيب مجرد ذكر هذه المقارنة بل ومن العيب محاولة مقارنة ضباط بريطانيا بضباط ألمانيا ، لأن ألمانيا لم تستعمل أي طريقة من الطرق المتبعة في اقتناء المستعمرات ورفع الأعلام الوطنية في سماءها . لقد اتبعت القوى الاستعمارية طريقة الاستيلاء المفاجيء التي ينال فيها القوي ما يريد ويسيطر على القول الأخير فيها . وقد وجدت ألمانيا نفسها تواجه بريطانيا من أول بداية عهدها الاستعماري في افريقيا . وأثبتت حوادث سنة ١٩١٤ ان بريطانيا قادرة على السيطرة على المناطق الاستراتيجية المهمة في المستعمرات الألمانية خاصة في خليج والفش بجنوب غرب افريقيا ومينائه المهم الهادى . وتعد تربة مناطق

جنوب غرب افريقيا الألمانية تربة صعبة الفلاحة : لأن كمية المياه التي بها محدودة وأنهرها موسمية لا تتمتع بالاستدامة في الجريان ، ويعد مستقبلها الزراعي مستقبلاً لا فائدة فيه. ولكن مستقبل تربية المواشي بها مستقبل يبشر بالخير لأنها غنية بالأعشاب . وقد أعلن الدكتور روباخ الذي درس المنطقة وإمكانية استغلالها ان خمسة أثمان مساحتها صالحة لتربية المواشي، وهذا يعني إمكانية إقامة خمسة آلاف مزرعة حيوانية بها . وبلغ عدد هذه المزارع في سنة ١٩١٣ حوالي ألف ومئتي مزرعة يملكها الأفراد كملكية خاصة . وبذلت الحكومة الألمانية مجهودات كبيرة في تنمية الثروة الحيوانية فاستوردت الثيران الجيدة والأبقار الممتازة والأغنام الأسترالية وفتحت مراكز طب الحيوان . وزادت أعداد الحيوانات الموجودة في جنوب غرب افريقيا زيادة عظيمة في السنوات القليلة التي سبقت الحرب . وقد وضعت الإدارة الألمانية مبلغ مليون ونصف مليون دولار تحت تصرف من يريد الاقتراض والاستغلال في تربية الماشية ، ووضعت خطة شاملة لها . ونجحت الخطة نجاحاً كلياً في سنة ١٩١٣ . ويأمل الدكتور روباخ أن يصل عدد المزارع خمسة آلاف مزرعة من مزارع تربية المواشي . إلا ان هذه المزارع لا تعادل التضحيات المادية والعسكرية التي تكبدها ألمانيا الآن . ولكن المعروف ان ألمانيا تتمسك بمستعمراتها لأنها تريد استغلال معادنها التي أثبتت الدراسات

الجيولوجية وجودها . فالذهب مثلاً موجود بعدة
بقاع والفضة متوفرة بكل مناجم النحاس . وقد بلغت
صادرات النحاس في سنة ١٩١٣ حوالى ثلاثة أرباع المليون
دولار . إلا أن أهم المعادن الموجودة بمستعمرة غرب افريقيا
الالمانية هو معدن الالماس الذي كان يبحث عنه المهر لوديراس
عندما ذهب الى جنوب افريقيا ، ولكنه لم يتمتع
بأي شيء منه ، اذ صادف الحظ أحد مراقبي السكك
الحديدية هناك بدلاً منه . وقد بدأ ذلك المراقب يشك في
وجود الالماس ولم يتوقف في التحدث عنه للدرجة أنه خيل
للآخرين أنه كان مجنوناً ، ولكنه استمر في اعتقاده وأصدر
أوامره لعماله لكي يجلبوا له أي نوع من الحجارة القريبة
التي قد يعثرون عليها وهم يحفرون لمس خطوط السكك
الحديدية . وفعلاً تحققت أحلامه في شهر ابريل سنة ١٩٠٥
عندما جاءه أحد الأفارقة حاملاً عدداً من أحجار الالماس ،
وبدأ في الحال في الحفر والبحث ، ولم تنته مدة سنة
ونصف حتى تكونت الشركات للأشغال ومدت السكك
الحديدية وأصبحت صناعة الالماس في خلال خمس سنوات
من أقوى مصادر المستعمرة . ويمتاز الالماس المستعمرة الالمانية
بصفاء وجوده معدنه ، بل ان ما يزيد عن نصفه أبيض
اللون . وتم بناء سكة حديدية الى مناطق الالماس في سنة
١٩١٣ ومدت شبكات الكهرباء الى مناطق كالاماندسكوب
وبوقونفياز . وتمتاز المناطق الالمانية هذه بجودة ودقة

استغلال المعادن الموجودة بها . وقد اتبعت الحكومة الألمانية في البداية سياسة فرض دخل معين من استغلال المناجم، إلا أنها غيرت تلك السياسة في سنة ١٩١٢ واستبدلتها بالنظام الضرائبي على الأرباح لأن تلك الأرباح بلغت أحياناً أربعين بالمئة . وقد نوت الحكومة خطة معينة في هذا التغيير لأن نظام الدخل المعين جعل الباحثين عن الألماس يكتفون بأقل المحاولات للعثور على هذا المعدن، لأنه نظام لم يفرق بين الألماس الذي كلف الكثير من البحث والحفر والتكاليف والألماس الذي جاء بمحض الصدفة أو أقل المتاعب . أما نظام الضرائب فإنه يشجع الشركات على الاستغلال وعلى استعمال كافة المناجم . وليس هناك دليل أفضل لمعرفة مدى فائدة الألمان من هذه المعادن من أن نذكر أن كمية الألماس لم تتعد قبل خمس سنوات أربعين ألف قيراط . أما اليوم فهي تصل إلى حوالي مليون وستمئة ألف قيراط . وقد أنتج منجم واحد في سنة ١٩١٣ ستمئة ألف قيراط ، وبلغت الكميات التي انتجها الألمان من الألماس في سنة ١٩١٢ ضعف الكميات المنتجة في جنوب افريقيا .

وقد بدأت ألمانيا سياستها الاستعمارية في سنة ١٨٩٢ في جنوب غرب افريقيا إلا أنها لم تهتم جدياً بالمستعمرات ، وتركت مسألة استغلالها للشركات ومدت يد العون المادي إلى هذه الشركات أحياناً ، إلا أن عدد قواتها لم يزد عن خمسين ألف جندي هناك . ولم يهتم السكان الأصليون في

يوم من الأيام بالقوة الألمانية ، ولم يزد عدد الموظفين
الرسميين عن عدد بسيط تحت سيطرة الشركات العاملة بجنوب
غرب افريقيا . ولم تسيطر المانيا على المناطق الداخلية ولم
تعتن بسبيل المواصلات ؟ ولكن المانيا استيقظت فجأة عندما
بدأت حرب البوير والاعتداءات البريطانية في جنوب افريقيا ،
وقرر الألمان اما ان يهتموا بمستعمراتهم ويرقوا من مستواها
أو يتركوا أمرها كلية ويخلصوا أنفسهم . وقدمت الحكومة
الألمانية قرضاً قيمته مليوناً دولار في سنة ١٩٠٩ لمستعمرة
جنوب غرب افريقيا لبناء سكة حديدية من ومارالاند الى
سواكومب بوند حتى تكون موطنها الرئيسي في اوتاني الواقعة
على بعد أربع مئة ميل تقريباً من خليج والفش . ثم بدأت
خطاً حديدياً آخر في سنة ١٩٠٢ من سواكومب بوند الى
وندهوك الواقعة في قلب المستعمرة تقريباً . وفي نفس تلك
السنة تصادم رأي الراديكاليين برأي الاستعماريين في الراجشتاغ
الألماني . واستمر ذلك التصادم لمدة خمس سنوات كاملة وأصبح
جزءاً ضرورياً من تاريخ امتداد الاستعمار الألماني لكل من
يريد دراسته . ولم تنشأ المانيا مكتباً خاصاً بالمستعمرات
إلا في سنة ١٩٠٧ بعد ان طرحت مسألة انشاء مستعمرات
المانية للتصويت . ويمكن للمرء أن يقول ان المانيا قد دخلت
حلقة السباق الاستعماري برهن ارادتها الكلية بعد أن نالت

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالأصل .

ثقة البرلمان والشعب الألماني . وان أردنا أن نقيم مدى
المقدرة الألمانية في تنمية المستعمرات يجب أن نقصر فحصنا
لها على الفترة الواقعة بعد سنة ١٩٠٧ .

وقد تقدمت الحكومة الألمانية في سنة ١٩٠٢ بمشروع
قانون لمساعدة الهجرة الى جنوب غرب افريقيا الى الراحشتاغ
(البرلمان) ورُفض ذلك للمشروع لأن أغلبية الأعضاء
عارضوا استعمال أموال الدولة على مناطق لا يستطيع أن
يعيش بها الجنس الأوروبي . وفشل شعار « يعيش مواطنونا
تحت علم بلادنا » الذي استعملته الحكومة ، وجرى النقاش
حول نقطة الهجرة وكان الرأي العام يؤيد تشجيع المهاجرين
على الاتجاه الى امريكا الجنوبية وبالذات البرازيل بدل
افريقيا ، بل سببت مناقشة مشروع مساعدة الهجرة
التهجم على الحكومة الألمانية لأنها سيطرت على الجزر
الاسبانية في المحيط الهادي . وعلى أي حال لم يزد عدد
الأوروبيين في جنوب غرب افريقيا في سنة ١٩٠٢ على
ثلاثمئة وخمسين شخصاً يعيشون في بلاد تعادل مساحتها
مساحة الامبراطورية الألمانية مرة ونصفاً . وبدأ البوير
الفارون من السيطرة البريطانية في جنوب افريقيا يتسربون
الى المستعمرة الألمانية . وقامت ألمانيا بفرض قوانين صارمة
لمنع دخولهم لأنها خشيت أن يتكاثر عددهم ويكوفوا ضدها
طابوراً معادياً .

وقد أصبح مستقبل المستعمرة الألمانية في جنوب غرب

افريقيا والمستعمرات الأخرى غير واضح عندما جرت المناقشات في الرايخشتاغ، واتضح من موقف الراديكاليين الالمان ان مسألة السيطرة على المستعمرات ليست مسألة جوهريّة وانه من غير المضرّ المساومة والتخلي عنها . ولكن حادثة واحدة وقعت وغيّرت مجرى التاريخ كله فيما يتعلق بالمحاولات الاستعمارية الالمانية، اذ ثار سكان ورمبار الافريقيون في سنة ١٩٠٣ وقتلوا ضابطاً ألمانياً وعدداً من الجنود . وأعاد الافريقيون الكرة من جديد وأغاروا على بعض المستوطنين الأوروبيين وقتلوه . ثم ثارت قبائل الهيروروس في سنة ١٩٠٤ وهدمت خطوط السكك الحديدية وجسورها، والتحقّت بها قبائل ويت بواس في نهاية تلك السنة . وبدأت المانيا تلاقي نفس المشاكل التي لاقتها القوى الأوروبية الاستعمارية الأخرى عندما حاولت التسلل الى الدواخل وفرض سبكها الحديدية ونظم ادارتها . وقد اعترفت برلين بأن هناك عدة أخطاء قد ارتكبتها في حق الافريقيين مثل الاستيلاء على الأراضي ومحاولة استغلال السكان الذين استولي على أراضيهم في العمل لمصالح الشركات ؛ وأثبتت الظروف مرة أخرى ان العقبات هي نفس العقبات وان الأخطاء هي نفس الأخطاء التي ارتكبتها القوى الاستعمارية الأخرى . إلا أن الخطأ الألماني الواضح كان في الطريقة التي عالجتها ألمانيا الثورات التي قامت ضدها ؟ ولو كانت المانيا تمتلك الخبرة الاستعمارية الادارية الكافية والموظفين المتخصصين

في إدارة المستعمرات لعرفت حل مشاكلها ووفرت على نفسها ما حدث . ولكنها تفتقر الى كل ذلك . لذا قررت إرسال قوات ألمانية يرأسها جنرال لم يعرف أي شيء عن نفسية الافريقيين ولا عن طرق قتالهم . أضف الى هذا ان النظام العسكري الألماني يتكون من نظام طبقي في سيطرة ضباطه ويمثله الفخر والترفع . وليس أماننا المجال الآن لبحث كل تفاصيل ما حدث ، ونكتفي بعرض سريع حتى نعطي صورة عن المأساة التي وقعت في الحرب الألمانية الافريقية التي دامت حتى صيف سنة ١٩٠٧ . لقد فضل الجنرال تروتا أن يسيطر على الافريقيين عن طريق الرعب والإرهاب بدل طريق التسوية واستعمال زعماء القبائل في الادارة مثلاً فعل السير لوفارد في نيجيريا ، ووضع أثماناً لكل رأس من رؤوس الثوار الافريقيين . وأصدر بياناً أنذر فيه السكان بالفناء الكامل ان حاولوا الثورة . ووقع أشد رد فعل ضد خطوات الجنرال تروتا في برلين وأعلن مستشار الدولة ان الاعلانات التي قام بها تروتا ملغاة لا مفعول لها حالما سمع بها . وعلّق تروتا على معارضة المستشار قائلاً « انها علامة ضعف » وأوعز أن استمرار مقاومة القبائل الافريقية لا يعود الى شيء إلا لإلغاء قراراته . ونقلت الحكومة الألمانية هذا الجنرال ، إلا أن الحرب بقيت مستمرة، لأن الستار قد انقشع كلياً منذ وصوله وأصبح الأمر الآن كفاحاً بين الحرب والحياة.وقد اضطرت الحكومة

الالمانية إلى إرسال مزيد من القوات والمال ، بل الى النظر في الأمر من الناحية المظلمة وما فيها من خيبة أمل . وقد شاركت الدول الأوروبية الأخرى المانيا وجهة نظرها لأن التفوق الأبيض أصبح في افريقيا في وضع غير مستقر . واستقبل اللورد سالبورن خليفة تروتا وهو مارمجنوب افريقيا ورحب به في مأدبة غداء وعبر له عن المصالح البريطانية الألمانية المشتركة هناك . وقد أثبت البوير المنخرطون في القوات البريطانية والالمانية قدرتهم العسكرية وفائدتهم في قتل الافريقيين أثناء الحرب ضد المانيا . وانتهت تلك الحرب بعد أن خسرت المانيا ما يقرب من خمسة وعشرين ألف رجل وخسر الافارقة نصف عددهم ، وتولت المانيا تجريدتهم من السلاح .

لقد كانت حرب جنوب غرب افريقيا حرباً لا مبرر لها وكانت الطرق التي اتبعت فيها طرقاً وحشية تماماً مثل حرب البوير ضد بريطانيا في جنوب افريقيا ، ولكنها كانت حرباً افتتحت بها المانيا فترة جديدة من تاريخها الاستعماري في افريقيا . وكانت أيضاً حرباً مثل حرب البوير ذات فوائد فاقت أضرارها . لقد نبهت تلك الحرب الألمان الى نقاط الضعف في نظام ادارة مستعمراتهم وأفهمتهم ضرورة تحمل العبء الثقيل ان أرادوا فعلاً بناء امبراطورية استعمارية فيما

وراء البحار . وجاءت سنة ١٩٠٧ وانتهت بها تلك الحرب
وقرر الألمان الامتداد الاستعماري ، وبدأت ألمانيا في تنفيذ
خططها الى أن اندلعت الحرب (العالمية الأولى) وتوقف
التنفيذ مؤقتاً ، ان لم يكن الى الأبد .

تراث رودس وليفينغستون

يُخلد اسم روديسيا ونياسلاند اسمي رجلين تحمّلا المصاعب والمشاق وقاما بالتضحيات . فقد كان ليفينغستون رجل تبشير يبحث عن مملكة الرب في افريقيا . وكان رودس رجل أعمال يبحث عن مملكة بريطانية هناك . ولكن لم ينبذ الأول كل المكاسب الدنيوية ، ولم ينبذ الأخير كل أفعال الخير والانسانية . لقد تفه ليفينغستون المال والشهرة ، وارتقى الثاني وراءهما بدون حدود ، ولكنها اتحدتا في رغبة نشر تعليم الحضارة في افريقيا وشعوبها وآمنا ان رغبتهما لا تتم إلا تحت الرعاية البريطانية . ولم يخش ليفينغستون تحدي دواخل افريقيا واستكشافها رغم انه لم يجد الحرائط لها ، لأنه يشتغل بنار الحماس للصليب . ولم يهَب عناد قبائل الأفارقة التي لم

تعرف شيئاً عن حياة الرجل الأبيض . ولم يخف من الحيوانات الضارية ولا الحمى ، بل لم يخف من الوحدة التي هي أبشع مصادر الخوف . أما رجل الأعمال رودس فلم يخف وجود البوير على طريقه في إفريقيا ، ولم يخف من مزاحمة القوى الأوروبية التي كانت تجري وراء كسب المناطق . ولم يقلل من عزمه شك أولئك الذين مدوه بالمال . ولم يتفلسف سيف حزمه أمام العقبات الهندسية التي رافقته في الأنهر والجبال والأدغال والمستنقعات لأنه كان مندفعاً بعزم شديد في سبيل رفع العلم البريطاني عن طريق مد السكك الحديدية من أقصى القارة الى أقصاها . وباختصار لقد كان الرجلان مجدين عاملين في سبيل تحقيق أحلامهما ، وكانا رجلي طليعة قولاً وعملاً . وعندما نظر في تاريخهما اليوم نجد ان كل الحماس الذي حاولا نشره بين سكان بلادهما أدى الى نتائج اقتصرت على جنوب إفريقيا في معظم آثارها . ويلتصق اسم ليفينغستون بالمنطقة الممتدة من الزمبيزي حتى الكونغو ، ولكن جل مجهوداته تركزت على الزمبيزي ولون أنغا وشايرى وعلى المنطقة الواقعة غربي بحيرة نياسا . وتعد نياسالاند ، حيث دفن ، بسلام المحبة ، ولا زالت ليفينغستونيا الواقعة على الطرف الجنوبي من بحيرة نياسا تحتل أعماله . ولا زالت بلانتاير تحتل اسمه كمحل ميلاده ، وأطلق اسمه أيضاً على مدينة واقعة على نهر الزمبيزي حيث يقطع خط سكة حديد القاهرة - رأس الرجاء الصالح ذلك

النهر . أما اسم رودس فتخلده المنطقة البريطانية الواقعة جنوبى وشمالى نهر الزمبيزي والمعروفة باسم روديسيا ، وهي مقسمة الى ثلاثة أقسام : روديسيا الجنوبية التي تتكون من ماشونالاند ، ومتابيل لاند ، وروديسيا الشمالية . وهي تتكون من ماروتس لاند ، وروديسيا الشمالية الشرقية المكونة من هضاب لونوروا ، وأنهر الشامبيزي والمنطقة الواقعة بين جنوبى بحيرة تانجانيكاف وشرقى بحيرة مويرو . وشمال شرقى بحيرة باقوي اولوا . وتعد محمية نياسالاند عبارة عن شريط ضيق يمتد في اتجاه الجنوب والشمال ، يحس طرفها الشمالى مستعمرة ألمانيا في شرق افريقيا . ويحاذي روديسيا على طول معظم شاطئى بحيرة نياسا . أما جزءها الجنوبى فهو امتداد في افريقيا البرتغالية الشرقية . يمتد محاذياً هضاب نهر شاير حتى يكاد يتوقف مع مصب النهر نفسه في مياه الزمبيزي . ويقف نهر الزمبيزي في المنطقة الواقعة بين المنطقة البرتغالية والمنطقة الألمانية كحد فاصل بين شمال وجنوب روديسيا . وتكاد روديسيا الشمالية أن تكون منفصلة كلية عن الأجزاء الأخرى لأن المنطقتين البلجيكى والبرتغالية تمتدان على حسابها وتظهران شكلها بالخريطة وكأنها ساعة زمن رملية . وتجاور ألمانيا والبرتغال روديسيا في الجهات الغربية والشرقية ، أما بلجيكا والفرنسفال فتجاورانها في الجهات الشمالية والجنوبية . ولا بد وأن تأتى الحرب (العالمية الأولى) الجارية الآن بتعديلات على حدود هذه المستعمرات خاصة ان استطاع الحلفاء فرض

لإرادتهم على ألمانيا وقرروا التخلي عن وعودهم للبرتغال .
إلا أن حدود سنة ١٩١٤ ستبقى مهمة من الناحية التاريخية
لأنها تشير دائماً إلى الطريقة التي استطاع بها الاستعماريون
ورجال الاستكشاف وموظفو القوى الكبرى أن يخططوا
الحدود ويفرضوا إعلام بلدانهم في زمن لم يعرفوا خرائط
أفريقيا بل لم يعرفوا إلا ما رأته أعينهم وامتدت له آفاق
نظرهم .

ولم يزد عدد الأوروبيين في نياسالاند عن ثمنئة أوروبي
وحوالي أربعئة آسيوي بين سكان أفريقيين يزيدون عن
المليون في مساحة تزيد رقعتها عن خمسين ألف ميل مربع .
ولا يمكن أن يقول المرء أن نياسالاند ، باستثناء مرتفعات
شايري ، منطقة يضرها الجنس الأوروبي ، فإهي إلا
بلاد مثل اوغاندا والسودان يحكمها الرجل الأبيض ويتاجر
معهما ولكنه لا يقيم بها . وقد جرت عدة محاولات لتشجيع
إقامة الأوروبيين خاصة بعدم السكك الحديدية والمواصلات
النهرية ، ولكن العنصر الأوروبي لم يزد في خلال الفترة
الواقعة بين سنة ١٩٠٦ و سنة ١٩١٤ إلا بمعدل مئتي
شخص لأن الباهارسيا والمالاريا تنتشران انتشاراً فظيعاً .

وقد أصدرت حكومة المحمية في نياسالاند أمراً بمنع
النياسالانديين من العمل خارج حدود بلادهم ، وتسبب
هذا المنع في رد فعل شديد في روديسيا رغم أن الأسباب

التي أدت اليه كانت أسباباً انسانية ضد الترنسفال . ولا يكاد المرء يتحدث عن نياسالاند دون أن يلاحظ ان هناك نقطتين مهمتين هما انتشار الدين الاسلامي وكراهية السكان للأوروبيين . وقد ظهرت في سنة ١٩٠٨ نية محلية بشّرت الأفارقة بقرب ترك الأوروبيين لبلادهم ، واعتبرت دفع ضريبة الأكواخ الى الرجل الأبيض إحدى الخطايا التي لا تغتفر . وانهال عليها الأتباع والأنصار ، وانهار النظام الضرائبي ، وانتشر شعور المقاومة ضد الضرائب خاصة في مناطق الحدود البرتغالية . ولكن الشعور الذي ساد آنذ كان يدل على ان كبرياء الزنوج كانت على وشك الاحتضار . وهنا كمن أكبر خطأ في الاعتقاد لأن منظمة دينية تسمى نفسها « الكنيسة الحبشية » انتشرت في مرتفعات شاري وجنوب نياسالاند حيث يتقابل الأفارقة والبعض وجهاً لوجه . واندلعت في سنة ١٩١٥ ثورة افريقية لأن تلك الكنيسة تتولى نشر عقيدتها القائلة ان افريقيا ملك للرجل الأسود فقط ، والرجل الأبيض متطفل على أراضيها ويجب قتله حالاً حتى لا يأتي من جديد ويستولي على أراضي الافريقيين . ولم تكن هناك أي صلة بين هذه الثورة والحرب القائمة في أوروبا . ولم يكن هناك أي سبب من طرف الأوروبيين لاندلاعها . وقطع الافريقيون رأس أحد الملاك الأوروبيين في ماقومارا وقتلوا بعض البيض الآخرين في جهات أخرى وقطعوا رؤوسهم أيضاً ، وأخذوا الرؤوس الى كنيستهم لتقديمها في

إحدى احتفالات أعياد شكرهم ، وبعدها قاموا بغارات على بيض بلانتاير واستولوا على أسلحتهم ومعداتهم. ولكن الثورة بصفة عامة فشلت لأن التعاون والتنظيم لم يكن محكما بين زعمائها. واستطاع البوليس أن مجرد السكان من السلاح، واكتشف ان كافة زنوج شايري كانوا يؤيدون الثورة لأنها تهدف الى محو وجود الرجل الأبيض والاستيلاء على نسائه. ومن البسيط جداً أن يستطيع ألف رجل أبيض مسلح السيطرة على مئة ألف من الافريقيين . ولكن المرء يتساءل عندئذ ما هي فائدة الاستعمار إن اضطر الى توظيف قوات ورجال أمن وموظفين يبلغ عددهم أكثر من عدد السكان الأصليين ولا يتحقق أمن واستقرار إلا تحت الحراسة المشددة والعين الساهرة .

وقد ظهرت عقيدة إسلامية مشوهة قبل عشر سنوات ودلت التقارير على انتشارها بين جماهير نياسالاند ، وبدأت تنتشر بشكل فظيع منذ سنة ١٩٠٣ وتحولت جميع الأكواخ في شايري الى مساجد . ولم تأت سنة ١٩١٠ إلا وأصبح في كل قرية من القرى الواقعة في مناطق بحيرة نياسا والمناطق البرتغالية والألمانية شيخ مسلم يدرّس السكان . ومن الملاحظ ان العقيدة الاسلامية لم تكن موجودة عندما أعلنت الحماية في سنة ١٨٩١ ، ولكنها بدأت على أيدي

✽ لاحظ التحيز الديني الشنيع (لم ترد بالاصل) .

عرب زنجبار . ولم تحاول بريطانيا مقاومتها لأن سكان نياسالاند لا يتطرفون في اعتقادهم بها ، ولأن بريطانيا لا تعتقد ان الاسلام سينتشر في مناطق جنوب نهر الزمبيزي . ثم ان بعثات التبشير المسيحية منهمكة الآن في شن الحرب ضد الاسلام ، وتحقق ضده الانتصارات خاصة في اوغاندا لأن السكان الافريقيين يرغبون في تعلم القراءة والكتابة . ودار تطاحن عنيف بين العسكريين المسلمين والعسكريين المسيحيين التبشيريين في المنطقة التي مات بها ليفينغستون في سبيل كسب ود السكان الذين مات ليفينغستون في سبيلهم .

ولم تبدأ تنمية روديسيا إلا قبل ربع قرن من الزمن فقط عندما تولت شركة جنوب افريقيا تحت قيادة سيسيل رودس إدارتها واستغلاها . وزاد عدد المستوطنين الأوروبيين بها وفرضوا على بريطانيا الاعتراف بنظامهم الإداري . وعندئذ قسمت روديسيا الى منطقتين : شمالية وجنوبية ولكنها بقيت ككل من الناحية الاقتصادية تحت تصرف شركة جنوب افريقيا التي كانت مدة امتيازها خمسا وعشرين سنة .

وقد امتدت مستعمرة جنوب افريقيا واستولت على كل الجنوب الافريقي الأقصى الواقع جنوب نهر الأورانج ، وكادت أن تظل باعلى كل شاطئ القارة شرقاً وغرباً لولا

وجود افريقيا الجنوبية الغربية الألمانية في الشمال الغربي منها
ومستعمرة نانال البريطانية في الشمال الشرقي . أما بتشوالاند
فتقع رأساً في شمال جنوب افريقيا ، وتفصله عن مستعمرة
روديسيا كنفا تفصله دولتا الاورانج الحرة والترنسفال اللتان
أثبتتا قدرتهما على مقاتلة بريطانيا ومقاومة سيطرتها الى أن
اكتشفت بهما المعادن والأحجار الكريمة . وقررت بريطانيا
الاستيلاء عليهما ، كان الثمن . وعلى أي حال لم يمر
خط سكة حديد القاهرة — رأس الرجاء الصالح بأي من
هاتين الدولتين لأنه يبدأ من مناجم كمبيري ويوازي حدود
الاورانج الحرة ، وهو متجه الى بولاوامو في ماتابيل لاند ،
دون أن يدخل مناطقها . ولكن حرب البوير اندلعت
وحققت لسيسل رودس أحلامه في بناء دولة انكلوسكسوتية
في جنوب افريقية ، إلا انه لم يعيش ليرى ذلك الحلم لأنه
مات في السنة التي انتهت فيها مقاومة البوير ورضخوا فيها
لبريطانيا . وقد تم توحيد كل من صحارى كالا هاري
ومناطق الكاماس واليامانقواتو في سلطة واحدة عرفت
باسم رودس . أما المناطق الوسطى من جنوب افريقيا
فقد وُحِّدت تحت اسم بوتشوالاند وترك للسكان حق
التمتع بكامل حريتهم تحت رعاية التاج البريطاني وفرضت
عليهم ضريبة مقدارها خمسة دولارات عن كل كوخ .

وتلتقي أراضي روديسيا بأراضي الترنسفال على ٣٠٠ ميل
أو على ٢٢ درجة جنوباً ، وتمتد حتى سواحل بحيرة
تانجانيكا . ويمثل الحكومة البريطانية بها إداري عام عينته
شركة جنوب افريقيا البريطانية ووافقت عليه وزارة الخارجية
البريطانية . ولا يختلف تاريخ تطور روديسيا الجنوبية والشمالية
عن تاريخ تطور نيجيريا الجنوبية والشمالية لأن جزءاً منها
يتقدم بأسرع الخطى والجزء الآخر لا زال يتخبط في العجز
المالي والاضطراب الإداري بسبب عراقيل المناطق الداخلية .
ولا يتردد المعمرون الأوروبيون في معارضة استغلال الموارد
في شكل متسع حتى تغطي المنطقة كلها . حسب التقسيم
الإداري ، خاصة في روديسيا حيث هم أغنى من الأوروبيين
المقيمين في نيجيريا ويخططون تحويل المنطقة إلى بلاد
يسكنها الرجل الأبيض . وقد زادت مشكلة توحيد روديسيا
تعقيداً عندما ألح الأوروبيون على شركة جنوب افريقيا
اعطاءهم الحكم المحلي . وخططوا في سنة ١٩٠٤ لبدء
المعارضة حتى يجبروا الحكومة البريطانية على إنهاء سيطرة
تلك الشركة وإعلان الحماية على جنوب روديسيا . وقام
اللورد سيلبورن بزيارة إلى مدينة سالزبري في سنة ١٩٠٧
 واجتمع بالمقيمين البيض وسمع شكاويهم ضد الشركة ووعدهم
بنقل وجهة نظرهم إلى الحكومة البريطانية . ثم تقدم أوريبو
ماتابيل لاند في سنة ١٩٠٧ إلى الشركة مطالبين بإعطائهم
صلاحية إدارة شؤونهم ، وتقبل مديرو الشركة توحيد المنطقة

كلها مع روديسيا . وأذعنت شركة جنوب افريقيا في سنة ١٩٠٨ فأصدرت قرارات جديدة سهلت بها ملكية الأراضي وساعدت الأوروبيين على انشاء التسهيلات التي يريدونها . وكان من المقرر أن ينتهي عقدها في يوم ٢٩ اكتوبر سنة ١٩١٤ ، ولكن الحكومة البريطانية وافقت على تجديده شرط أن يكون للتاج البريطاني الحق في إضافة أو إلغاء ما يريد من الشروط ، وأعلنت الشركة عن ملكيتها لمليون آكر من الأرض في شمال روديسيا في وقت كان الخلاف بينها وبين أوروبيي الجنوب على أشده، لأن أولئك الأوروبيين ادعوا ان الأراضي الغير مستغلة لا تعد ملكاً لها . وطالب اتحاد المزارعين الروديسي بإرسال لجنة للتحري وأصدر زعماءه قراراً أعلنوا فيه ان البيض المقيمين في روديسيا لا يستطيعون التعاون مع الشركة في الدفاع عن جنوب افريقيا لأنهم غير مسؤولين عن الحكم . وقد بقي أولئك الأوروبيون

منقسمين في الرأي طيلة سنتي ١٩١٣ - ١٩١٤ ، ولكنهم متفقون جميعاً في كره حكم الشركة والمطالبة بنوع آخر من الادارة . ومن الصعب جداً أن تصبح روديسيا مستعمرة بريطانية الآن لأن الشركة ستطالب الحكومة البريطانية ان أعلنت السيطرة عليها بالتعويض، وبالتالي بوضع دين هائل

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالاصل .

على عاتقها . ثم تولى السير جامسون رئاسة الشركة وطلب
من الأوروبيين أن يلتفوا وراءها في سبيل رفاهيتهم وسيادتهم
ومستقبل روديسيا السياسي، وحذر من أن إنهاء حكم الشركة
سيؤول بهم إلى الانضمام إلى جنوب افريقيا والقضاء على
مستقبلهم واستسلامهم .

بريطانيا وشرق افريقيا

تسيطر بريطانيا على المناطق الواقعة على جنوبي وشمال خط الاستواء رأساً في شرق افريقيا ، وتمتد حدود المحمية البريطانية هناك من مياه المحيط الهندي شرقاً حتى مياه نهر النيل ، ويمثل نهر جوبا الخط الفاصل بين المنطقة البريطانية والصومال الايطالي، وتحد السودان ومصر هذه المنطقة شمالاً. أما محمية أوغندا فتقع في الغرب من شرق افريقيا ، وهي تقع على مقربة من مصادر نهر النيل بين بحيرات البرت وادوارد وفيكتوريا ورودولف ، وتحيط بها شرق افريقيا، والكونغو البلجيكي ، وافريقيا الشرقية الألمانية ، والسودان المصري البريطاني. وقد وقعت أوغندا تحت السيطرة البريطانية كنتيجة للاستكشاف ، ولكن بريطانيا لم تستول عليها كلية.

إلا بعد أن اتفقت مع ألمانيا على مسألة تصفية مشاكل الحدود
ثم أعلنت بريطانيا في سنة ١٨٩٤ الحماية على مملكة أوغندا
والقبائل المجاورة لها . ولم تنتهِ العشر سنوات الأولى من
القرن العشرين إلا وتمكنت الإدارة البريطانية من السيطرة
على كافة مناطق أوغندا وسكانها الذين يبلغ عددهم حوالي
ثلاثة ملايين ، وأبقت الإدارة البريطانية الزعماء الأفريقيين
يمارسون سلطاتهم كلما تأكدت أنهم موالون لحكمها وإدارتها .
ولكن المستوطنين الأوروبيين يتفادون الإقامة بها رغم خصوبة
تربتها وسهولة المواصلات فيها ، ولم يزد عددهم عن ألف
أوروبي حتى الآن يزيد عدد موظفي الحكومة الرسميين عن
الربع منهم .

وقد وصلت السكة الحديدية من مومباسا الى بحيرة فيكتوريا
في سنة ١٩٠١ ، وساعدت هذه السكة الحكومة البريطانية
في نقل القوات الهندية الى المنطقة في خلال أربعة عشر
يوماً . وقد كانت أهمية أوغندا منذ احتلالها أهمية استراتيجية
سياسية صرفة ، وأصبح من الضروري أن تستولي عليها
بريطانيا حتى تقضي على قوة الدراويش في السودان ،
واستغلت بريطانيا بها الأموال والحركة حتى تحافظ عليها
وتمنع من وقوعها في يد أخرى .

وقد زار ونستون تشرشل أفريقيا وأعلن بعد انتهاء
زيارته ان أوغندا تعد جوهرة الامبراطورية البريطانية في

شرق أفريقيا لأن زنجيها من أذكى بني الإنسان وأراضيها عبارة عن حديقة واسعة فسيحة ، وأكد تشرشل ان سكك حديد وأغندا ستزد مضاريفها وتدر الأرباح عندما تنمي بلادها وتتقدم ، ولكن آخر التقارير تدل على ان أوغندا لا زالت تكلف الخزينة البريطانية مضاريفاً أكثر من وارداتها ، وتجارتها تذهب الى الكونغو البلجيكي والمستعمرات الألمانية .

وتنال أوغندا أهميتها في تاريخ الامتداد الأوروبي في أفريقيا من أنها منعت الألمان من الاتصال والسيطرة على بحيرة فيكتوريا ، ومنعت البلجيكي من الوصول الى تلك البحيرة ، ومكنت بريطانيا من السيطرة على منابع نهر النيل .

وقد مرت أوغندا بمراحل مكافحة مرض النوم ونشر المسيحية ونشر الوعي بين السكان للاهتمام بالزراعة في خلال الفترة التي كنا نتحدث عنها . وبعد مرض النوم من أشد العقبات التي تقف في طريق نشر الحضارة الأوروبية وتنقله ذبابة التسنين . وقد هاجم هذا المرض عدة مقاطعات ودمرها وجاء برد فصل شنيع على الدخل المادي العام لأوغندا وعطل سير تقدمها . ورأت المناطق البريطانية في شرق أفريقيا والمناطق الألمانية والبرتغالية والبلجيكية مأساة طويلة من انتشار هذه العلة خلال العشرين سنة الماضية . وقد تعطل تقدم جنوب السودان من جراءه ، ولكن أشد وقع

له كان في الجزر وفي شواطئ بحيرة فيكتوريا حيث أفضى السكان على آخر رجل فيهم . واختفى مرض النوم من بعض المناطق لا لشيء إلا لأن السكان ماتوا جميعاً . ولم يوجد شيء يقضي عليه . ثم انتشر الجوع بين من تبقى من هؤلاء السكان وتلاها الطاعون وبدأ الآلاف من الناس يقعون موتى ، ولم ير التاريخ مأساة تشبه هذه المأساة إلا في الصين أو الهند ، وهنا تحركت الدول التي لها مصالح في أفريقيا وقررت مكافحة هذا المرض ، ولكن نجاح هذه الدول في الحقل الطبي كان مثل نجاحها في الحقل الدبلوماسي العالمي ! لقد اجتمعت في مؤتمر سنة ١٩٠٨ وأنهت اجتماعاتها بدون أي قرار لأن إيطاليا وفرنسا عارضتا إنشاء المكتب الرئيسي في لندن ، وقررت بريطانيا أن ترسل لجنة طبية إلى أفريقيا، وبدأت هذه اللجنة في فصل السكان عن بعضهم البعض وتعاون معها رجال التبشير الفرنسيين من الجزائر . وبعد ثلاث سنوات أعلنت بريطانيا أن إجراءات منع انتشار المرض قد تمت ولكن المرض نفسه لا زال مشكلة خطيرة . وقد استطاعت الدعاية المسيحية أن تتقدم وتنتشر في أوغندا أكثر من أي مكان آخر في أفريقيا ، ووصل عدد المسيحيين الآن حوالي مئتي ألف شخص نصفهم من الكاثوليك الموالين للكنيسة الفرنسية والنصف الآخر من البروتستانت الموالين لبريطانيا . وقد استطاع الأوغانديون أن يقلدوا طرق الزراعة الأوروبية بشكل جيد جداً وليس هناك مبرر لهذا التقليد

البارع إلا انتشار المسيحية بينهم. ولا يستطيع المرء أن يتوقع من المسيحيين الزنوج أو الأفارقة الآخرين فهم الطرق الأوروبية الحديثة ما لم يتقبلوا الدين الأوروبي لأنه تطور مع تفكير أجيال وأجيال من الزمن والتقدم. ووردت تقارير عام ١٩١٣ عن إقليم باقاندا قائلة ان السكان هنا يتمتعون بخيرات واسعة من شجرة المطاط ويزداد ثراءهم بشكل مطرد ثابت . وقالت تلك التقارير « ان من المقترح ان اتصال هؤلاء السكان بالحضارة لم يعد بأي تغيرات ضارة » . وانا نتساءل هل سر نجاح الأوغنديين عائد الى ذكائهم أو عائد الى انتشار المسيحية بينهم ؟ لقد ساهمت بريطانيا بالأموال والسكك الحديدية وربطت اوغندا بالعالم الخارجي ، ولكن الكاثوليك الفرنسيين والبروتستانت البريطانيين احتلوا أيضاً مركزاً فريداً في نوعه في اوغندا لأنهم عرفوا ان الرفاهية المادية بدون تقدم روحي لا تجلب شيئاً إلا الحراب والدمار على السكان . وقد سيطرت بريطانيا على نصف ساحل شرقي افريقيا من مصب نهر تانايش حتى نهر جوبا وزنجبار جنوباً ، واستأجرت مناطق نفوذ السلطان التي لا تزيد عن عشرة أميال ، ثم بدأت في السيطرة على المناطق الداخلية الواقعة بين نهر تانا وجوبا واستولت على المناطق الأخرى عن طريق المناقشات والخلافات بادعاء استعمال الحقوق المصرية حتى وقعت مع ألمانيا على اتفاقية لتعريف الحدود جنوباً . أما حدود اوغندا مع شرق افريقيا فواضحة كل الوضوح لأنها

تمتد في خط مستقيم بين بحيرتي فيكتوريا ورودولف . وقد كانت القوات المصرية البريطانية منهمكة في استرداد السودان في نفس الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تحاول الامتداد والسيطرة على اوغندا . وتم تعريف الحدود السودانية مع كل من الحبشة وبلجيكا وايطاليا في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٠٢ و سنة ١٩٠٦ وهي الفترة التي تم فيها تخطيط حدود اوغندا مع ايطاليا والحبشة وافريقيا الشرقية . وتم تحقيق حكم الشريط « الأحمر كله » في فترة سنة ١٨٩٨ و ١٩٠٦ إذ امتدت السيطرة البريطانية من المحيط الهندي الى البحر المتوسط شمالاً بالاستيلاء على شرق افريقيا ، واوغندا ، والسودان ومصر . وهنا يرفرف العلم البريطاني في منطقة تمتد من بحر الى بحر بدون انقطاع .

وقد بقيت مستعمرة شرق افريقيا حتى نهاية القرن التاسع عشر في شكل مائع من الناحية القانونية تابعة في إدارتها الى وزارة الخارجية البريطانية، ولكن صدر قرار بتمديد وضعها في سنة ١٩٠٦ وتم تعيين حاكم عام لها ، ولا زالت الى اليوم تسمى بالمحمية رغم انها في الحقيقة مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني . وانتهى عهد الصلاحية القانونية التي كان يتمتع بها القناصل في المنطقة المؤجرة من زنجبار في سنة ١٩٠٨ وانتهى معه آخر مقر للسلطة غير البريطانية . وقد قسّمت بريطانيا المنطقة الى سبع دوائر إدارية بدل أربع فقط ، وسيطرت الادارة في كل مكان اللهم إلا في

الشمال الشرقي. وقد لاقت بريطانيا نفس المواقف التي لاقتها ألمانيا في شرق افريقيا وأيقنت ان التقدم لا يأتي إلا عن طريق مد السكك الحديدية . وبدأت في انشائها في شرق افريقيا ، وكلفت الخطوط هناك مبلغ ستة ملايين دولار أمريكي أي بزيادة قدرها مليونان ونصف مليون دولار عن المبلغ المقرر لها أصلاً . ولكن لم تشك بريطانيا قط بأهمية الخطوط الحديدية من الناحية السياسية لأنها عامل فعال في تقوية الادارة والمواصلات. وتمتلك إدارة اوغندا هذه السكك مثلما تمتلك إدارة السودان سككها، وهي الآن تساعد ميزانية المنطقة وتغطي عجز ميزانيتها .

وقد دأب الصوماليون على مهاجمة افريقيا الشرقية البريطانية ، والصومال الايطالي ، ولكن الحكومة البريطانية اتبعت نفس السياسة التي اتبعتها في الصومال وهي سياسة تفادي المناطق التي بها الثوار ، إلا ان غارات هؤلاء الصوماليين تسببت في ثورة عارمة سنة ١٩١٤ في منطقة جوبالاند لأن الأسلحة تسربت من الحبشة بكميات هائلة ، ورفض حاملو هذه الأسلحة القاءها وهاجموا القوات البريطانية. وأسرعت الادارة البريطانية الى الاستعانة بقوات من اوغندا ونياسالاند . وتخلى الثوار الصوماليون عن مخططهم السابق وهو مقابلة العدو في مناطق الأحراش وقابلوا القوات البريطانية وجهاً لوجه وكادوا أن ينتصروا عليها لولا استعمال هذه القوات للمدافع الرشاشة . وهدأت الثورة عندما اندلعت

الحرب (العالمية الأولى) ، ولكن لا يعني هدوءها القضاء عليها ، ويجب على بريطانيا أن تحدد موقفها بعد انتهاء الحرب العالمية فيما أن تحتل المناطق التي بها الثوار أو تضغط على الحبشة حتى يتوقف تسرب السلاح منها . وطالما ان الصوماليين يمتلكون بندقية واحدة فلا مجال للنقاش في انهم سوف يقلقون راحة بريطانيا .

أما بعثات التبشير المسيحية فهي تعمل بكل تعاون فيما بين بعضها البعض * في سبيل قلب الأفارقة والمسلمين الى الدين المسيحي لأن العداة والتناقض في الدعاية يضر هدفها المشترك . وقد يستطيع الافريقي التفريق بين وجهة النظر الكاثوليكية ووجهة النظر البروتستانتية ، ولكنه لا يستطيع أن يفرق بين الفوارق الموجودة في البروتستانتية وجماعاتها ، بل ان هذه الفوارق تسبب كوارث لا مثيل لها . وقد اطلعت شخصياً على بعض نشاطات بعثات التبشير في أمكنة متعددة واستخلصت مما رأيت ان التفريق في الدعايات التي تبثها هذه البعثات يعد غباوة لا مثيل لها في التاريخ لأنها تنشر الكراهية والتعصب بين أولئك الذين يقبلون الديانة المسيحية كعقيدة لهم ولائها تعني الرمي بالتبرعات المادية التي تدفعها الجمعيات في مشاريع لا طائل من ورائها . وما على الفروع المسيحية

* انكشفت الحقائق الان واتضح ان الحرب كانت دائرة بينها
(لم ترد بالاصل) .

الصغيرة - إلا الانضمام الى الكنيسة البروتستانتية أو الكاثوليكية لأن الجو الذي تعمل فيه يختلف عن جو امريكا أو أوروبا حيث المسيحية عميقة الجذور.. وقد اجتمع ممثلو هذه الفروع في كيكويو وناقشوا موقفهم وأعلن مطران أوغندا ان هدف المؤتمر كان « توحيد المسيحيين المحليين في كنيسة واحدة» *

وفعلاً تحقق ذلك ونجحت بعثات التبشير في أكبر خطوة في التاريخ التبشيري . ولكن الرأي العام البريطاني ثار ضد الخطوة ، واتهم عميد كنيسة زنجبار مطران أوغندا بنشر البدع في أفريقيا .

وبعد شرق افريقيا البريطاني مهماً من وجهة النظر الأوروبية لأنه أصبح مختبراً لمذى امكانية استيطان الجنس الأبيض منذ سنة ١٩٠٠ . ويجدر بنا هنا ان نحاول متابعة محاولة جذب أنظار الأوروبيين للإقامة في هذه المحمية وكيف بدأ التنافس الاقتصادي بين الجنس الأوروبي والسكان الأصليين وكيف بدأت مشكلة اللون واصطداماتها وعزل الآسيويين عن الحياة والمطالبة بالحكم الذاتي .

لقد بدأ وايت هاوس في مسح مناطق بحيرة فيكتوريا في سنة ١٩٠٢ وقضى سنة كاملة من المجهود في ذلك ، ثم أعلن أنه عثر على منطقة مساحتها حوالى أربعين ميلاً

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالاصل .

من أفضل الأراضي وأكد احتمال اتخاذها كم منطقة لإقامة البيض . وأيد المستر تشامبرلن فكرة وايت هاوس بعد أن زار افريقيا ورأى ممباسا وسافر في رحلة صيد هناك. وأعلن السير اليوت ، الحاكم العام ، في سنة ١٩٠٣ ان محمية شرق افريقيا هي منطقة للرجل الأبيض وان قامت الحكومة بتشجيع هجرة البيض اليها فلنما ستبدأ في رد مصاريها وإدارة الأرباح في خلال عشر سنوات على أبعد الحدود . وجاء المستر تشرشل سنة ١٩٠٧ الى هذه المحمية وهو في طريقه الى القاهرة ، وأعلن في نيروبي ان المحمية صالحة جداً للرجل الأبيض وإقامته وسوف تقوم الحكومة البريطانية بتشجيع المهاجرين . أما روزفلت فقد قال في سنة ١٩٠٩ ان نيروبي واقعة في بلاد تعد « بلاد الرجل الأبيض ، وهي أفضل مكان للترهة في العالم » . وانتشرت تعليقات هؤلاء الشخصيات ، وبدأ البيض ينهالون على ممباسا ، ومما زاد في انهيارهم العثور على الألماس على مقربة من نيروبي. وتحولت تلك المدينة الى مدينة للبيض، ومن هنا بدأ الاحتكاك العنصري والسياسي مثلما يحدث دائماً في أي منطقة يحل بها الجنس الانكلو - سكسوني .

وأعطت الحكومة ، كالعادة المتبعة في كل مستعمرة ، الامتياز لشركة للاستغلال ، ولم تلاق تلك الشركة أي معارضة طالما انحصرت تجبرها ضد السكان الأصليين فقط . ولكن ما أن ظهر البريطانيون هناك حتى بدأ السباق

وبدأت المعارضة في كل مكان. وطفح الخلاف بين الحكومة البريطانية والسير اليوت ، الذي طالب بتكوين لجنة تحري وقدم استقالته في سنة ١٩٠٤ ، وأعلن ان اللورد لوسدون طلب منه ألا يوافق على إعطاء الأرض الى شخص بصفة الملكية الشخصية وطلب إعطاء الأراضي الى « رابطة شرق افريقيا » ، وفضل الاستقالة على تنفيذ سياسة احتكارية صرفة . ورفضت وزارة الخارجية البريطانية تكوين لجنة واكتفت بإصدار بيان قالت فيه ان رابطة شرق افريقيا موثوق بها لأنها تتحمل المسؤولية ولها استثمارات واسعة هناك . ورد السير اليوت ان تلك الرابطة تبذخ في صرف الأموال بدون أي جدوى بحثاً عن المعادن الثمينة وستعيق محاولاتها تقدم الاستيطان الأوروبي ان استمرت في الاستيلاء على الأرض . ولم يعترض البيض الأوروبيون على امتيازات الشركة فقط بل وقفوا ضد محيي الهنود واليهود وضد إعطاء الأراضي وتأجيرها وضد المحسوبية تجاه السكان الأفارقة .

١ - لا يهود ولا هنود :

فكر المستر تشامبرلن عندما زار محمية شرق افريقيا في عرض الأراضي على الحركة الصهيونية . وما أن لوح بالفكرة في لندن حتى بدأت صرخات الاحتجاج تأتي

من البريطانيين المقيمين في شرق افريقيا لانهم لا يريدون
يهود شرق أوروبا هناك ولا يرزون جيتهم
ومشاركتهم في الزراعة والتجارة ، ولكن الحكومة البريطانية
لم تأبه باحتجاجاتهم . وذهبت لجنة لدراسة المنطقة التي
استعطى الى الحركة الصهيونية ، واختارت المنطقة في اوغندا ،
ولكن المؤتمر الصهيوني الذي عقد في بازل سنة ١٩٠٥
رفض العرض . ولا غرابة في ذلك الرفض لأن تقرير
سنة ١٩٠٤ قد ذكر عن اوغندا انها « لن تصبح منطقة
للرجل الأبيض لأنها لا تملك اراض ، مثل شرق افريقيا ،
صالحة للاستيطان » .

وقد كان عدد الهنود في زنجبار وشرق افريقيا كبيرا جداً
قبل مجيء الأوروبيين لأن الحكم كان تحت التاج البريطاني
مباشرة ولم يحدث شيء مما حصل في خلاف البوير وتمتع
الهنود كرعايا بريطانيين بالاقامة أينما أرادوا . ولكن ما
أن بدأ البيض في الاقامة بشرق افريقيا حتى شب
الخلاف ضد الهنود . وقد أعلن المستر تشرشل في تيروبي
ان البيض يحتاجون للتعاون مع الهنود في سبيل
تطوير الأراضي الشاسعة التي في بلادهم ، وصمت البيض
ولم يقوموا بأي رد فعل ثم أخبروه انهم غير مستعدين
للتعاون اللهم إلا إذا قرر ان يرحل البيض جميعاً من شرق
افريقيا ويقف ضد البيض الذين سيقدمون اليها مستقبلاً .
وتقدمت الجمعية الإسلامية الهندية في سنة ١٩١٠ باحتجاج

الى الحكومة البريطانية ضد اقضاء الهنود من الأراضي الحصبة في شرق افريقيا ، ودافعت تلك الجمعية عن رأيها قائلة ان من حق الهنود امتلاك الأراضي ، طالما انهم يأتون للعمل بعقود ، بعد انتهاء مدة عملهم ، وحذرت الجمعية الحكومة البريطانية من ان موقفها ضد الهنود في شرق افريقيا سيحقق زدود فعل سياسية في الهند .

٢ - الأراضي بدون شروط

يفادر البريطاني الجزر البريطانية حيث الأراضي في يد حفنة من الملاك ، ويبدأ في امتلاك أرض له هو شخصياً.. يمتلكها ويتصرف فيها حتى يتمتع مثلما يتمتع ملاك الأراضي في بريطانيا . ولكن الحكومة البريطانية لا تشجع هذه المحاولات في شرق افريقيا ، وتفضل ، مثلما أعلن اللورد ألجن ، سياسة تأجير الأرض لمدة تسع وتسعين سنة، تفادياً لتكرار ما حدث في استراليا، ولكن البيض في شرق افريقيا يرفضون هذه الشروط . وقد بدأت الحالة تسوء في سنة ١٩٠٨ عندما طبقت هذه المبادئ وزادت المشاغبات والمطالبات بالعودة الى النظام القديم . وحذر السير جيرارد المستوطنين من ان مشاغباتهم لن تؤدي الى شيء إلا الى عرقلة تقدمهم ورسم أمامهم صورة خلافة عن شرق افريقيا ومدى استعدادها لإنتاج قمح يضاهي القمح المستورد من فرنسا والقطن والفضة

والأخشاب . ولكن الانخفاض في الاقبال على استغلال الأراضي استمر رغم كل وسائل التشجيع . وأعلن مكتب المستعمرات في سنة ١٩١٣ قبوله للمبادئ التالية : إلغاء رخص احتلال الأراضي وتحويل الملكية وإلغاء ضرورة احتلال الشخص بنفسه للأرض ان استطاع أن يعين من يديرها . ورحب الأوروبيون بهذه الخطوات ولكن استياءهم استمر .

٣ - رفض المساواة بالرجل الأسود

يعرف الجميع مقدماً أن الاستيطان الأوروبي سيخلق مشكلة مع السكان الأصليين . ولم تمض سنوات قليلة حتى اضطر مجلس النواب البريطاني إلى إصدار بيان عن علاقة البيض بالافريقيين . وقد اتبع إداريو محمية شرق افريقيا سياسة شديدة جداً ضد الأوروبيين الذين أساءوا معاملة الافريقيين ، خاصة وان عدد أولئك الأوروبيين قليل جداً وهم من نوع رخيص . وتفضل الادارة هناك الوقوف بحزم لأنها تعتقد أنه من الأفضل معاقبة الأوروبي في وقت تحدث معاقبة الافريقي ثورة عارمة . ولكن عدد الأوروبيين زاد ولاحظت الادارة أنهم متحدون ضدها . وفي سنة ١٩٠٧ ثار المستوطنون البريطانيون ضد حكم الادارة لعقوبة بعض الذين قاموا في تلك السنة بضرب بعض الافريقيين بالفلقة ،

ولم تهدأ ثورتهم إلا بعد تخفيف الحكم . وتظاهر الاوروبيون في سنة ١٩٠٨ أمام قصر الحاكم العام احتجاجاً على ما سموه بسياسة التحيز مع الافريقيين . ووقعت في سنة ١٩١١ حادثة قتل فيها فالابريث كولي أحد الافريقيين بينما كان ذلك الافريقي يتطفل على ممتلكاته . ولكن المحكمة ، رغم الأدلة القاطعة على ارتكاب الجريمة ، حكمت ببراءة كولي لأن كل قضائتها كانوا من البيض ، وأمر مكتب المستعمرات البريطاني بإجلاء كولي من شرق افريقيا بعد صدور الحكم . وثار الأوروبيون هناك ضد ما سموه جزافاً بالتحيز ضد أحد رفاقهم وأصروا على أن يقدم المبعد بتقديم قضيته ضد مكتب المستعمرات البريطاني عندما يصل لنسدن . وتم في سنة ١٩١٣ تكوين لجنة لدراسة الوضع في شرق افريقيا ، وأوصت تلك اللجنة بتعيين أحد الافريقيين في مركز عال ، وتعيين الحدود في المناطق التي يجب أن يعيش بها السكان الأصليون ، وبزيادة الضرائب على هؤلاء السكان ، وبمراقبة الدولة لاستخدام العمال ، وبمراقبة استهلاك الكحول .

٤ - لا حكم بدون تمثيل ديمقراطي

لقد رأينا سابقاً ان شرق افريقيا مرت بمراحل تطور في اتساع رقعتها ، فقد بدأت بتأجير جزء من أراضي سلطان زنجبار ، وبدأت تتسلل وتتسع حتى أعلنت استيلاءها

على بلاد جوبلا ، وكانت خطة تنميتها الأولى في يد شركة نالت الامتياز هناك ، ولكن لم تبدأ أي حكومة في تلك المنطقة بالعمل إلا في سنة ١٩٠٦ عندما انصب الأوروبيون على شرق افريقيا بحثاً عن المعادن . ولم تمض سنة بعد عام ١٩٠٦ إلا وبدأت الاضطرابات على أيدي هؤلاء الاداريين ، وزار المستر تشرشل شرق افريقيا سنة ١٩٠٧ وأعلن هؤلاء الأوروبيين ان المجلس التشريعي الذي تم تأسيسه هنا لم يكن الهدف منه مراقبة الحكومة ، بل ان هدفه كان انتقادها وعلى أي حال ، تراكت شكوى الأوروبيين ضد سياسة تقسيم الأراضي وضد معاقبة الذين يعتقدون على الافريقيين منهم ، ووقع ما كان متوقعا وهو المطالبة بالحكم الذاتي . ووقعت اضرابات الهند في سنة ١٩١١ ، وزاد اصرار البيض على ضرورة اعطائهم فرصة لإبداء آرائهم وحماية مصالحهم ، ولكن السير جيرارد نيه هؤلاء الأوروبيين الى ضرورة العمل لصالح مستقبل شرق افريقيا . وتنظر الحكومة البريطانية الى مشكله سكان شرق افريقيا البيض من وجهة نظر محورها هو ان العنصر البريطاني الصرف لا زال قليلا في تلك الجهات . ولذلك من الصعب إعطاء السلطة المحلية للمقيمين في شرق أفريقيا الآن ، خاصة وان مساحة المنطقة شاسعة جداً وتعتمد في حياتها على ضمانات الحكومة البريطانية لقرورها . وقد أظهر بيض شرق افريقيا ، رغم تعدد أجناسهم ،

تآلفاً كاملاً ووقفوا وراء الامبراطورية البريطانية منذ
اندلعت الحرب (العالمية الأولى) وتطوع العديد منهم ضد
المستعمرة الألمانية في الجنوب وضحّوا بحياتهم ، بل ان
بعضهم تطوع وعاد الى لندن عندما رأى ضرورة لذلك
للتطوع في جيش كيتشنر .

الألمان وشرقي افريقيا

أصبحت المستعمرة الألمانية في شرق افريقيا في سنة ١٩١٤ من أفضل الأمكنة التي ظهر فيها العمل الألماني ومنجزاته بكل وضوح رغم ان هذه المستعمرة كانت آخر المستعمرات الأربع في نيل الاعتراف والضم من الحكومة الألمانية . وقد أصبحت مستعمرة جنوب غرب افريقيا في مركز الاكتفاء الذاتي الآن بعد كفاح مرير لأن مناطقها جافة ، وتربتها غير خصبة ، وموانئها قليلة جداً . وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على ما تكبد فيها الجنس الألماني من صبر وعمل . أما التوغولاند والكمرون فهما ستستمران لا تختلفان عن غيرهما من المناطق الأوروبية القريبة من حدودهما . ولا ينكر أحد انهما في منتهى التنظيم ، بل ان النظام الموجود بهما يفوق

نظام المستعمرات الأوروبية الأخرى ، ولكن هذا لا يعطيها ميزة منفصلة . أما مستعمرة شرق افريقيا التي نتكلم عنها فتختلف كل الاختلاف لأن موقعها جميل جداً ، ولها موانئ ممتازة ، وأنهرها قابلة للملاحة ، وأرضها مرصعة بالجبال ، وجوها يلائم حياة الرجل الأبيض ، ومعادنها سهلة الاستغلال ومتوفرة بكميات هائلة ، وتحيط بها مناطق تتقدم باستمرار وتساعد الألمان بطريقة غير مباشرة في الاتصال والنقل وتجارة الترانزيت والتجارة مع المناطق الداخلية . وتمتدع شرق افريقيا الألمانية ، بالإضافة الى هذا كله ، بساحل جيد ، وتسيطر على حوالى نصف بحيرة فيكتوريا في الشمال وتقع بحيرات نياسا وفيكتوريا وكيفو على حدودها الغربية . وتحد افريقيا الشرقية البريطانية هذه المنطقة شمالاً ، والكونغو البلجيكي غرباً ، وروديسيا ونياسالاند وشرق افريقيا البرتغالي جنوباً . واستولى الألمان على جزيرة مافيا الواقعة في مصب نهر روفيجي . وتم تعيين الحدود بين مستعمرتهم هذه وافريقية الشرقية البريطانية وبين بلجيكا في الكونغو .

وقد سيطرت ألمانيا على شرق افريقيا نتيجة لمجهودات الدكتور بيزر الذي أسس في سنة ١٨٨٤ « جمعية الاستعمار الألمانية » رغم معارضة الأمير بيسمارك . وقد عقد بيزر اتفاقيات مع سلطان زنجبار في نفس السنة ، ونال حق امتلاك واستغلال المناطق الواقعة بين المحيط الهندي ومصادر مياه

نهرى وامي وروفيجي . وعاد الى برلين في سنة ١٨٨٥ . وهو يحمل هذه الاتفاقيات ، ونجح في الحصول على الامتياز الامبراطوري ، وأسس شركة جنوب شرق افريقية الألمانية . ومنذئذ بدأ الدكتور بيترز في زيادة حجم مقاطعته حتى وصل الى أراضي زنجبار نفسها ، ووقع له السلطان اتفاقية في سنة ١٨٨٨ أذن له فيها باستغلال الأراضي الواقعة من جنوب نهر اوميا حتى المناطق المؤجرة سابقاً لمدة خمسين سنة . ولما حاولت شركة شرق افريقيا بدء عملياتها رفض السكان الاعتراف بالاتفاقيات التي وقّعها السلطان ووقعت ثورة ضدها . وتدخلت الحكومة الألمانية وأصبحت في سنة ١٨٩١ هي المسيطرة هناك . ولكن الثورة غيرت ملامح الوضع السياسي الألماني في شرق افريقيا ، إذ قامت بريطانيا بإحياء إعلاناتها المبهمة التي سبق لها إصدارها في منتصف القرن التاسع عشر ، وأجبرت من سلطان زنجبار المناطق الواقعة في شمال نهر اوميا ، وحذرت ألمانيا من الامتداد في اتجاه بحيرة فيكتوريا وبحيرة نياسا وأعلنت الحماية على اوغندا . ونالت ألمانيا من بريطانيا الاعتراف لها بالمناطق التي تقع تحت سيطرة شركة شرق افريقية الألمانية ، ونالت أيضاً هيليقولاند « كتعويض » لها . ولم يكن الرأي العام الألماني آنئذ يؤيد سياسة التوسع الاستعماري ، بل لم يؤيد أحد الفكرة ولم يشعر بأهميتها إلا الدكتور بيترز وزملاؤه . وهنا الساسة البريطانيون أنفسهم على ما اعتقدوا انه نجاح في حيلة تصفية المشكلة

لأنهم لم يعرفوا ان ألمانيا ، بل لم يتوقعوا ان ألمانيا ستكون دولة بحرية هائلة في خلال ربع قرن من الزمن ولم يفهموا أهمية هيليقولاند الاستراتيجية .

وقد أعطت اتفاقية سنة ١٨٩٠ ميزة لبريطانيا وأفادتها فيما بعد لأنها منعت ألمانيا من التوسع في شرق افريقيا وحرمتها من إمكانية مثل دار السلام ونيانغاني حيث يمكن إقامة محطات للأسطول .

وليس هناك أي أساس للآراء القائلة ان ألمانيا قد نالت مستعمراتها في افريقيا عن طريق الحيلة والخداع ، إذ ان الحقائق تفند هذه الآراء ، وخاصة عندما نرى بعض الكتاب يقولون ان بسمارك «غير» آراءه تجاه المحاولات الاستعمارية التي كان يقوم بها كل من بيترز ولوديراتس . وها نحن نعرف الحقيقة الآن وهي ان الحكومة الألمانية كانت وراء جميع المحاولات ، ولكنها ادعت وأعلنت عن معارضتها حتى لا تلفت نظر مكتب المستعمرات البريطاني ، ونجحت في النيل المستعمرات في افريقيا وآسيا وجزر المحيطات . إلا ان الخطة الألمانية العامة كانت مثل خطة بريطانيا قبل سنة ١٨٩٨ وهذه خطة هدفت الى الابتعاد عن تحدي الشعور الألماني المعارض للمغامرات الخارجية . ولا أعتقد ان بريطانيا قد احتلت مصر على أسس من سوء النية ، بل ولا أعتقد ان وعودها للعالم بالانسحاب كانت وعوداً متحايلاً . ويكاد يكون من الواضح تماماً ان الساسة البريطانيين قد

اتبعوا سياسة في مصر بين سنة ١٨٨٤ وسنة ١٨٩٠ تشبه السياسة الألمانية تماماً. واني مؤمن تماماً أن مكتبي المستعمرات في لندن وبرلين كانا في حيرة كاملة من الكيفية التي آلت بها الأمور الى أيديهما .

وقد لاقى المغامرون الالمان معاملة كلها جفاء ونكران جميل بعكس ما لاقاه قراءهم البريطانيون في أيام المحاولات الاستعمارية الأولى . لقد نال ستاني مشلاً وسام الفروسية ودخل عضواً في مجلس النواب البريطاني . أما الدكتور بيترز فقد نال السخرية والاستهزاء به . وساعدت الحكومة البريطانية رعاياها الإداريين في أوغندا وشرق افريقيا والسودان ، ولم يتردد البرلمان البريطاني في مساعدة بناء السكك الحديدية بهذه المستعمرات . أما الالمان فلم يروا شيئاً من هذا القبيل إذ رفض الراجشتاغ كل الرفض المساعدة المالية لتنمية شرق افريقيا في وقت كانت فيه سكة حديد أوغندا قائمة على قدم وساق على مقربة من المناطق الألمانية ، ويكفي أن يقرأ المرء محاضر جلسات الراجشتاغ الألماني حتى يعرف موقفه ويفهم ويقدر قيمة أولئك الرجال الذين صمدوا في سبيل الاحتفاظ بشرق افريقيا لأنهم لم يحصلوا على شيء يساعدهم في مجهوداتهم من الحكومة الألمانية وكانت المستعمرة البريطانية المجاورة لهم تستحوذ على كل شيء في المتاجرة مع دواخل شرق افريقيا الألمانية والكونغو . وانتهت السكك الحديدية البريطانية في شرق افريقيا

وبدأت العمل ورأى الألمان مدى فائدتها ، وقاموا بكل ما
في وسعهم من محاولات لكسب الرأي العام سواء عن طريق
المؤتمرات والصحف والمجلات أو الاتصال بأعضاء مجلس
الرايخشتاغ والبونديسرات مطالبين بمدّهم بالمساعدة المادية
حتى يبدأوا في مد الخطوط الحديدية ، لأنهم يعرفون ان هذه
الخطوط هي المفتاح الذي سيفتح لهم باب تهدئة الأحوال
في مناطق الدواخل والاستيلاء عليها وإدارتها . ولم تتفوق
هذه المحاولات على أي حال إلا في سنة ١٨٩٦ عندما
أقدمت شركة بسيطة جداً على بناء خط سكة حديد من
تاناغا حتى مناطق اوزامبارا الجبلية . ولكنها توقفت في منتصف
الطريق لأن رأس مالها نفد ، فتقدمت الحكومة الألمانية في سنة
١٩٠٢ وأتمت الخط حتى كوروقوي . ثم حل الرايخشتاغ
في سنة ١٩٠٦ ووضع موضوع نيل المستعمرات فيما وراء
البحار في اقتراع شعبي عام ونجح بأغلبية ، ومن هنا بدأ
عهد جديد بالنسبة لشرق افريقيا الألماني ، وبدأ الرايخشتاغ
يتعاون مع الدكتور ديرنبورغ وزير المستعمرات الجديد ،
وبدأت مشاريع السكك الحديدية في الانتشار على نفقة الحكومة
الألمانية . وافتتح في سنة ١٩٠٧ خط يربط مدينة دار السلام
بمنطقة مروتورو ثم كيلاسا . ولم تمض سنوات بسيطة
حتى أصبحت الخطوط الحديدية الألمانية في شرق افريقيا من
أفضل وأدق الخطوط . . .
وقد لاقى الألمان عدة عقبات في شرق افريقيا ، اسوة

بأي مكان آخر وقع فيه الامتداد الأوروبي ، لأنهم لم
يأبهوا بحقوق الآخرين ، ولم يعتنوا بأحد إلا بمصالحهم ،
وحدثت عدة حوادث منها حادثة سنة ١٩٠٥ التي قتل فيها
عميد كنيسة الماني في الجنوب الشرقي من مستعمرتهم ولاقى
بعض رفاقه نفس مصيره في وقت لاحق . ولا يستغرب
المرء ما حدث لأن المعروف من بعثات التبشير الألمانية
والبليجيكية هو استغلال وتسخير السكان الأفريقيين لخدمتهم
دون أي تعويض . ولا شك ان الإدارة الألمانية لن تتحسن
ما لم ترسل المانيا رجالاً إداريين قادرين على معرفة الأمور
هناك وتعطي للسكان الأصليين الفرصة في الحكم والإدارة
أسوة بالسياسة البريطانية .

وقد أظهر الخطاب الذي ألقاه الأمير هوهن-لو في
الرايخشتاغ سنة ١٩٠٦ الطريقة التي تعامل بها المانيا المسلمين
وهي الطريقة التي تختلف عن طريقة بريطانية . وقد شرح
الأمير ان تنمية العلاقات مع البلاد الإسلامية شيء . ومعاملة
الرعايا المسلمين الألمان شيء آخر ، ذلك ان المانيا مجبرة
على التعاون مع الأقطار الإسلامية بسبب « الضرورات والوضع
الدولي » ولكنها بنفس الوقت تعمل على نشر الراية المسيحية
في مستعمراتها . وقد نسي الأمير ان مسألة قلب السكان
الى الديانة المسيحية مسألة ليست من نطاق الأعمال الحكومية ،
ولكن المسلمين على أي حال يعرفون الحيل ولا يمكن أن
يتلاعب أحيد بمصيرهم لأنهم هم أنفسهم رجال تبشير

أذكاء ويحترمون الرجل الذي يعمل جهراً بدلاً من استعمال السرية في هذه الأمور . ولا نستغرب طبعاً لماذا لم يدخل المسلمون الحرب مع الأتراك . والمسلمون العرب يكرهون كل الكفار ، ولكن اتضح لي من الأحاديث التي أجريتها مع عدد منهم في أقطار متعددة أنهم يثقون في « الكافر » البريطاني ولكنهم يحبون الفرنسي أكثر من البريطاني دون الثقة فيه ؟ أما بالنسبة للألماني فإنهم لا يحبونه ولا يكرهونه لأنهم لم يتعرفوا عليه بعد .

وقد زار الدكتور ديرن بورغ شرق إفريقيا الألماني في سنة ١٩٠٨ وأعترف أن النظام القضائي هناك ضد السكان وأن أولئك السكان كانوا في حالة قلق واضطراب . ولاحظ أن جل الموظفين كانوا بالمناطق الساحلية ، بينما لم يذهب إلى المناطق الداخلية إلا عدد بسيط جداً . ويعارض الدكتور ديرن بورغ الهجرة الأوروبية حالياً إلا أنه أرسل أحد وكلاء الوزارات إلى دواخل المستعمرة لدراساتها ومعرفة مدى ملاءمتها لإقامة الجنس الأبيض مثلما فعلت بريطانيا . ودل التقرير الذي قدم فيما بعد على أن الضرر الأكبر سيلحق شرق إفريقيا الألماني أن حدثت هجرة الهنود إليه لأن الهنود هم العنصر العامل في اقتصادها . وتضارب هذا التقرير تضارباً كاملاً مع تقرير « الجمعية الاستعمارية الألمانية » الذي صدر قبل سنة فقط وأوصى بأن تقوم الحكومة بوضع قوانين تحد من نشاط التجار الهنود في

سبيل حماية التجار الألمان . و يبلغ عدد الآسيويين بمستعمرة شرق افريقيا الألمانية، حوالى خمسة عشر ألفاً . وعندما بدأت (الحرب العالمية الأولى) وصل عدد الأوربيين حوالى خمسة آلاف شخص منهم أربعة آلاف الماني .

وزادت تجارة شرق افريقيا الألمانية في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩١٣ بمعدل ٥٠ ٪ ، ووصلت قيمتها في سنة ١٩١٢ عشرين مليون دولار وقفزت في سنة ١٩١٣ فحققت زيادة قدرها مليونان ونصف المليون دولاراً . ولم يظهر في ميزانيتها أي عجز بالرغم من البذخ على مشروعاتها العامة .

البرتغال ومشاكل مستعمراتها

بدأ البرتغاليون في القرن الرابع عشر يبحثون عن المساعدات الخارجية ضد محاولات توحيد جزيرة أيبيريا خشية أن تستولي عليهم إسبانيا ، ووقعوا عدة اتفاقيات مع بريطانيا وفرنسا . كان آخرها الاتفاقية البريطانية الموقعة في عام ١٧٠٣ التي وضعت البرتغال اقتصادياً وسياسياً تحت السيطرة البريطانية . ولم يجد التحالف البرتغالي أي معارض للهم إلا نابليون ، ولكن بريطانيا بدأت تشعر بالاهتزاز في علاقاتها مع البرتغال في نهاية القرن التاسع عشر لأن المانيا ظهرت في المسرح الدولي كقوة اقتصادية جبارة ، وأخذ ممثلو الحكومات الألمانية في التآمر ببرشلونة طمعاً في المستعمرات البرتغالية الغنية التي تبقى بدون استغلال بسبب ضعف البرتغال .

ودخلت المانيا الحقبة الاستعمارية بمستعمرتين في افريقيا
تقعان على مقربة من المناطق البرتغالية، إحداهما على شواطئ
الاطلنطي جنوب المستعمرات البرتغالية والأخرى في شمال
أفريقيا الشرقية البرتغالية . ووقعت المانيا مع البرتغال اتفاقية
في سنة ١٨٨٧ خطت بها الحدود في شرق افريقيا ونالت
ميزة مدّ تجارتها في البرتغال نفسها ومستعمراتها ، ونالت
بهذه الاتفاقية خطوة الى الأمام . ووقع التصادم بين المصالح
البريطانية والبرتغالية عندما بدأت بريطانيا في التسلل من
جنوب افريقيا شمالاً الى أواسط افريقيا، لأن البرتغال كانت
تعتقد ان مناطق وسط افريقيا الواقعة بين المحيط الاطلنطي
والمحيط الهندي واقعة تحت سيادتها حسب الاتفاقيات الدولية
المعقودة . ولكن بريطانيا كسبت الى جانبها زعماء القبائل
الافارقة في نياسالاند وهضاب الزمبيزي ، وقدمت انذاراً
الى البرتغال في سنة ١٨٩٠ . ورضخت أقدم دولة استعمارية
في افريقيا (البرتغال) للأمر الواقع ووقّعت في سنة ١٨٩١
اتفاقية مع بريطانيا قضت فيها على أمانها في التحكم في
مستعمرة تمتد من محيط الى محيط تماماً مثلما حدث لفرنسا
بعد ثماني سنوات في شمال افريقيا .

وقد بدأ كل من تشامبرلن ورودس وآخرون من المستعمرين
البريطانيين في نهاية القرن التاسع عشر يخططون لمستقبل
الامبراطورية البريطانية وآمنوا بضرورة الاعتراف بالألماني
الألمانية في سبيل ذلك . وآمن رودس تمام الإيمان ان افريقيا

هي المكان المناسب لتحقيق أحلامه ورفاهية وتقدم بريطانيا العظمى والجنس الانكلو - سكسوني وقروعه في كندا والولايات المتحدة واستراليا . وقرر انه من الضروري أن تتعاون امبراطورية في جنوب افريقيا مع المستعمرات الالمانية في جنوب غرب افريقيا وشرق افريقيا ، وبنفس الوقت تقوم كل من بريطانيا و المانيا بمساعدة البرتغال لتطوير مستعمراتها الافريقية ان أبدت رغبة في ذلك وإلا فلن مصلح تلك المستعمرات يجب أن يؤول الى هاتين الدولتين . وزار المستر رودس برلين وتحدث مع المسؤولين الألمان عن مشروع سكة الحديد التي يريد بناءها ونال موافقة أولئك المسؤولين على التعاون في مد شبكات السكك الحديدية وتفرعها في المستعمرات حتى تصل الى الشواطئ والموانئ البحرية . وقد وقع المستر تشامبرلن اتفاقية في سنة ١٨٩٨ مع المانيا وافق فيها على تقسيم المستعمرات الألمانية بين المانيا وبريطانيا في نهاية المطاف . ولم تنشر تلك الاتفاقية قط ، ولكن المعروف عنها هو ان المانيا ستتولي على المستعمرات البرتغالية في آسيا وفي شرق افريقيا ما بين نهري الزمبيزي وشايري ، وفي غرب افريقيا شمال كيب سانتا ماريا . أما بريطانيا فإنها قد تعهدت بالتنازل عن خليج وولفس لالمانيا ، وأن تستولي على جميع ما تبقى من مستعمرات

✽ الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالأصل .

البرتغال . ولما تسربت أخبار تلك الاتفاقية أعلنت بريطانيا قائلة ان ليس في نيتها ولا في نية الحكومة الألمانية شراء أو الاستيلاء على المستعمرات البرتغالية أو سيادة البرتغال ، وادّعت ان الخطوات التي تمت نظرت في الأمر من « النواحي الاقتصادية » فقط .

وقد أحدثت حرب البوير وتولي ادوارد الثالث العرش تغيراً في العلاقات الألمانية البريطانية لأن التجارة والاقتصاد والاسطول الألماني آثد بسبب في عزل الرأي العام البريطاني عن سياسة رودس ، وبدأت كل من الدولتين تبتعد في علاقاتها عن الأخرى . وأقدمت بريطانيا في سنة ١٩٠٤ على توقيع اتفاقية مع فرنسا ، وعادتها في سنة ١٩٠٧ ووقعت اتفاقية مع روسيا وأصبح من الواضح الجلي أنها رست بعلاقاتها مع ألمانيا بعيداً . ولكن سيسيل رودس بقي متمسكاً في موقفه من ان التعاون بين الجنس الانكلو - سكسوني ضرورة قصوى لبناء تراث ذلك الجنس وتوطيد السلم في القرن العشرين ، وأهاب ببني وطنه أن يحاولوا توطيد العلاقة والصدافة مع ألمانيا . ولم يترك فرصة إلا وعبر فيها عن إيمانه بالوحدة السكسونية ، وترك مبالغاً من المال لكي تصرف على الطلاب الألمان والأمريكيين في اكسفورد لأنه اعتقد أن « التفاهم بين الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا سيقم السلام في العالم » . لكن ما وقع أثبت ان سيسيل رودس كان مخطئاً في آرائه ، لأن ألمانيا أظهرت

حيوية بالغة في الميدان التجاري في جميع أنحاء العالم وبالأخص في إفريقيا وعلى وجه التحديد في المستعمرات البرتغالية منذ عام ١٩٠٠ ، وتضاعفت الصادرات الألمانية الى البرتغال في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٠٠ و ١٩١٠ وبدأت تلك التجارة في تهديد التجارة البريطانية في سنة ١٩١٣ . وتدرجياً أصبحت النسبة التي تمثلها ألمانيا سواء في الميدان التجاري أو النقل البحري أكبر نسبة بين الدول الأوروبية . ورغم نظام الضرائب والرسوم المجحف في المستعمرات البرتغالية الافريقية استطاع الألمان أن يحتكروا تقريباً النقل والتصدير الى هذه المستعمرات والاستيراد منها .

وقد ظهر مدى القلق البريطاني من ألمانيا وإمكانية حصولها على موانئ بحرية في المستعمرات البرتغالية بأفريقيا في سنة ١٩٠٣ . وفي حادثة ماديرا عندما ذهب أحد ضباط المدفعية الألمان الى فونشال للراحة والاستجمام وتحصل على اذن لبناء مصحة لذوي العاهات هناك ، وكون شركة ونال لها امتيازاً لفتح محلات القمار . وهاجت الصحف البريطانية وصرخت قائلة ان الألمان يخططون «اغزو» ماديرا ، ولفتت الانتباه الى أن تلك الجزيرة لا تبعد عن جبل طارق إلا لبضع ساعات قليلة وانه في إمكان الألمان أن يحتلوا أي حادثة دبلوماسية لكي يستولوا بها على الجزر البريطانية . وقامت وزارة الخارجية البريطانية بالاتصال بسفيريها في لشبونة وطلبت منه إعلام حكومة البرتغال ان بريطانيا لا تسمح بأن

تنال الشركة الألمانية ميزات أو امتيازات من صيغتها الضرر بالرعايا البريطانيين . وقد جاء في عقد الشركة الألمانية شرط ينص عن تعويضها في مكان آخر ان وقع أي طارئ . ولما بدأ التوتر طالب الألمان بالتعويض بممتلكات شخص بريطاني وزادوا المشكلة حدة . وحاولت البرتغال رفع الأمر الى محكمة لاهاي أو إعطاء تعويض في مكان آخر . ولكن بريطانيا أصرت على ضرورة إلغاء الامتياز ، وبقي الإشكال معلقاً لعدة سنوات حتى تقدمت أخيراً شركة بريطانية للبرتغال واحتلت حقل القمار حسب الشروط الألمانية . وعادت الصحف البريطانية في سنة ١٩٠٩ الى الصراخ ضد « المؤامرات » الألمانية في لشبونة لأن ألمانيا ، كما ادعت هذه الصحف ، كانت تعمل على شراء بعض الجزر الواقعة على مقربة من الشواطئ البرتغالية . ويتمسك الرأي العام البريطاني طبعاً بمعارضة نقل ملكية أي مكان قد يؤثر في وضع بريطانيا « كسيادة البحار » ، كما أن بريطانيا نفسها مؤمنة بالمحافظة على تفوقها العسكري . وهذا شيء لا يمكن لأحد أن يعارض فيه لأنه من حق كل دولة أن تحتفظ بما لديها وأن تعارض تغيير الأمر الواقع في العالم . ولا أعتقد ان المؤرخين يناقشون هذه الطريقة من إبداء الرأي والتصميم وانما الذي أعتقد انهم سيناقشونه هو نقطة وصف الأمم الأخرى « بالحياة » و « بالتآمر » وغيرهما من النعوت رغم ان هذه الأمم تريد هي الأخرى أن تنال لنفسها في العالم مكاناً أسوة بما فعلت

بريطانيا . ولا يجد المرء مفراً من أن يقول ان نكران الماضي وخبراته يؤثران على الحاضر بعد رأياً لا منطق فيه . ولا يمكننا بأي حال أن نحاول تصحيح الأخطاء ما لم نعرف أسبابها الأولى .

تعد جزر ماديرا وازوريس جزءاً من التراب البرتغالي . وتعد مساحة المستعمرات البرتغالية أوسع من مستعمرات القوى الأخرى باستثناء بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ويكاد يكون جل المستعمرات البرتغالية في افريقيا لأن الأجزاء البرتغالية في الصين والهند وأرخييل الملايو أجزاء صغيرة لا فائدة فيها إلا لتذكير البرتغاليين بمجدهم الغابر . وتتكون المستعمرات البرتغالية في افريقيا من جزر رأس فيردي الواقعة على الشواطئ العربية الافريقية ، وغينيا التي تحيط بها المستعمرات الفرنسية ، وسان شومي وبرنسيبي وهما جزيرتان في خليج غينيا، وانغولا وافريقيا الشرقية البرتغالية . وتبلغ مساحة هذه المستعمرات حوالي ثمانية ألف ميل وعدد سكانها حوالي ثمانية ملايين شخص . ويصل عدد الجزر الواقعة في رأس فيردي حوالي أربع عشرة جزيرة معظمها صغيرة جداً ولكنها مهمة لأنها واقعة في الطريق الى أمريكا الجنوبية ورأس الرجاء الصالح وتمر بها خطوط البرق الى البرازيل . ومن الطبيعي أن تصبح هذه الجزر مهمة استراتيجياً لو وقعت في يد ألمانيا وحوّلتها الى محطات للأسطول والتموين ووسائل البرق ولكنها الآن تحت سيطرة البرتغال ولا تأتي بأي نفع للعالم . فلم يحاول

البرتغاليون تنمية هذه الجزر في سبيل رفاهية سكانها ما لم يستفيدوا من استغلالها تجارياً ، وأصبحت حالتها الزراعية حالة يرثى لها لأن سكان هذه الجزر لم يتعلموا حتى كيفية استعمال المحراث وأعطتهم البرتغال جرية تحطيم الأشجار وإطلاق قطعان معيَّزهم عليها فحوَّلوها الى أرض جدداء وأصبح مستواهم منخفضاً كلياً للدرجة البؤس . وباختصار فإن الحالة تدل على شيء واحد وهو ان البرتغال غير قادرة على تحمُّل مسؤولية السيادة . وليس هناك مكان يروي لنا قصة مأساة المستعمرات البرتغالية مثل غينيا : أنها بلاد مشقوقة بثلاثة أنهر وعلى شواطئها العديد من الجزر ، وتتمتع بمركز ممتاز سواء من ناحية الموانئ أو من ناحية المتاجرة مع دواخل افريقيا خاصة مع المستعمرات الفرنسية والبريطانية . وما وصلت له حالة السنغال وغينيا الفرنسية وسيراليون وغامبيا من تقدم يدين تماماً الوجود البرتغالي في غينيا البرتغالية التي تمتاز بخصوبة الأرض وكثرة الأعشاب والغابات وسهولة المواصلات . وقد خلقت بريطانيا وفرنسا العجائب في مستعمراتهما الافريقية التي لا تتمتع بميزات غينيا البرتغالية ، ولكن البرتغال لم تفعل شيئاً أبداً . وأصبحت المستعمرات الفرنسية البريطانية الآن تغطي مصروفاتها بينما لا تزال غينيا البرتغالية «تفرل» في العجز المالي سنة بعد أخرى ، ولم يتعد البرتغاليون مناطق الأربع مدن الرئيسية : أما جزر سان تومي وبرنسيبي فتعد من أجمل الأمكنة وقد نجحت فيها تجربة الكاكاو

خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأصبح الكاكاو
 يغطي ٩٥٪ من صادراتها ، ولكن المناطق المستغلة فيها لم
 تزد عن ثلث المساحة العامة ولم تستعمل الطرق الزراعية
 الحديثة بها. ولما بدأ الكاكاو يندثر أرباحاً مثل المعادن والمناجم
 بدأت مشكلة بناء طرق المواصلات وصدر قانون برتغالي في
 سنة ١٨٩٩ لبناء سكة حديدية. و«أسرعت» البرتغال في
 تنفيذ المشروع. بالسرعة البرتغالية التقليدية فأتمت تسعة أميال
 منه في خلال خمس عشرة سنة وبقي جزء منه على الخريطة
 تحت الدرس والتمحيض . وخططت الادارة البرتغالية لمد
 خطوط البرق والطرق وبناء الموانئ ولكن كل شيء أصبح
 في «خبر كان» . وبقيت ظهور الزنوج هي الوسائل
 الوحيدة للتنقل، لأن البرتغال تستغل واردات الكاكاو في
 تغطية عجز المستعمرات الأخرى . وتعد الفئات البرتغالية
 في جزر سان تومي وبرنسي فئات لا مثيل لها إلا فئات
 البلجيك ضد زنوج الكونغو. وقد زار المستر نيفيسون أنغولا
 في سنة ١٩٠٧ عندما كانت الضجة قائمة ضد بلجيكا وهو
 في طريقه الى افريقيا وتوقف بجزيرتين من جزر الكاكاو
 وجاء كتابه «الاسترقاق الحديث» كصفحة وصفحة إدانة
 للاستغلال البرتغالي ، وأثبت ان الطريقة التي يسخر بها
 البرتغاليون الزنوج للعمل في حقول الكاكاو أفظع من الاسترقاق
 المعهود. ويقودونهم للعمل قسراً مثلما قاد القراعة الجماهير التي
 بنت الاهرامات . وقد قال نيفيسون ان إهمال البرتغال

للسروط الواردة في الاتفاقيات الدولية تستدعي الدول الأخرى للتدخل في سبيل المحافظة على «القيم الانسانية والحضارية» .
وبعثت شركة كادبري البريطانية المتخصصة في منتجات الكاكاو « شخصاً » موثقاً فيه لكي تتأكد من ادعاءات نيفيسون ، فعاد ذلك الشخص وأكد كل ما جاء في كتاب « الاسترقاق الحديث » . وقدمت الحكومة البريطانية احتجاجاً على البرتغال ، ولكن التاريخ أعاد نفسه وقسّر البرتغاليون مثل البلجيك من قبلهم ، ان التدخل البريطاني كان عائداً الى أسباب تجارية صرفة. ورفضت البرتغال الاحتجاج وسمّته « الادعاءات الكاذبة » و « العاطفة المناققة » . ولم ترضخ البرتغال للأمر الواقع إلا بعد أن قاطع البريطانيون استعمال الكاكاو المستورد من المستعمرات البرتغالية، وأصدرت البرتغال أمراً سنة ١٩٠٧ وعد بتحسين الادارة ، ولكنها لم تنفذ شيئاً حتى سنة ١٩٠٩ عندما صدر مرسوم ملكي يمنع استغلال عمال أنغولا في حقول الكاكاو بالجنزير المذكورة ، وأعلن السيد ادوارد فراري أمام مجلس العموم البريطاني بأن البرتغال كانت مصممة على انتهاء الاستغلال القائم في مستعمراتها . وأسرعت البرتغال في تنفيذ خطواتها الإصلاحية عندما سمعت (في صيف سنة ١٩٠٩) ان الشركات الأمريكية كانت تعتزم مقاطعة المتاجرة في الكاكاو معها .
وقد وصل البرتغاليون مصب نهر الكونغو وأقاموا بالبلاد قبل أن يكتشف كولومبوس أمريكا ، وتوزعت مناطق

استيطانهم خيالات الأربعمئة سنة على طول السواحل من الكونغو حتى خليج التايغر ، واستولوا على غرب افريقيا البرتغالي المعروف الآن بأنغولا التي تبلغ مساحتها اثني عشرة مرة من مساحة البرتغال نفسها وتشقها الأنهر في كل بقعة وتتماز هذه الأنهر بصلاحيه الملاحة لمسافات طويلة وتحتضن مناطقها الداخلية شلالات هائلة من مياه نهر الكونغو ونهر الزمبيزي، وتصل درجة الحصب في ترابها درجة عالية ممتازة. ولكن رغم كل ذلك لا زالت الحياة في أنغولا حياة بؤس وفقر وتزيد وارداتها عن صادراتها بحيث تكلف الخزينة البرتغالية سنوياً مبالغ طائلة من المال ، كما كاد يبقى جل مناطق أنغولا الداخلية مهملاً غير معروف لولا ضرورة تخطيط الحدود مع بريطانيا وألمانيا وفرنسا . بل ان هناك أجزاء لم يعرفها البرتغاليون بعد في أنغولا ولم تعرف قبائل الدواخل حتى الآن بالسيطرة البرتغالية . ووصلت ثورات السكان أوجها في سنة ١٩٠٤ . وقتل الافريقيون مئتين وخمسين جندياً برتغالياً وفرضوا على البرتغال أن ترسل حملة عسكرية قوامها خمسة آلاف جندي مسلح . ولكن الثورة اندلعت مرة أخرى سنة ١٩٠٥ على مقربة من الحدود الألمانية . وثار السكان مرة أخرى في سنة ١٩٠٧ وأوسلت البرتغال القوات من لشبونة . ولكن الأحوال لم تهدأ ووقعت ثورة أخرى في سنة ١٩١٢ ووقع قتال عنيف بين الافريقيين والبرتغاليين. ولم تنته سنة ١٩١٤ إلا وبدأ القتال مرة أخرى على حدود

الكونغو وبدأت البرتغال تكبد التكاليف العسكرية الباهظة .
وتمكن البلجيكي من «بلع» تجارة الأجزاء القريبة من أنغولا .
رغم أن تلك التجارة واقعة تحت سيطرة البرتغاليين . واستطاع
الألمان أن يربطوا مستعمرتهم الواقعة جنوب أنغولا بشبكة
من المواصلات ، فرفعوا من قيمة تلك المستعمرة وجعلوها
تعتمد على نفسها مادياً . وإن نظرنا إلى ما حققه البريطانيون
في روديسيا فإننا نحمد الله على أن بريطانيا نجرت وجددت
إنذارها إلى البرتغال كما رأينا سابقاً وحصرت سيطرة البرتغال
في أضيق منطقة ممكنة .
وقد اتبعت البرتغال سياسة تختلف عن سياسة بريطانيا .
وألمانيا في المتاجرة مع المستعمرات ، وفرضت نوعاً من
الرسوم البحرية للسفن البرتغالية فهي تفرغ شحناتها في أنغولا
مقابل دفع رسوم قيمتها ١٪ فقط . وسهلت للشحنات التي
تدخل تلك المستعمرة على ظهر سفن ترفع العلم البرتغالي
وجعلت رسومها لا تتعدى نصف الرسوم المطلوبة ، وكانت
النتيجة طبعاً انتشار الفوضى في وسائل الشحن والتهرب مع
المناطق البلجيكية وبدأت الجمارك البرتغالية في الخسارة .
وقد كانت أنغولا تعتمد في حياتها على تجارة الرقيق ،
ولكن تلك التجارة توقفت وحل محلها قصب السكر الذي
استعمل في صنع الكحول لاستهلاك السكان ، إلا أن هذا
«الاكتشاف» انهار لأن الدول الأوروبية وقّعت في سنة
١٨٩٩ اتفاقية تعهدت فيها بفرض رسوم إضافية على الكحول .

حتى لا ينتشر بين السكان ، وانهقد مؤتمر برزكسل سنة ١٩٠٦ ورفع الرسوم على الكحوليات الى ٣٠٪ لمدة عشر سنوات وسمح للبرتغال بالإبقاء على الرسوم القديمة . ولكن الوقت كان متأخراً اذ توقفت الحركة في انغولا ولم يحل أي شيء آخر محل قصب السكر . وقد كان القطن احد محاصيل انغولا الرئيسية قبل ان بدأ استغلال المطاط ، وفي الإمكان استعادة أهميته الآن لأن البرتغال نفسها تستعمل مليونين ونصف المليون باوند من القطن الأمريكي . إلا أن ذلك بات مستحيلاً ، لأن الطرق الزراعية في انغولا قديمة قدم الزمن وسبل المواصلات لا وجود لها والرسوم العالية تمنع غير البرتغاليين من الاستغلال ، والبرتغال نفسها مفلسة فقيرة .

ويمكننا أن نقول الآن ان البرتغال بدأت في تحسين أحوال مستعمراتها إلا أن العقبات التي أمامها عقبات كأداء لا يمكن التغلب عليها . خاصة وان الحكومة البرتغالية تخشى إعطاء الامتيازات لأنها تخاف من ضياع مستعمراتها ، وشعب البرتغال نفسه شعب جاهل وحكومتها لا تفهم معنى المعاملات التجارية . وبكفي أن يأخذ المرء مسألة العمال كمثال يفهم به معنى وطريقة التفكير البرتغالي . فالمناطق البرتغالية تعاني من نقص اليد العاملة لا لأن اليد العاملة نفسها معدومة وإنما لأن الأجر قليل جداً وليس هناك مواد غذائية كافية للاستهلاك ولا آلات حديثة صالحة للتطور . وليس هناك بأنغولا

إلا ثلاثة خطوط جديدة تمتلك شركة خاصة أحدها .
لقد توقف خط منطقة لواندا في منتصف بنائه ولم يتم ، أما
خط موساميديس فلم يزد طوله عن مئة ميل رغم مرور
عشر سنوات على البدء فيه . ولم تتوقف واردات انغولا
عن الانخفاض . وزاد العجز في ميزانيتها سنوياً خاصة في
سني ما قبل الحرب ، إذ بلغ ذلك العجز في سنة ١٩١٢
ضعف الواردات كلها ، وأصبحت المستعمرة كلها على
شفا حفرة الافلاس في سنة ١٩١٣ . فتقدمت مجموعة
من البنوك البرتغالية بعرض قرض قيمته ثمانية ملايين دولار
بفائدة قدرها ٦,٥٪ للاستغلال في بناء السكك الحديدية في
انغولا ، ولكن وزير المستعمرات البرتغالي أعلن في ربيع
عام ١٩١٤ أمام البرلمان ان الوضع في تلك المستعمرة لا
يمكن اصلاحه بأقل من أربعين مليون دولار حتى تظهر
البرتغال للعالم في الحال قدرتها على تنمية وتطوير مستعمراتها .

وقال ذلك الوزير ان الضعف الإداري في مستعمرة البرتغال
كان واضحاً للعيان لأن واردات الضرائب المقروضة على
الأكواخ لم تزد عن مئة وأربعين دولاراً في وقت يجب أن
تزيد فيه عن الثلاثة ملايين دولار ، وعرض مشروعاً إصلاحياً
مكوناً من تقديم قروض كبيرة جداً لبناء السكك الحديدية
والطرق والموانئ وتغيير القوانين الخاصة بامتيازات الأراضي

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالأصل .

والتجارة والصناعة والرسوم الجمركية وإنشاء وسائل
مواصلات بحرية حديثة مع بقية المستعمرات الأوروبية ،
ولكن الحرب بدأت بعد ثلاثة أشهر من اقتراحات هذا
الوزير .

ويعود تاريخ افريقيا الشرقية البرتغالية الى القرن الخامس
عشر ، مثل غرب افريقيا ، إذ اتخذها البرتغاليون كمحطة
لهم في الطريق الى الهند ، وهي منطقة ممتازة الموقع جغرافياً ،
ولكن لا بد ان يلقي المرء نظرة على الخريطة حتى يعرف مدى
أهميتها للمناطق البريطانية لأنها تلتصق في حدودها لمسافة
ألف ميل تقريباً مع كل من الترنسفال وروديسيا ، ولا تعدو
نياسلاند عن كونها امتداداً منها . أما نهر الزمبيزي فيمر
من وسطها . وبالإضافة الى كل هذه المزايا فإن شرق
افريقيا البرتغالية يلامس بحيرة نياسا ، وبها محطة بايرا التي
تتصل بسكك حديد روديسيا . ويكاد يكون من المستحيل
أن يعدد المرء مزايا افريقيا الشرقية البرتغالية ، وخاصة ميزة
موقعها . فهي على المحيط الهندي ، وهي على مقربة من
المستعمرة الألمانية وموزامبيق وهضاب الزمبيزي .

وقد خسرت جنوب افريقيا خليج ديلاقوا وكسبته
البرتغال وكان ذلك السبب الرئيسي في عدة تصادمات دبلوماسية .
فعندما اكتشفت معادن الذهب في ترانسفال أصبح ذلك
الخليج هو المنفذ الوحيد الى البحر ، ولما استولت بريطانيا

على جنوب افريقيا بدأت ناتال تتوقع الاستيلاء عليه أو تحويل الطريق التجاري الى دوربان ، ولكن أهمية شرق افريقيا البرتغالي لا تتأثر بذلك التحويل لأن منطقة الراند تعتمد على اليد العاملة القادمة من المنطقة البرتغالية. ولم تتوقف بريطانيا عن المحاولات بغية الاستيلاء على ذلك الخليج لمدة خمسين سنة رغم ان البرتغال هي سيادة الموقف هناك من ناحية التملك والتصرف . ولكن بريطانيا تبني ادعاءاتها على أساس ان البرتغال لم تحتل كلا الجانبين من الخليج وكل الجزر الموجودة هناك، وعلى أساس ان العلم البريطاني رفع في سنة ١٨٢٣ على الجانب الجنوبي من الخليج ثم رفع مرة أخرى في سنة ١٨٦١. وقد حوّل الموضوع للتحكيم، وصدر الحكم في سنة ١٨٧٥ لصالح البرتغال ، ولم تعرف بريطانيا أهمية خسارتها إلا بعد بدء حرب البوير .

ولما استولت بريطانيا على الترنسفال قام اللورد ميلر بإعلان الاعتراف بالاتفاقيات المعقودة بين الترنسفال والمستعمرة البرتغالية ، ولكن ما ان اندلعت حرب البوير حتى بدأ التصادم والتزاحم بين رأس الرجاء الصالح ودوربان في كتلة واحدة ضد لورينزو ماركيس البرتغالية في سبيل الحصول على تجارة الترنسفال . ولم تتوقف تلك المنافسة إلا باتفاقية ١ ابريل سنة ١٩٠٩، تلك الاتفاقية التي تكمن أهميتها في كفل ٥٠٪ من تجارة الترنسفال ماركيس لمدة عشر سنوات. وهكذا تحقق لافريقيا الشرقية البرتغالية دخل كبير . ولكنه

قد لا يستمر هذا الربح لماركيس ان بقيت البرتغالية ما لم يتم تبادل في المكاسب ، بل وليس هناك أي سبب يمنع المرء من التفكير في ان جنوب افريقيا قد تحاول في يوم من الأيام الاستيلاء على ماركيس وخليج ديبلاقوا .

وقد منحت حكومة البرتغال الاذن لمقاطعة ماركيس بالحكم المحلي في سنة ١٩٠٧ . ولما وقعت اتفاقية الترسفال في سنة ١٩١٠ حصلت تلك المقاطعة على مبلغ أربعة ملايين دولار كقرض لبناء سبيل المواصلات .

وتختلف مشاكل شرق افريقيا البرتغالي عن مشاكل أنغولا لأن تقدم وزفاهية أنغولا يعتمد بالدرجة الأولى على طريقة الادارة والحكم فيها . فساحتها تبلغ حوالى خمسة آلاف ميل مربع ، وهي تحت سيطرة دولة لا تمتلك القدرة المادية أو الفنية على تحريك مستعمراتها ولا تستطيع أكثر من ابقائها راکدة بدون استغلال . أما افريقيا الشرقية البرتغالية فتعتمد في تقدمها على فتحها لأبواب الاستغلال ، بل يجب أن تفتح لذلك لأنها بعيدة عن البرتغال ولا يجب أن تبقى تقاسي من التأخر مثل أنغولا . ولا يمكن أن يقبل العالم آراء البرتغاليين التي طالما رددوها عن أنغولا وغينيا وهي ان المستعمرات « مستعمراتنا وان لم نستطع إدارة أمورها وتقديمها فالأمر لنا وحدنا ولا يهم العالم الآخر » . وقد خشي البرتغاليون طردهم من مستعمراتهم فتساهلوا قليلاً في أمور تجارة الترانزيت

وفي المحافظة على سبل المواصلات في منطقة الزمبيري .
وأجبرت عيون الراغبين في استيلاء الحكومة البرتغالية على
إعطاء امتيازات للرأسماليين الأجانب خاصة بعد أن رأت
« العصا البريطانية الكبيرة » عندما أصبح تخطيط حدود
الدواخل مشكلة قائمة . ويكاد يكون من المستحيل أن
نتطرق في كتاب من هذا الحجم الى تاريخ شركات
الامتيازات ، ولكن يكفي أن نذكر ان أكبر ثلاث منها
كانت شركات موزامبيق ونياسا وزمبيري التي تكاد عقودها
الموقعة لمدة خمس وعشرين سنة تنفذ الآن . وقد أعطت
البرتغال السيادة الكاملة لتلك الشركات مقابل نسبة ٧,٥٪
من دخلها ، وتعهدت الشركات ببناء السكك الحديدية
وخطوط الأسلاك على حسابها الخاص . وجاء في عقود
الامتيازات انه يحق لهذه الشركات أن تعطي امتيازات من
امتيازاتها . وبعثت شركة موزامبيق خطوط السكك الحديدية
الى روديسيا وأنشأت ميناءها . ولا زالت شركة زامبيري
تبني سكة حديدية الى شايري . ولكن هذه الشركات رغم
امتيازاتها ، لم تستطع أن تعمل بكسل نجاح تحت السلطة
البرتغالية لأن الخلافات قائمة باستمرار بينها وبين لشبونة ،
وأصبحت أسهمها غير مستقرة في الأسواق ، ولا يمكن أن
يطاق الحال كما هو عليه .

وقد وقعت حادثة دبلوماسية كبرى في سنة ١٩١١ حين قتل
أحد الرسميين البرتغال أحد رجال بعثات التبشير البريطانيين ،

وأثبتت بريطانيا بدون أي شك حدوث الجريمة ، ولكن البرتغال استهلكت سنة من الزمن قبل أن تحاكم مسؤولها وتحكم عليه بسنة سجن، وثبت للعالم ان تلك المحكمة كانت أضحوكة لا غير ، وطالب مكتب المستعمرات البريطاني بضرورة تنحية ذلك المسؤول وعدم توظيفه مرة أخرى في منصب هام . واتضح فيما بعد ان ذلك البرتغالي، رغم علو منصبه ، كان عبارة عن جندي جاهل لا يفقه شيئاً. ولذلك أصرت الحكومة البريطانية على أن تهتم البرتغال في المستقبل بتوظيف الأكفاء من الموظفين .

ويتضح لمن يراجع احصائيات شرق افريقيا البرتغالية ان إيرادات تلك المستعمرة عبارة عن وليد صدفة موقعها الجغرافي ليس إلا . فجزء من تلك الإيرادات يأتي من المبالغ التي يدفعها البريطانيون عن الموانئ والسكك الحديدية، وجزء يدفعه الألمان عن استعمالهم لنهر الزمبيزي للمواصلات، وجزء يأتي من سكانها الذين يعملون بالترنسفال ، وجزء آخر يأتي من عقود الامتيازات من الشركات التي شاء لها الحظ أن تعمل تحت السيطرة البرتغالية المتأخرة . وانه من المؤسف حقاً ألا أجد نقطة بيضاء في تاريخ المستعمرات البرتغالية لأذكرها رغم اني أحب أن أدع لقلمي العنان عندما أجد تلك النقطة . بل ان التاريخ البرتغالي نفسه لا يحتوي على فترة تستحق المدح ان ناقشنا علاقته بالمستعمرات، فالبرتغال نفسها لم تترك إلا العجز المادي في ميزانيتها منذ

بداية القرن العشرين في كل سنة بالتوالي اللهم إلا سنة واحدة فقط ، وميزانها التجازي في تدهور مستمر . وقد دلت احصائيات سني ما قبل الحرب على ان الواردات البرتغالية بلغت ضعف الصادرات ، ولم تصل دولة من دول العالم مرحلة اليأس واليأس التي تراها البرتغال اليوم إلا تركيا التي انغمست في الديون والقروض . وقد لا يصح حتى أن نقارن البرتغال بتركيا لأن الدين التركي لا يزيد عن الدين البرتغالي في نفس الوقت الذي لا يزيد فيه شعب البرتغال عن ربع شعب تركيا ، ولا تزيد فيه مصادرها عن عشر المصادر التركية . وقد أصبح الدين البرتغالي في ضخامته مثل ديون الولايات المتحدة الأمريكية . والأرباح المفروضة على الخزينة البرتغالية مقابل ذلك الدين أعلى من الفوائد المفروضة على الخزينة الأمريكية . وتبلغ المساحة المهملة من أراضي البرتغال الأصلية أكثر من النصف ، ولا تزيد مساحة المناطق المشجرة عن ٢٪ من المساحة الكلية وأسطولها البحري أصغر من أساطيل كافة دول المعمورة باستثناء الصين ، واسطولها الحربي لا أهمية له ولا يزيد عدد سفنه عن اسطول النرويج ، وتبلغ نسبة الأمية بين الشعب البرتغالي ٨٠٪ .

وقد ظهرت في كل الدول الأوروبية عناصر معادية للحركة الاستعمارية تزعمها الراديكاليون (اليساريون) ، ولاقى الدول الأوروبية ، مثلما تلاقي الولايات المتحدة الآن موجة

من الانتقاد والتهجمات ضد سياستها ، فالاشتراكيون الألمان والبلجيكي والاسبان والبريطانيون لم يتوقفوا قط عن مهاجمة مكاتب المستعمرات واتخاذها هدفاً لانتقاداتهم ومعارضتهم السياسية . ولم تكن البرتغال شاذة عن هذه القاعدة اللهم إلا أن يساريها وجدوا حكومتها لقمة سائغة للنقد والهجوم . ولكي يفهم المرء تاريخ البرتغالي السياسي الداخلي وتأثيره على المستعمرات لا بد له من معرفة بعض الشيء عن التصادم القائم بين دعاة الجمهورية ودعاة الملكية . فالجمهوريون اتخذوا من مهاجمة سياسة المستعمرات سلاحاً لهم يهاجمون به الحكومة ، ولكن وضعهم كان متقلباً حيناً بعد آخر . فتارة يقفون للدفاع عن كرامة وشرف البرتغال ضد بريطانيا والمانيا في القضايا الاستعمارية ، وتارة أخرى يهبون للوقوف ضد حكومتهم وكيفية صرفها لمبالغ الخزينة البرتغالية التي تأتي بالطبع ، من جيب المواطن البرتغالي . وأصبحت قضية المستعمرات البرتغالية قضية ذات صفة دولية في سنة ١٩٠٨ عندما اغتيل دون كارلوس وخلفه ، وفي سنة ١٩١٠ عندما طرد مانويل من البرتغال . ولم تتوقف الاشاعات ، خلال الأربع سنوات التي سبقت الحرب وسيطر فيها الجمهوريون ، القائلة بأن البرتغال تنوي بيع مستعمراتها لألمانيا . ومن هذه الاشاعات قد يتوقع القارئ الملابس السياسية . فبريطانيا مصرة على تنفيذ اتفاقية تشامبرلن الموقعة في سنة ١٨٩٨ ومصر على ان لا تسمح لألمانيا بالتفاوض رأساً مع البرتغال

في إقامة محطات للأسطول الألماني، لأنها تخشى فقدان هيبتها البحرية. ولكن هناك الليبراليين (المتحررين) الألمان والبريطانيين الذين يعتقدون أنه من الضروري أن تفاهم الدولتان حتى تبعدا شبح الحرب. ولقد حاولوا قدر جهدهم إيجاد طرق تسوية بصدد محطات الأساطيل، وكانت مشكلة المستعمرات البرتغالية، بالطبع، إحدى العقبات التي لاقت هؤلاء الليبراليين. وقد ساد البرتغال شعور، قبيل بدء الحرب بقليل، مفاده أن الدولتين - بريطانيا وألمانيا - قد توصلتا إلى تفاهم بينهما لكي تستولي ألمانيا على أنغولا شرط أن تنازل عن الحقوق التي نالها رعاياها في موزامبيق، ونال هذا الشعور بعض الصحة في تأويلاته لدرجة أن الصحف البريطانية علقت عليه في صفحات افتتاحياتها، بل إن جريدة التايمز قالت إن التفاهم الألماني البريطاني لا يحتوي على شيء من شأنه أن يفسخ التحالف البريطاني البرتغالي ولا يحتوي على شيء يحرم البرتغال من مستعمراتها! وقامت جريدة المانية مشهورة بالتعليق، عندما تقدم وزير المستعمرات البرتغالي إلى برلمان بلاده بمشروع تحسين المستعمرات، فقالت «إن خطط الوزير البرتغالي تستحق الإشادة بها لأنها خطط تدل على حسن النية في المحاولات وسلامة التفاصيل».

أعلنت البرتغال، عندما التحقت بريطانيا بفرنسا وروسيا بالتحالف ضد ألمانيا، على لسان رئيس وزرائها ماكادو أنها لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تتجاهل

تعهداتها تجاه بريطانيا ، وأعلن البرلمان البرتغالي وقوف بلاده بجانب الحلفاء « بكل قوتها وبكل ما يتطلبه الموقف » . ولكن ، مرت فترة طويلة ثمانية عشر شهراً ولم يعرف العالم موقف البرتغال تجاه ألمانيا رسمياً . ويظهر ان الشعب البرتغالي يريد الدخول في الحرب ضد ألمانيا خاصة بعد ان تصادمت القوات البرتغالية بالقوات الألمانية في حدود انغولا . ومن الصعب جداً ان نعرف الحقيقة في البرتغال ، ويلمس المرء شعوراً يختلف بحسب اختلاف الجريدة البرتغالية التي يقرأها وبحسب اختلاف وجهة نظر الشخص البرتغالي الذي يتكلم معه في موقف البرتغال تجاه الحرب ، إلا أن وجهة نظري الشخصية تقول ان مسألة دخول البرتغال في الحرب أو تمنعها منها مسألة سياسية محورها الجمهوريون والملكيون . فالملكيون يحبون الألمان . والحكومة البرتغالية الآن في يد الرجعيين الذين لا يريدون الحرب . فبالرغم من ان هذه الحكومة أرسلت بعض القوات الى افريقيا لمقاتلة الألمان وبالرغم من ان البرلمان أعطى الصلاحيات الكاملة للحكومة لإعلان الحرب - نرى ان السفير الألماني البارون فون روزين لا زال ينال القوة في لشبونة بمقر عمله . ولذا أقدم الجيش البرتغالي على حل البرلمان وفسخ المجالس البلدية . وتعد كل الخطوات التي اتخذت حتى الآن بمثابة ثورة أخرى للمحافظة على النظام الجمهوري القائم في البرتغال . وعلى أي حال أعلنت ألمانيا الحرب على البرتغال في سنة ١٩١٦ ،

ووجدت البرتغال نفسها أمام خطر فقدان مستعمراتها الافريقية،
وأنه قد لا يخلصها إلا تحالفها مع بريطانيا وفرنسا . ومهما بلغت
محاولات البرتغال، رغم دخولها الحرب، للاحتفاظ بالمستعمرات
فإن بريطانيا وفرنسا لن توافقا على السيطرة البرتغالية الكاملة
على تلك المستعمرات .

الفرنسيون وغرب افريقيا والصحراء

تلتقي الامبراطورية الفرنسية بأفريقيا بالمحيط الأطلسي في ستة مناطق ممتدة من الصحراء الكبرى حتى الكونغو . ولا تعدو كل من سيراليون وغامبيا وليبيريا وغينيا كونها امتدادات بسيطة في المناطق الفرنسية . وتحيط المستعمرات الفرنسية الافريقية بكل من ساحل الذهب البريطاني وتوغولاند الألمانية ، بل ان هذه المستعمرات تتسع حتى تحيط بنيجيريا والكامرون وتشرف على خليج غينيا وتقع كل من السنغال وساحل العاج وغينيا والداهومي وغابون ، وهي جميعاً مستعمرات فرنسية ، على مقربة من سواحل الأطلسي . وتمتع جميعاً بسميزات متشابهة في المناخ والاقتصاد ، مثل المستعمرات البريطانية والألمانية المجاورة لها ، ولكنها تمتاز

بوقوعها بقرب بعضها البعض وبامتداد مساحاتها الى قلب القارة الافريقية ، وباتصالها ببعضها البعض من الكونغو حتى أمواج البحر الأبيض المتوسط بدون أي انقطاع أو وجود غير فرنسي فيها. وقد أتمت فرنسا استثمار وفتح مناطق غرب افريقيا في العشر سنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، إلا أن وحدة تلك المناطق وقالبها السياسي لم يتم إلا بمرسوم ١ أكتوبر سنة ١٩٠٢ الذي قسمها الى مايلي:

السنغال ، غينيا الفرنسية ، ساحل الذهب ، الداهومي ومناطق « السنغال وغامبيا والنيجر » . وضمت فرنسا غابون الى افريقيا الاستوائية الفرنسية . وفي سنة ١٩٠٣ أعلنت فرنسا عن تسمية المنطقة الواقعة بين ريو دي اورو الاسبانية والسنغال باسم موريتانيا.

وتعد السنغال أقدم مستعمرة فرنسية يعود تاريخها الى أيام زيتشليو ، وتأسست عاصمتها سانت لويس في سنة ١٤٣٧ على مصب نهر السنغال ، ولكن أهم مدن السنغال اليوم هي مدينة داكار الواقعة في الجهة الغربية على رأس فيردي ويربطها بسانت لويس خط حديدي . أما مدينة سانت لويس نفسها فهناك اتصال لها مع الدواخل الافريقية عن طريق الملاحة النهرية . وقد أسست فرنسا خطوط البرق في سنة ١٩٠٥ وربطت المدن الساحلية الواقعة غرب افريقيا بخطوط البرق الأخرى وأصبحت داكار مركز المواصلات اللاسلكية لأن الخطوط الألمانية والبريطانية تلتقي بالخطوط الفرنسية فيها .

وتتمتع السنغال بتجارة ممتازة مع افريقيا حيث بلغت وارداتها في سنة ١٩١٣ حوالي ثلاثين مليون دولار أمريكي . أما غينيا الفرنسية فتقع بين غينيا البرتغالية وسيراليون البريطاني، وأصبح مينائها كوناكري مركزاً مهماً بعد أن وقّعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية سنة ١٩٠٤ التي تنازلت فيها بريطانيا عن جزر لوس آيلندس لفرنسا . وبعد هذا التنازل تقطعت من عدة نقاط تحققت بعد تلك الاتفاقية في ميدان التعاون الفرنسي البريطاني ، فبعد ذلك امتدت السكك الحديدية حتى وصلت كوروشا على نهر النيجر سنة ١٩١١ وبدأت غينيا الفرنسية منذئذ في عهد جديد . أما ساحل العاج فواقعة بين ليبيريا وساحل الذهب، وتتمتع بأطول ساحل على المحيط الأطلسي وبالمناجزة السهلة مع دواخل افريقيا . وقد اتصل الفرنسيون بهذه المنطقة منذ عهد لويس فيليب عندما كانت الحرب قائمة بينهم وبين الجزائر ، إلا أنهم لم يعلنوا عن سيطرتهم عليها إلا في سنة ١٨٨٣ عندما بدأت الاشاعات تلوح عن نية ألمانيا الدخول في اللعبة الاستعمارية . ومنذئذ بدأ الفرنسيون في التسلل حتى وقعت تامبكتو في أيديهم وعملوا على توصيل هضاب النيجر بهضاب السنغال . وفكر أحد الضباط الفرنسيين الشبان في ذلك الوقت في توسيع المناطق الفرنسية حتى خليج غينيا . وفعلاً بدأ في رحلة استكشافاته واتجه نحو ساحل الذهب وتاه في جبال منطقة كونق لمدة ثمانية عشر شهراً ظهر بعدها في ساحل الذهب وقد رفع

العلم الفرنسي على مناطق شاسعة المساحة بدون أن يخسر
طلقة رصاص واحدة . وها هي مدينة بنجر فيل تحمل اسم
أحد الضباط الشباب وهي الآن محطة كبرى للسكك الحديدية .
وقد أصبح إقليم كونق ، بفضل محاولات بنجر ، من أفضل
المناطق التي عرفت بها الاستكشافات الأفريقية .

وقد لاقت فرنسا عدة عقبات في ساحل العاج في السنوات
الآخيرة واضطرت الى تكبد خسائر مادية لتمويل الحملات
العسكرية التي قامت بها هناك لأن السكان ثاروا في سنة
١٩٠٩ . وقد اندهش القادة الفرنسيون عندما عرفوا ، بعد عملية
تجريد السكان من السلاح ، ان كمية البنادق التي استولوا
عليها زادت عن أحد عشر ألف بندقية ؟ وهنا قام دعاة
الاستيلاء على الصحراء بزيادة قوة حججهم لأنهم يعتقدون
ان السلاح سيستمر في التدفق طالما ان القبائل الداخلية لا
تعترف بالسيطرة الفرنسية وطالما ان الصحراء خارجة عن
النفوذ الفرنسي .

وأصبحت الآن سكة حديد ساحل العاج — كونق حقيقة
واقعة ، وهي تشق مناطق غنية بالمناجم والأخشاب وتربط
ساحل العاج بالسنگال وغينيا الفرنسية . وما على أولئك
الذين « صفروا » أمام فكرة ربط تامبكتو ببقية المستعمرات
الفرنسية عن طريق السكك الحديدية إلا أن ينظروا الخريطة
الآن ليعرفوا مدى العبقرية الفرنسية . وقد ولّى الوقت الذي
كانت تستغرق فيه رحلة من دكاكار الى تامبكتو ثلاثة أشهر وحل

عمله زمن لا تزيد فيه تلك الرحلة عن عشرة أيام ، وولى الوقت الذي استغرقت فيه رحلات الرسميين الفرنسيين من نهر السنغال الى نهر النيجر مدة شهر كامل ، وأصبحت تلك الرحلات لا تستغرق أكثر من يومين فقط الآن .

أما بالنسبة لداهومي فهي عبارة عن شريط صغير يمتد بين التوغولاند ونيجيريا ، ولها شخصيتها الخاصة بها وميزاتها المختلفة عن بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى . فالسنغال وساحل العاج مثلاً تكتسبان أهميتهما من اتصالهما بدواخل افريقيا ومن التنمية الفرنسية في هضاب النيجر ، وتعتمد حياتهما وتقدمهما على بقية أجزاء الامبراطورية الفرنسية في غرب افريقيا ككل ، بل ان السنغال خسرت الى حد ما بفضل دمجها بالمستعمرات الأخرى وكادت ان تفقد شخصيتها .

أما الداهومي فلا زالت ذات اعتبار خاص بها لأنها كانت مملكة قديمة الوجود يسكنها شعب يختلف في أصله عن بقية شعوب المستعمرات الفرنسية الأخرى ، وهي تشبه في صغر المساحة التوغولاند ، ولكنها تختلف عنها في ميزة موانئها لأنها موانئ لا تتأثر بعوامل سياسية من مستعمرات الدول الأوروبية الأخرى وتمتاز بعمق مياهها .

وقد استطاعت فرنسا أن تفسخ سياسة « الباب المفتوح » في مستعمراتها ، تلك السياسة التي دأبت كل من المانيا وبريطانيا على اتباعها وفرضتها على بلجيكا - في الجزائر وتونس وغرب افريقيا عامة ، وتعني سياسة الباب المفتوح هذه

اتباع طريقة فتح المجال أمام الجميع بدون التفريق في اعطاء الاذونات التجارية والامتيازات لهذا دون ذاك . وقد تمكنت بريطانيا من السيطرة على ربع المناطق المنتجة في العالم باتباع هذه السياسة فقط . وان حاولت فرنسا ، بعد انتهاء الحرب الحالية ، أن تزيد رسوم الإيرادات في مستعمراتها فإنها ستجد نفسها في حرب أخرى ضد ألمانيا قبل مضي وقت طويل . وقد تستطيع دولة من الدول أن تحتكر أوضاعاً خاصة بها إن أثبتت أنها قادرة على فرض سياسة استعمارية محكمة تعززها القوة ، ولكننا نشك في ان هناك دولة في العالم تستطيع ، في عصر كهذا العصر من الأسواق الدولية ، ان تحتكر المستعمرات ما لم تمتلك قوة كافية لكفل إبعاد الآخرين من مناطق نفوذها . وقد

رأى الفرنسيون أنفسهم في مركز الحسارة في كل من ساحل العاج والداهومي والمغرب لأن هناك اتفاقيات دولية صريحة تمنع التمييز في التعامل التجاري . ويكفي أن ينظر المرء في تجارة الداھومي حتى يعرف مدى فشل الفرنسيين ضد المزاخمة الألمانية ، ففي سنة ١٩٠٣ ربحت ألمانيا ٤٠٪ من تجارة تلك البلاد ولم تنل فرنسا أكثر من ٢٠٪ منها ، ونقلت السفن الألمانية ٦٠٪ من صادراتها ، واشترى التجار الألمان ٧٥٪ من بذور الزيوت ، واستوردت مدينة هامبرغ الألمانية

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالأصل .

ما قيمته مليون دولار من أخشاب الداھومي . وقد قرأت خلال الشتاء الماضي بينما كنت في الريفيرا الفرنسية في الصحف الفرنسية ما يلي :

« نعود مرة أخرى للفت الانتباه الى طرق وإصرار الألمان على كسب تجارة مستعمراتنا . انهم لم يتوقفوا قط عن جعل مدينة هامبرغ تضاهي ليفربول البريطانية ولم يكتفوا بالأرباح التي يجنونها من تجارتهم ، بل وضعوا علماءهم في المعامل لصنع الصابون والشمع والدهنيات من وارداتهم من المستعمرات الفرنسية وتصديرها الى المناطق الأوروبية بأرخص الأثمان . بل ان أولئك العلماء استطاعوا أن يكتشفوا طريقة يحولون بها فضلات المعامل التي تخصص في تصنيع مواد مستعمراتنا الى علف للحيوانات » .

وقد قرأت هذا المقال وتوقعت أن أجد كاتبه ينصح بني وطنه بدراسة الطرق الألمانية وتقليدها والاستفادة منها حتى يقضي عليها ، ولكني أصبت بخيبة أمل عندما وجدته ينادي بفرض قوانين للحد من النشاط التجاري الألماني في المستعمرات الفرنسية . وزادت خيبة أمني عندما وجدت هذا الرأي ، أو بالأحرى هذا الأفق الضيق ، سائداً بين الفرنسيين .

* من جريدة petit Nigois الصادرة في Nice يوم

١٩١٦/٤/٢٥ .

ودعنا نصدق ما يقوله هذا الكاتب عن التجارة الألمانية حتى نسأل أنفسنا ماذا ستكون نتيجة «الحل» الذي يقترحه؟ سوف يتوقف المنتجون قبل كل شيء لأنهم لا يجدون الأسعار العالية التي تعودوا عليها وسوف يضطرون للتعاون مع تجار لا يعرفون أهمية منتجاتهم ولا يعرفون استغلالها استغلالاً كلياً . وإن دلت العبارة التي اقتبستها أعلاه على شيء فإنما تدل على أن تجار المستعمرات الفرنسية يجدون أرباحاً لهم في التعامل مع التجار الألمان . ومن ياترى سيباب بالخسارة إن فرضت فرنسا قوانين جبرية ؟ إن المستعمرات الفرنسية نفسها ستكون أول ضحية لهذه القوانين .

وقد قسم الفرنسيون السنغال الى أربعة أقاليم تحكم نفسها بإدارة محلية ، وأعطوا الحق للخمسة آلاف فرنسي المقيمين هناك في إرسال مندوب الى البرلمان الفرنسي . أما المستعمرات الأخرى فلم تصل بعد مرحلة الحكم المحلي . ولم يكثُر بها العنصر الأوروبي حتى الآن . ولم تكن محاولات تجار القطن الألمان والبريطانيين في جعل غرب افريقيا مصدراً عالمياً هي المحاولات الوحيدة ، إذ قامت مؤسسة فرنسية ودخلت الميدان وصرفت مبالغ طائلة في خلال العشر سنوات الماضية على هذا النبات الذي ينمو في كل مكان من غرب افريقيا . ويقدر السكان قيمته كل تقدير . ولكن محاولات تشجيع زراعته قد فشلت ، لأن السكان وجدوا التركيز على بذور الزيوت أكثر ربحاً من صناعات الاقطان . خاصة وإن زراعة القطن

تتطلب مجهوداً شاقاً ووقتاً طويلاً في الانتظار حتى تجني أرباحاً ومجهوداً في حصاده وتجميعه والاحتفاظ بحبوه وخزنها للمواسم القادمة . ولا يمكن أن يحاول الزنجي الإفريقي زراعة القطن أو الاهتمام به إلا تحت رقابة الرجل الأبيض المشددة ، ولم يتم حتى الآن تطبيق تلك الرقابة ففشلت بالتالي زراعة القطن .

ويشعر سكان المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا بشيء من القلق رغم التصاق تلك المستعمرات بعضها ببعض ، ويعتقد الفرنسيون أن كل المشاكل التي تنشأ هناك عائدة في أصلها إلى المستعمرات الأوروبية الأخرى . ولذا أعلن الاستعماريون الفرنسيون مراراً وتكراراً أن غامبيا البريطانية تعد شوكة شاذة بالنسبة لهم فقامت بريطانيا بالتنازل لهم عن ياربو تينوا حسب اتفاقية سنة ١٩٠٤ ، كما وعدت بمزيد من التنازلات في المستقبل إن وجد الفرنسيون أنفسهم يريدون الاتصال بالمحيط الاطلسي من هناك . وتقدم الفرنسيون ، بعد عقد الاتفاقية بستين ، بمشروع للتنازل عن نيوهيرايديز وسانت بيير مقابل غامبيا لأنهم يعتقدون أن بريطانيا لن تستفيد منها بشيء . وفي سنة ١٩١٢ تقدموا بمشروع مماثل إلى ألمانيا للحصول على التوغولاند مقابل تنازلات سياسية ما . وقد فهمت من مصادر موثوق فيها أن فرنسا أقدمت على الاتصال بألمانيا في هذا المجال بعد أزمة أغادير ، لكن بريطانيا وقفت ضد الخطوة لأنها لم توافق على التعويضات

التي فوت فرنسا اعطاءها لألمانيا .
أما موريتانيا فهي منطقة قائمة بذاتها ، كما رأينا سابقاً ،
منذ سنة ١٩٠٣ عندما أعيد تخطيط المناطق الفرنسية ،
وأعلنت فرنسا الحماية عليها في سنة ١٩٠٩ عندما قررت
الاستيلاء على مراكش . ولكن حدودها الشمالية بقيت بدون
أي تخطيط . ولم تستطع فرنسا أن تجمع الضرائب من
سكانها البدو . وتقع خامس المستعمرات الفرنسية بين
موريتانيا والمستعمرات الساحلية ، ويعود تاريخ تلك « المستعمرة »
الى سنة ١٩٠٢ عندما صدر المرسوم الذي ذكرناه سابقاً
وأعلن عن « مناطق السنغال - غامبيا والنيجر » ، ولكن
التسمية تغيرت لأسباب إدارية وعسكرية الى مستعمرة
« النيجر والسنغال العليا » . وهذه المستعمرة تعد غريبة
بين جميع المستعمرات الفرنسية والعالم كله ، إذ أنها تلتصق
بالمستعمرات الفرنسية البريطانية جنوباً وغرباً وتلتقي ببحيرة
تشاد شرقاً وتمتد حتى بلاد الطوارق في الحدود الطرابلسية
الجنوبية . وهي تحتوي على هضاب نهر السنغال العليا وثنائي نهر
النيجر وورقة واسعة من الصحراء الكبرى ، وتبلغ مساحتها
ثمانمئة ألف ميل مربع لا يسكنها إلا ستة ملايين من الافريقيين
وعدد قليل جداً من الأوروبيين .

وتكاد المساحة التي استولت عليها فرنسا أن
تعادل ربع القارة الافريقية ، ولا تعد المناطق الاسبانية
بالمغرب وغينيا البرتغالية وغينيا البريطانية وسيراليون وليبيريا

- بزوجهما الذين يعيشون بإدارتهما - والتوغولاند أكثر
 من نقطة ماء في محيط خضم . ولكن الاستعماريين الفرنسيين
 يتألمون من الوجود البريطاني في نيجيريا والوجود الألماني في
 الكامرون لأنهم يعتقدون ان ذلك يسبب اضطراباً في «الارث»
 الفرنسي الواقع وراء ظهر «المتطفلين» الإيطاليين بطرابلس .
 وفعلاً استطاع الألمان منذ اتفاقية سنة ١٩١٢ التي تم بها
 تعديل الحدود أن يخلوا «استمرار» المستعمرات الفرنسية .
 ويعلق الفرنسيون الأمل على إلغاء المواقع الألمانية في اتفاقيات
 سنة ١٩١٧ . وقد ارتكبت فرنسا أكبر خطأ قبل ثلاثين
 سنة عندما تركت البريطانيين يتمركزون في مصاب نهر
 النيجر والاستيلاء فيما بعد على حوالى ثلث هضابه . وعادت
 فرنسا لارتكاب خطأ آخر بعد أن نظمت شؤون مستعمرات
 غروب إفريقيا . وسمحت لبريطانيا بالاستيلاء على أراضي
 دويلات الهوسا عن طريق بورنو وبحيرة تشاد . ولا يستغرب
 المرء طبعاً من دقة المناورات البريطانية لأن بريطانيا امتلكت
 خبرة واسعة في الشؤون الاستعمارية وركز رجالها على انتقاء
 المناطق المربحة فقط . وقد قال اللورد سالزبيري مرة :
 « تأخذ فرنسا الصحارى الإفريقية وطرق القوافل الشمالية
 وشلالات نهر النيجر والقيافي القاحلة التي لا ماء فيها سوى
 الرمال ، وتأخذ بريطانيا سكوتو وبورنو والأجزاء الصالحة
 للملاحة من الأنهر والهضاب الحصبة الزراعية » . ولا يعني
 هذا ان فرنسا لم تنل شيئاً مريحاً أبداً . بل بالعكس لقد

بدأت قبل بدء الحرب في جني الثمار والأرباح ، وتضاعفت
ميزانيات مستعمراتها ، ووصلت تجارتها ٥٦ مليون دولار
سنة ١٩١٣ ، وبلغ طول السكك الحديدية بها ثلاثة آلاف
كيلومتر ، وفوق كل هذا فإن أفريقيا الغربية الفرنسية تعد
مدرسة لتدريب الجيوش الفرنسية . وبنفس الوقت مصدراً
للجيوش . وتستطيع فرنسا أن تغطي ضعفها البشري ضد
المانيا بتجنيد الافريقيين ، ولكي كرجل انكلو - سكسوني
الأصل لا أستطيع أن أخفي احتجاجي ضد استعمال السود
لقتل الجنس الأبيض ، إلا انني أتغاضى عن هذا الاحتجاج
لأنني أعرف ان الحل الوحيد الذي كان أمام فرنسا في سنة ١٩١٤
عندما وجدت نفسها أمام الغارات الالمانية هو استعمال الأفارقة .
وقد جاءت بهم من كل مكان من الجزائر وتونس والسنغال
ومراكش ومن الصحارى وأثبتوا أنهم رجال أبطال يدافعون
عن فرنسا .

فرنسا والتسلل لأواسط افريقيا

تقع بحيرة تشاد في منتصف القارة الافريقية بالضبط ، وهي تقابل طرابلس وداكار وباب المندب وخليج عدن . وأصبحت في النصف الأخير من القرن التاسع تمثل الأحلام الفرنسية لأنها حلقة وسط تلتقي فيها جميع خطط الفرنسيين للسكك الحديدية بأفريقيا مثلما كانت الأحلام البريطانية في مخطط انشاء سكك حديد رأس الرجاء الصالح - القاهرة . ولكن الفرنسيين شغلوا أنفسهم واستنفذوا طاقاتهم في المناطق الفقراء من أواسط افريقيا ، بينما انصرف البريطانيون الى التخطيط حسب الواقع وركزوا على الاستيلاء على جمهوريات جنوب افريقيا الغنية . ولمس الفرنسيون خيبة الأمل عندما غزا كيتشنر السودان لأنهم توسعوا آنثذ حتى وصلوا الفاشودا

ورفعوا علمهم عليها ، وأتت بريطانيا وطالبتهم بإنزال ذلك العلم حالاً . ولم يكن أمام فرنسا إلا اختيارين : إما إنزال علمها فوراً أو الدخول في حرب ضد بريطانيا في وقت كانت فيه جولة النصر في استعمار افريقيا في صف الأقوى سلاحاً . وقد ركزت بريطانيا حجتها على أساس ان المناطق المصرية تمتد حتى هضاب النيل ، وان مصر لم تترك تلك المناطق إلا مؤقتاً بسبب الاضطرابات التي قادها الدراويش . ولم تصمد فرنسا في موقفها وخسرت الجولة ضد بريطانيا وحملت عار الانحدال . ووقعت اتفاقية بخصوص السودان نالت بها تبيستي وبوركو ووادي وتشاد ، وأصبحت بريطانيا المالكة بدون منازع للجزء الشرقي من صحراء ليبيا وكافة مناطق نهر النيل .

وتم التوقيع في سنة ١٨٩٩ على معاهدة السودان التي كانت معاهدة معقولة في شروطها . ولو نظر المرء على أساسها في مسألة بقاء بريطانيا في مصر بصفة مستديمة لرأى ان الاستيلاء على السودان كان أمراً ضرورياً جداً للمحافظة على الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر ، ولرأى ان موقف كيتشنر ضد الفرنسيين في الفاشودا كان موقفاً منطقياً . ولكن فرنسا كانت آنئذ ضد البقاء البريطاني في مصر ووعدتها بريطانيا بالانسحاب منها وأمنت فرنسا بالوعد حتى عرفت أخيراً انه كان مجرد خداع بريطاني ، كالعادة . وقد عرفنا سابقاً ان المستعمرات الفرنسية في غرب افريقيا

قسّمت إدارياً حسب مرسوم سنة ١٩٠٢ ، ولكن الفرنسيين لم يستطيعوا أن ينسقوا نصفهم قبل سنة ١٩٠٦ عندما قسّموا الكونغو الفرنسي الى أربع مقاطعات هي الغابون ، والكونغو الأوسط ، واوبانغي شاري ، ومنطقة تشاد العسكرية . وعرف الكونغو الفرنسي منذ سنة ١٩١٠ باسم افريقيا الاستوائية الفرنسية . وتقع الغابون على شواطئ المحيط الأطلنطي جنوب خليج غينيا . ويشق نهر غابون ، الذي اشتقت المنطقة اسمها منه ، جزءها الشمالي . وتقع مدينة ليبرفيل عند مصبه تماماً . ويعد نهر اوفوي أكبر الأنهار بها وهو يصب في خليج نازاريت . وتعد الغابون ، كأي مستعمرة أخرى من المستعمرات الفرنسية في غرب افريقيا ، من مناطق « الارث » الفرنسي الذي اكتسب منذ عهد لويس فيليب . أما مستعمرة الكونغو الأوسط فتحتل المناطق الواقعة شمال نهر الكونغو وتحاذيه لمسافة مئات الأميال ، وعاصمتها تعرف باسم برازافيل نسبة الى الرحالة الفرنسي الذي وصل تلك المناطق قبل خمس وثلاثين سنة ووقف ضد ستانلي ومنعه من احتلالها . ولما اشتدت أزمة أغادير تنازلت فرنسا لألمانيا عن قطعتي أرض واسعتين جداً في سنة ١٩١٤ وتسيبت بهذا التنازل في فصل اتصال مستعمراتها ببعضها البعض من السودان حتى مياه الأطلنطي . وتتكون المستعمرة الثالثة وهي اوبانغي شاري من مناطق واقعة شمال نهر الكونغو البلجيكي وشرقي الكمرون وغربي بحر الغزال .

ويكون نهر اوبانغي الحد الطبيعي بينها وبين المستعمرة البلجيكية في الكونغو . وتم تأسيس عاصمة اوبانغي في الجهة التي ينحني منها نهر اوبانغي وسميت تلك العاصمة باسم بانغوي . وتعد منطقة تشاد العسكرية رابع المستعمرات في افريقيا الوسطى الفرنسية ، وهي نقطة اتصال بين بقية الأجزاء وامبراطوريتها ونالها فرنسا في معاهدة سنة ١٨٩٩ . واستولت فرنسا في سنة ١٩٠٣ على كانيم . وقبل سلاطين واداي بعد ذلك الحماية الفرنسية . وتعد واداي من أكبر المناطق التي تلت عنها بريطانيا لفرنسا ، وهي تقع بين بحيرة تشاد ودارنوي . أما بوركو وتبسي فتقعان بين الصحراء الكبرى والصحراء الليبية جنوب شرق طرابلس . وأرسل الفرنسيون عدة حملات عسكرية منذ احتلالهم لمدينة «ابشير» أكبر مدن واداي ، للقضاء على المعارضة القائمة في الصحراء ضدهم .

ولم تسلم الإدارة الفرنسية في هذه المستعمرات من الانتقاد لأنها أهملت شؤونها . واتبعت سياسة التمييز في الأمور التجارية . واشتكى الرعايا البريطانيون الى وزارة الخارجية البريطانية ضد المعاملة الفرنسية . وتكونت لجنة للتحكيم . وقد ترأس برازا في سنة ١٩٠٤ لجنة للتحقيق وتحويل في المستعمرات الفرنسية الاستوائية ، ولما اطلع على أحوال تلك المستعمرات أعلن عن أسفه وندم على استكشافه لتلك المناطق ومات بأفريقيا محمواً . وها هي فترة خمسين سنة قد مرت على تأسيس

مدينة ليبرفيل ، ولكن لا يوجد بتلك المدينة أي سبل من
سبل المواصلات ولا يتعدى عدد الأوروبيين المقيمين بها
ستين رجلاً وخمسين نساء ، ولم يبق من السكان المقيمين
بالسواحل إلا عدد بسيط اذ وقع جلهم ضحية لغدر وتآمر
الأوروبيين . وأعلن سكان غابون الأفريقيون ان الشركات
ترفع باستمرار أسعارها على الحاجيات التي تباعها لهم وتطالب
بكميات كبيرة من المطاط مقابل تلك الحاجيات . وقد
قابلت لجنة برازا الأفارقة وجاء في تقريرها ان الشركات
تستولي على العمال الأفريقيين دون أن تعلمهم الى أين هم
ذاهبون ، وتخبرهم عادة ان مدة عملهم سنة واحدة ولكنهم
سألونا عندما اتصلنا بهم كم « قرأ » سيقون في عملهم الشاق
المتعب وعلى غذائهم التعيس .

وقد مات دي برازا في داكار وهو في طريقه عائداً الى
فرنسا ، وكتب أحد رفاقه قائلاً : « ان الكتاب الذي
يجب أن يقرأه المرء متى حل بالكونغو الفرنسي هو جحيم
دائتي ، ولن أنسى مدى حياتي اني رأيت بأمر عيني جحيماً
بمعنى الكلمة . وقد رأى المسيو دي برازا بنفسه إدارة عفنة
ههما فرض أشنع وأثقل الضرائب وتخويف الأفارقة من
مناطقهم التي يصلها الأوروبيون ، ورأى شركات الامتيازات
وهي تعمل على اقامة استرقاق من نوع جديد وتفرض
على الأفريقي أشق الأعمال بأزهد الأثمان بدل ملاطفته
وجذبه للعمل بدفع الثمن الذي يستحقه ، كما رأى الرسميين

وقد انخطوا أحياناً الى مستويات لا تقل عن مستويات الغجر
الزنوج . وشعر دي برازا بالألم مما رأى ومات وهو يقول :
« يجب ألا يصبح الكونغو الفرنسي مثل الكونغو البلجيكي » .
وقد حاکمت فرنسا في سنة ١٩٠٥ اثنين من الرسميين
الفرنسيين في مدينة برازافيل ، ونسبت لهما تهماً خطيرة منها
قتل الافريقيين عمداً . واعترف المتهمان وهما المسيو توك
والمسيو قود بارتكاب الجرائم . وقال توك « لقد ارتكبنا
المذابح في سبيل استمرار العمل » . ومن المعلوم ان التهم
التي نسبت الى توك هي قتل أحد العمال الذين رفضوا رفع
حمل ثقيل ، وقتل زعيم أحد القبائل ، وإغراق عامل آخر
برميّه في الشلالات . أما تهم قود فقد كانت خطيرة مثل
التهم المنسوبة الى توك . وكان من بينها رمي امرأة افريقية
في النهر وضرب الأطفال والنساء . كما غلى رأس أحد زعماء
القبائل ثم فرض على خادمه شرب مائه . واجتمعت المحكمة
الفرنسية ولم تستطع اثبات أي دليل لأن الدكتور كيورو
العالم النفساني المتخصص في دراسة الزنوج شهد على ان
« شهادة الزنوجي لا تضمن بأي حال ايات الحقيقة » ،
إلا ان المحكمة استطاعت أن تحكم على المتهمين بعد أن
شهد البيض بأنهما فجرا أصابع من الديناميت في رأس
أحد الافريقيين وصدر عليها حكم لمدة خمس سنوات سجن .
ورغم ضعف مدة الحكم ثارت ثائرة أوروبيي برازافيل لأنهم
لم يستطيعوا أن يقبلوا حقيقة أن للزنوج حقوقاً أيضاً .

ويجب أن أذكر حقيقة واحدة وهي أن جميع ما حدث لم يرتكب على أيدي القوات الفرنسية وإنما ارتكبه المدنيون الفرنسيون لأن الجيش الفرنسي يضم خيرة الرجال . وقد يتساءل البعض لماذا يذهب أفضل رجال فرنسا الى العمل بالجيش بينما يختار أقلهم العمل بالخدمة المدنية ، والجواب ليس صعباً هنا . وقد اعتدت أن أطل من نافذة مكتبي لأرى أربعة أطفال يلعبون بالرمال ويساعدون أطفالاً آخرين في حفر خندق على الشاطئ . ولاحظت ان القصة كلها تعاد في حركاتهم وحبوبتهم ، وأخبرتني أمهم ان والدهم قد مات في معركة مارن وقالت « لقد ولد زوجي لمحاربة الألمان وقضى حياته كلها يتعلم فن القتال » . وفهمت ان الجيش الفرنسي لم يذهب لأفريقيا لارتكاب الجرائم وإنما اذهب اليها ليتعلم فن القتال استعداداً ليوم الدفاع . ومن المعروف عن رجال الطبقة العالية الفرنسية انهم لا يحبون السفر الى الخارج ما لم يكن هناك سبب مهم .

أوروبا والمغرب قبل مؤتمر الجزيرة الخضراء

لقد بقي أقرب الأجزاء الأفريقية إلى أوروبا حتى بداية القرن العشرين أكبر المناطق تأخرًا حضاريًا وأبعدها عن المعرفة ، وهذا الجزء هو المغرب الذي عاش بسبب تزاخم القوى الأوروبية خارج « مناطق النفوذ » حتى صفت بريطانيا وفرنسا خلافتهما في اتفاقية سنة ١٩٠٤ المشهورة . واستطاعت فرنسا أن « تأخذ » المغرب في المدة الواقعة بين سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩١٤ وهي المدة التي مرت فيها أوروبا من أزمة إلى أخرى حتى اندلعت في نهاية المطاف الحرب العالمية الأولى . وكان المحتمل جدًا أن تبدأ هذه الحرب ، حتى بدون أزمة المغرب كإحدى العوامل ، لأسباب تجارية وسياسية وحقد كامن بين دول أوروبا ، إلا أنه لولا تلك

الأزمة لأمكن تغيير دفة الحرب واشكال التكتلات الأوروبية .
وقد لا يجد دارس التاريخ أمامه أي وسيلة يعتقد بها ان
هناك سبيلاً آخر بدل الحرب ، ولكنه بنفس الوقت يجد
أمامه دليلاً واضحاً في التاريخ الحديث على انه لا يمكن أن
يتكهن المرء تكهنات إيجابية عن أي شيء، وخاصة من مسائل
تحالف الدول بين بعضها البعض أو عدائتها ضد بعضها
البعض . وليس هناك دليل أفضل من المشكلة المراكشية .
لقد تحالفت بريطانيا وألمانيا في العمل على معاكسة فرنسا في
المغرب في بداية القرن العشرين . وكانت بريطانيا أثبتت
موقفاً من ألمانيا في معارضتها لمحاولات فرنسا لنيل «المفتاح
الثانية» مثلاً حدث بتونس ، وعبرت مرات عن نيتها
في ضرورة الاحتفاظ بحكم الشريفين في المغرب مهما بلغ
الثمن . ولم يختلف ما قاله الامبراطور وليام في طنجة سنة
١٩٠٥ وما قالته الصحف الألمانية عن ما جاء في خطاب
العرش التي ألقته الملكة فيكتوريا وما قالته الصحف البريطانية .
ويكفي أن يقرأ المرء ما جاء في صحف خمس عشرة سنة
مضت ليعرف الحقائق ويستغرب ما كان جارياً .
وقد يلاحظ القارئ اني أعبر عن إعجابي هنا وهناك
في الفصول القادمة بالادارة الفرنسية في المغرب وبالادارة
البريطانية في مصر وسياستهما لأنني أعتقد ان وقوع هذين
البلدين في قبضة هاتين الدولتين كان أفضل من بقائهما بدون
احتلال . إلا اني أقول بنفس الوقت اني لا أطيق الانحراف

عن الحقيقة في تسجيل التاريخ ولا أعترف بعبداً الانحياز في صف الصديق وإدانة العدو في كل خطوة من خطواته . واني أو من تمام الايمان اننا لن نرى سلباً دائماً ما لم نعترف ان الطبيعة الانسانية هي نفسها في كافة أنحاء الأرض ، وان ما حدث وجاء بنتائج تختلف لم يكن نتيجة لتأثيرات خاصة فرضت نفسها في حالة معينة أو على أمة معينة . لقد انتهت مشكلة الفاشودا وانسحبت فرنسا وركزت جهودها على تنفيذ برنامجها الافريقي لكي تنال « المفتاح الأخرى » التي لا زالت مفقودة ، ولم تلاقِ فرنسا معارضة شديدة في محاولاتها للسيطرة على الجيش المغربي والاستيلاء على أحد الموانئ إلا بعد البعثة الدبلوماسية البريطانية في المغرب ، ولم تلعب البعثة الألمانية إلا دوراً ثانوياً . ولكن التعاون بين بلديهما في الوقوف ضد فرنسا كان واضحاً . ورحبت بريطانيا بمساعدات ألمانيا للمغرب رغم أنها كانت مصممة على ألا تسمح لأي منافس بالسيطرة على جبل طارق . وكانت ألمانيا تعتقد ان الوقت قد حان لكي تكفي بريطانيا بالسيطرة على مصر ومالطا وجبل طارق . وكانت فرنسا مخلصه النية في نظرتها للمغرب لأنها تريد له التقدم والتحضر . ووقفت ألمانيا وبريطانيا ضد محاولات المغرب نفسها وفرنسا الزامية الى تحسين الأوضاع في الأراضي المغربية . ولم تختلف السياسة البريطانية هناك قبل سنة ١٩٠٤ عن السياسة البريطانية المتبعة في إيران وتركيا . لقد حاولت

المغرب أن تطور نظامها السياسي والاقتصادي ولكن بريطانيا عارضتها لأسباب أثنائية بحثة ، ولا يمكن لأي كان أن يفند هذه الحقيقة، ففي سنة ١٩٠٤ اتصل وزير السفارة البريطانية بالسلطان — وهو صديق شخصي له — ونصحه برفض التعاون الفرنسي ، ولكن ذلك الوزير انقلب فيما بعد ونصح السلطان بأن يفعل ما يطلب منه الفرنسيون . وهذا ما فعله الوزير البريطاني في ايران في سنة ١٩٠٧ فيما يتعلق ببروسيا . ويعود تاريخ الأسرة المغربية الحاكمة الى سنة ١٦٦٠ عندما كونها رشيد، أحد الأشخاص الذين يجري في عروقهم دم الرسول. وقد وطم رشيد نفسه في جنوب المغرب وأخضع لسيطرته قبائل الريف ووجدة وأسس عاصمته في فاس . واختفى الوجود العثماني من المغرب منذ أن بدأت سيطرة رشيد على وجدة . ولم يتمتع رشيد في يوم من الأيام بالسيطرة على جميع أنحاء المغرب ولم يتمتع بتلك السيطرة أي من الذين تولوا الحكم بعده . ولا يستطيع المرء أن يفهم ما جرى حديثاً في المغرب ما لم يفهم طبيعة الحكم في امراطورية الشريفيين ، تلك الطبيعة التي تتكون من ثلاثة مفاهيم :

- ١ - تعتمد سلطة السلطان على اعتراف الزعماء الدينيين الذين هم أيضاً من سلالة الرسول .
- ٢ - مفهوم الدولة ليس مفهوماً جغرافياً ، بمعنى ان السلطان يحكم القبائل ليس المناطق .

٣ - لا تعترف كل القبائل بالسلطان ، بل ان بعضها لم يعترف به مطلقاً مدى الحياة . وتنقسم المغرب الى جزئين هما المخازن والسيبا . ويعترف أهل المخازن بسلطة السلطان ، ولكن السيبا يرفضونها ، ولكن أتباع هذين الجزئين ممتزجان في جميع أنحاء المغرب .

ويتضح للمرء متى عرف هذه الحقائق مدى سخافة المحاولات الألمانية البريطانية للمحافظة على المغرب حتى « لا تفقد استقلالها » ، بل وسخافة الادعاءات الفرنسية القائلة ان السلطان هو المسؤول عن الاعتداءات التي تقوم بها القبائل في المناطق التي نراها نحن على الورق ونسميها خرائط . وقد استطاع سلطان البلق ، قبل أن تبيع بريطانيا امبراطوريته لفرنسا ، ان يتلاعب بتعارض القوى ضد بعضها البعض ويحافظ على شكل سيادته الشاذ . ولما نالت فرنسا حرية التصرف في المغرب وقفت وراءها بريطانيا ضد المحاولات الألمانية ، ولم يجد السلطان بداً آنئذ من مواجهة حقيقة ضرورة السيطرة على مغرب « جغرافي » ، وطلبت منه فرنسا الاعتراف بالمسؤولية عن تصرفات القبائل التي لم تعترف بسيطرته .

وقد سبق لفرنسا واسبانيا أن دخلتا الحرب ضد المغرب في القرن التاسع عشر ؛ ولكن بريطانيا كانت دائماً ضدتهما

وتمنع التدخل منها، لانتهاء حالة الفوضى السائدة فيه. ولم يصبح موضوع المغرب قضية دولية إلا في سنة ١٨٧٠ عندما قررت كل من بريطانيا واسبانيا الدعوة لانعقاد مؤتمر مدريد حتى تمنعاً فرنسا من اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية حدودهما الجزائرية ضد الغارات الآتية من المغرب. ووقف المندوب الالماني في ذلك المؤتمر بجانب فرنسا، ولكن الوفد البريطاني كان معارضاً، بالطبع، واضطرت فرنسا للتنازل عن حقوقها التي ضمنتها لها اتفاقيات دولية للتدخل في المغرب. ووضع منذ ذلك المؤتمر موضوع المغرب في الميدان الدولي، وكان محور الدبلوماسية البريطانية هو ألا تتمكن فرنسا أو اسبانيا من السيطرة على بقعة مقابل جبل طارق. وأصرت بريطانيا دائماً على أن تتعهد اسبانيا وفرنسا بألا تقيم أي منها قلعة محصنة في المغرب مقابل ذلك الجبل. ومن هنا يتضح للقارئ مدى صحة القول القديم المأثور وهو ان القوة هي التي تحمي الحقوق وتحفظها، لأن بريطانيا قائمة في الأراضي الاسبانية بجبل طارق ولكنها لا تريد اسبانيا أن تنافسها في أي بقعة أخرى. ولا ننسى ان بريطانيا استولت على ذلك الجبل بقوة السلاح، وهي محتفظة به اليوم بقوة السلاح أيضاً وستبقى به طالما بقي سلاحها قوياً. وتستطيع بدون شك، أن تمنع الآخرين من السيطرة على الجهة المقابلة له في افريقيا. ولا ننسى أيضاً ان موقف بريطانيا قد بدأ منذ سنة ١٨٤٤ عندما منعت فرنسا من إعلان

حمايتها على المغرب وعادت مرة أخرى للوقوف في نفس
 القضية ووقفت ضد اسبانيا ومحاولات حمايتها ، ولا ندع
 أي مجال للشك في ان بريطانيا كانت في كلا الموقفين
 مستعدة للدخول في الحرب لو لم تدع هاتان الدولتان .
 هذا كله في نفس الوقت الذي كانت فيه السياسة البريطانية
 نفسها تحاول السيطرة على المغرب وإعلان الحماية عليه .
 ومرة أخرى نعود فنقول ان بريطانيا كانت مستعدة لاستعمال
 السلاح في سبيل نيل قصدها . ولكن العلم البريطاني لم يزفر
 على المغرب لسبب واحد وهو ان السير إيفان سمث لم يستطع
 إقناع والد السلطان الحالي بقبول الحماية البريطانية . وفضلت
 الوزارة البريطانية ألا تقدم على القوة لأنها لم تر في المغرب
 أي شيء مهم من ناحية المصادر الطبيعية يستدعي الاستعجال
 في انهاء سيطرة السلطان وفرض الانحاء عليه .
 ووصلت قضية المغرب في المجال الدولي قمتها في سنة
 ١٩٠٤ عندما احتلت فرنسا تطوان الواقعة على شمال الصحراء
 في منطقة لم تكن معروفة الحدود فيما يتعلق بوقوعها تحت
 سيادة المغرب أو الجزائر . ويكفي أن ينظر المرء في خريطة
 الامبراطورية الفرنسية الاستعمارية ليعرف التخطيطات الفرنسية
 الرامية الى التسلل نحو السنغال والنيجر ، ثم يستخلص مدى
 أهمية المنطقة بالنسبة للشؤون الادارية الجزائرية - ويجد نفسه
 أمام حقيقة ان فرنسا لم تكن بأي حال تتحرج بسلطان
 مراکش . ولكن الظروف القائمة آنذا دفعت بعض أعداء

فرنسا « للهمس » في أذن السلطان عبد العزيز . وشاءت الصدفة أن يتم اغتيال أحد المستوطنين الفرنسيين في وهران في سنة ١٩٠٢ . وبعثت فرنسا على أثر هذه الحادثة انذاراً إلى سلطان المغرب وباخرتين من الاسطول الفرنسي ، ورضخ السلطان للأمر الواقع ووقع اتفاقية في شهري ابريل ومايو سنة ١٩٠٢ ، ووافق بذلك على أحقية فرنسا في التدخل في الأمور الداخلية المغربية . وأصبح منذ ذلك الوقت التعاون قائماً بين الإدارة الفرنسية وسلطات المغرب عن أمور الحدود الجزائرية المغربية والأمن العام والتجارة والجمارك في تلك الحدود . ولكن غارات القبائل تكررت من المغرب — اما لأن السلطان لم يستطع السيطرة عليها أو لأنه شاء تلك الغارات . واتضح لفرنسا ان المغرب لا تستطيع الإبقاء بوعودها فقام جوناوت ، الحاكم الفرنسي بالجزائر ، بإعطاء الأوامر للعقيد لواتي لكي يقوم في سنة ١٩٠٣ بتصفية منطقة وهران الداخلية من العناصر المهاجمة ولضمان أمن واستقرار الحدود الجزائرية . ونفذ ذلك العقيد خططه ، وأظهر دبلوماسية وتخطيطاً رائعاً ، ونال شهرة عظيمة وتحصل بفضل حنكته على كرسي شرف في الأكاديمية الفرنسية ، ورفق إلى رتبة جنرال في الجيش الفرنسي ، وكلف منذئذ بأن يكون المخطط لتحويل المغرب إلى منطقة فرنسية .

ولم تطلب فرنسا شيئاً مستحيلاً من المغرب منذ سنة ١٩٠١ لأن مطالبها كانت تنحصر في أن يسيطر السلطان

على القبائل التي كانت تقلق راحة أمن حدودها الجزائرية
أو أن يترك لها حرية اتخاذ الخطوات العسكرية الضرورية
للحد من غارات تلك القبائل . وتناقش فرنسا المسألة قائلة
ان للمغرب مفهوماً جغرافياً فيجب على حكومته أن تتحمل
مسؤولية ما يجري في حدود ذلك المفهوم ، أما ان كان
السلطان لا يسيطر بالمفهوم الجغرافي وإنما يسيطر بالمفهوم
القبلي - أو بمعنى آخر انه مسؤول عن تصرفات المخازن
فقط - فهذا يعني ان فرنسا لا تمس سيادته لا من قريب
أو بعيد عندما تقوم بردع القبائل التي لا تعترف له بالسيادة .
ومهما تعددت المشاكل التي تلاقىها فرنسا في المغرب فإن
مصدرها كان واحداً وهو وجود كل من كاوماكلان، وهو
مغامر إيرلندي يقبض من وزارة الخارجية البريطانية ويعمل
لها ، والمندوب الدبلوماسي البريطاني .. لأنهما يعملان ضد
المصالح الفرنسية ويرتبطان بسلطان المغرب بصلة قوية .
وطالما بقي هذان الرجلان هناك وساعدهما المندوب الدبلوماسي
الألماني فسوف تظهر فرنسا أمام العالم - بل وأمام شعبها -
على أنها المعتدية الآثمة ضد دول إسلامية مستقلة ضعيفة .
ومن المعروف ان السلطان عبد العزيز رجل جاهل وضعيف
العقلية ، ولا قوة له ، ولكن كان بإمكانه أن يبقى في
كرسي الحكم معتمداً على ولاء رجال الدين وعلى ما يتحصل
عليه من المخازن من دخل زهيد . ولكنه لم يكن بمستوى
عقلي رفيع حتى يفهم المؤامرات الأوروبية وتخطيطاتها ، إذ

انهمر العملاء الأوروبيون على المغرب ورشوا اخوته وأقاربه
وحرصوهم للثورة عليه . وقامت البعثات الدبلوماسية بدفع
المال الى وزرائه وحاشيته وطلبوا منهم التهجيم على سياسته
والاغارة على رعايا اسبانيا وفرنسا وخطف رعايا اوروبا
الآخرين . وباختصار ، لم تترك البعثات السياسية الأوروبية
حتى أحط الوسائل إلا واستعملتها في مناوراتها حتى أوقعت
السلطان في فخها وديونها وتلاعباتها السياسية ، وآلت به لأن
يكون مثل الخديوي اسماعيل في مصر . وتجاوب هو مع
التعاضم والبذخ والرفاهية ونال الأوروبيون أحد الأسلحة
للتدخل في الأمور المغربية . والأسوأ من هذا كله هو ان
سلطان المغرب لم يستفد استفادة حققة ، ولم يفد بلاده من
الأموال التي استدانها ، فلم يبن سكة حديدية واحدة ، ولم
يصلح ميناء ، ولم يفتح أي طريق ، بل لم يفكر قط في
مشروع ما . ومن المضحك أن نعرف ان أحد المغامرين
الأوروبيين علّمه التصوير ، وتعلّق هو بهذه الهواية ، وبدأ
بشترى الأفلام بالآلاف في مرة واحدة ، وآلات التصوير
بالمئات في كل دفعة ، ولم تزد عدد الصور التي أخذها
عن لقطات تافهة قرر بعدها التوقف عن هذه الهواية بعد
أن عرف انها هواية باهظة حتى على جيوب السلاطين .
وأجب البيانو بعد هواية التصوير وأخبره رجاله ان آلة
الموسيقى هذه لا تباع إلا « بالدزينة » وثمان الواحدة منها
لا يقل عن ألف وخمسمئة دولار . ثم تعلق بالصور المتحركة

وبعث عملاءه الى كل بقعة لجمع «أفضل» الأفلام له من
أوروبا. ودعا مرة أحد «أصدقائه» ليرى فيلم تنويج الملك
إدوارد في كنيسة وست منيستر ، وذهب الصديق معه ورأى
ما رأى : لقد كان الفيلم عبارة عن صور متحركة من
الدرجة الثالثة لا معنى لها ومشله ممثلون بأرخص الطرق .
وشاعت الصدق أن يلتقي مرة وهو مسافر الى طنجة برفقة
من الجمال معبأة بالبيانوات التي طلبها في آخر مرة من
طلباته ، وكان المطر ينهمر وأصر على إنزال واحد منها ،
وتم إنزاله ولعب عليه مغنياً « لا ... لا لا ... لا لا لا » !
ووصلت بداية نهاية الحكم في المغرب في سنة ١٩٠٢ ،
إذ قام بوحارة بثورة ضد السلطان واستطاع أن يسيطر على
القبائل .. لأنه ادعى انه كان محمداً - أخ السلطان نفسه .
وتجاوبت القبائل معه لأنها كانت تعرف ثلاعب الأوربيين
وما يدبرون ضد بلادها . وأعلن بوحارة ان سياسته ستقف
ضد الأوربيين وان عبد العزيز قد فسخ أحقيته في الحكم
بتأمرة مع القوى الأوروبية . ولا نستطيع أن نستبعد أو أن
نؤكد ان فرنسا كانت وراء حركة بوحارة ، وسواء كانت
أو لم تكن فإنها وجدت الفرصة بتلك الحركة لارسال عرض
الى السلطان لكي تتدخل بقواتها لانهاء الثورة ضده . ولكن
العملاء البريطانيين والألمان نصّحوا السلطان برفض العرض ،
وفعلوا رفضه . وبلغت الفوضى في المغرب أوجها في سنة ١٩٠٣
وانتشر العصيان في كل مكان ، ولكن السلطان بقي في

الحكم، أولاً: لأن معارضييه لم يكونوا متحدين، وثانياً لأنه اقترض الأموال ورشى الزعماء الدينيين ، وحان الوقت لدائيته فتقدموا عندئذ عن طريق بعثات بلدانهم السياسية * مطالبين بأموالهم . واعترفت اسبانيا بسلطة بوحمارة حتى تستطيع إرسال المؤونة الى قواتها المرابطة في مليلة التي هي معقل هذا التأثير . وقد نالت اسبانيا ، مقابل اعترافها ، امتيازات من بوحمارة للتنقيب عن المعادن ، ولكن تلك الامتيازات ألغيت فيما بعد بناء على طلب فرنسا . ولم تهتم بريطانيا وألمانيا بثورة بوحمارة في بداية الأمر ولكنها خشيتا أخيراً من أن تلك الثورة ستعطي لفرنسا ذريعة للتدخل في المغرب . وجاء يوم ٤ ابريل سنة ١٩٠٤ وجاءت معه الحائمة إذ وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية أنهت الحصار الدبلوماسي بينهما ووجد السلطان عبد العزيز نفسه بدون حصون ولا نصير. لقد أهمله مندوب بريطانيا الدبلوماسي ولم يعر استغاثاته أي اهتمام ولم يسمع لأي من مطالبه بل بدأ ينصحه أن يصفى أموره مع فرنسا . وهنا اعتمد ذلك السلطان على المندوب الألماني . ولكن المندوب البريطاني كان يعرف ان السلطان لا يثق كل الثقة في ألمانيا فركز على دفعه

* الخط عوضاً عن التشديد الكتابي الوارد بالأصل .

لقبول المطالب الفرنسية حتى يحافظ على عرشه .
وبعد توقيع الاتفاقية الفرنسية البريطانية بشهر واحد قبض
الرسولي على اثنين من الأوروبيين ، أحدهما يوناني الأصل
يحمل الجنسية الأمريكية ، والثاني بريطاني . فأرسلت فرنسا
فرقة من البوليس من الجزائر الى طنجة في سبيل «المحافظة
على الأمن» . وخشي عبد العزيز تدخل الولايات المتحدة
الأمريكية وبريطانيا دفاعاً عن مواطنيها فدفع جزية لرسولي
مقابل إطلاق سراح الأوروبيين ووافق على جميع الشروط
التي أملاها الرسولي ، تلك الشروط التي تلغي موادها معنى
بقاء السلطان . وأرسلت فرنسا في شهر ديسمبر قواتها
العسكرية الى طنجة وأمرت جزءاً منها بالتحرك الى الرباط
وأصبح من المؤكد ان فرنسا تريد غزو المغرب عسكرياً .
فطلب القناصل من رعايا بلدانهم مغادرة فاس . ولكن فرنسا
بقيت تستعمل الدبلوماسية بدلاً من القوة خشية أن يتحد
الرسولي وبوجمارة مع السلطان ، رغم عدائهما له ضدها ،
ويقودا القبائل في الحرب . وبعثت فرنسا في سنة ١٩٠٥
وفداً الى السلطان يطالبه بأن يقوم بخطوات إصلاحية في بلاده
تحت إشراف ونصيحة أخيه الأكبر - فرنسا - ورفضت
قبائل البربر الموافقة على طلب السلطان للحضور ومناقشة
المطالب الفرنسية لأنها كانت تقف ضد الاعتداءات الفرنسية .
بل وحذرت من مجرد الانصات الى الطلبات الفرنسية .
ولكن الديوان السلطاني اجتمع ووافق ، أسوة بدواوين

بلاد الشرق ، بدون معارضة على آراء الحكومة . وبدا في هذه اللحظة الحاسمة التدخل الألماني . فألمانيا لم تكن طرفاً في الاتفاقية الفرنسية البريطانية وبالتالي لم تكن مجبرة على إخلاء الجو فجأة ، مثلما فعلت بريطانيا في المغرب . ونزل القيصر غليوم يوم ٣١ مارس ١٩٠٥ في ميناء طنجة وبعث أحر تحياته الى جلالة السلطان ، وأعلن للعالم أجمع انه يعتبر المغرب دولة مستقلة ذات سيادة ، وانه ينوي ، بعكس بريطانيا ، الاستمرار في مساعدة سلطانها على الوقوف ضد تأمر الأوروبيين لكي يحتفظ باستقلاله وزعامته . وشعر عبد العزيز ووزراءه بالقوة المعنوية وأعلن السلطان يوم ٢٨ مايو عن رفضه للطلبات الفرنسية . ووافقت المغرب ، بناء على نصائح المندوب الدبلوماسي الألماني ، على عقد مؤتمر دولي لمناقشة وضعها ورفضت الحكومة البريطانية الاشتراك في هذا المؤتمر ولم تقبله فرنسا . ونصح ديلكاسيه الوزارة الفرنسية بعدم قبول الفكرة مهما كان الثمن ، لكن تلك الوزارة لم تر الأمور من نفس المنظار الذي رآها به المسيو ديلكاسيه وعارضته . فاستقال . ومنذئذ بدأت الحرب تتكتل في سماء العالم حتى انفجرت أخيراً .

وانعقد المؤتمر ، بعد مناقشات ومفاوضات طويلة بين المغرب وفرنسا في مدينة طنجة . واقترض السلطان ، في خلال تلك المفاوضات التمهيدية مبلغ مليونين ونصف المليون دولار من الرأسمالين الألمان . وتعاقد مع متعهدين ألمان

لإصلاح ميناء طنجة . ولكن بوحارة لم يتوقف عن
ثورته واستمر يعارض السلطان حتى اضطرت فرنسا إلى
تغيير مكان المؤتمر من طنجة إلى الجزيرة الخضراء على السواحل
الاسبانية .

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

هشام يوسف اللواتي

فرنسا تنال المغرب

انتهى مؤتمر الجيسيراس بعقد اتفاقية لهم التاريخ الأوروبي أكثر من التاريخ الأفريقي، ولكنها على وجه العموم اتفاقية ضحلة جوفاء مثل كل الاتفاقيات الدولية الأخرى التي ترفض تصفية المشكلة المعنية التي انعقدت بسببها . فبدلاً من تعريف وضع إسبانيا ووضع فرنسا في المغرب ورسم خطوط واضحة لكل واحدة منها — جاءت هذه الاتفاقية بشروط غامضة حولت لكل منها سلطة بوليسية قابلة للتفسير والتعطيل لدرجة أنه في إمكان أي من الطرفين أن يخالف النصوص الأصلية دون أن يشعر بأنه يخترق تعهده ؟ وهي اتفاقية تحمل هزيمة دبلوماسية لا لفرنسا فحسب بل لألمانيا

أيضاً لأسباب متعددة . فالوفد الألماني لم يستطع الوقوف بحزم لإملاء شروط واضحة لأنه كان غير متأكد من الرأي العام في ألمانيا ، والوفد الفرنسي تفادى الإصرار لأنه لم ينل تأييد بريطانيا . وغادر المؤتمر الجيسيراس وهم في الحقيقة لم يحلوا المشكلة التي اجتمعوا من أجلها ، وانتشرت موجة «من السخط والسخرية في ألمانيا ضد «قرارات» المؤتمر . وقرر جل الفرنسيين إهمال مواد الاتفاقية، ووجدت إسبانيا نفسها لا زالت أمام حقبة مفاوضات مع فرنسا بدل نيل حقوقها الدولية .

ولم تكن المصالح الألمانية في المغرب مصالح مهمة قطعاً في أي يوم من الأيام بالرغم من صراخ الدكتور روزين الذي ملأ الدنيا . ولكن الاستعماريين الألمان «ولجنة البحرية» وجدوا حجة للاستعمال في نيل الأصوات الانتخابية في ألمانيا . ولم يتوقفوا عن مناقشة الموضوع قائلين ان ألمانيا ترنو الى نيل مكان لها في العالم وانها لن توافق على الاستيلاء بدون أن تنال «تعويضاً» في أمكنة أخرى . وجاءت أصوات الفرنسيين تنادي ضد الادعاءات الألمانية . ومها بلغ الخصام بين الطرفين فإن لب المشكلة الحقيقي ليس المغرب بل هي اتفاقية فرانكفورت، وهي الاتفاقية التي تعتمد عليها رفاهية

وتقدم ألمانيا ، وهي الاتفاقية التي تشعر فرنسا بأنها « ليست فرنسا » ما لم تستعد مقاطعاتها التي خسرتها ولكنها ها هي تجدد العزاء عن تلك المقاطعات (الألزاس واللورين) في شمال إفريقيا ، وهل تريد ألمانيا الاستيلاء على شمال إفريقيا الفرنسي أيضاً . ونستخلص من هنا أن الوقود الذي يبقى نار مشكلة المغرب حية هو العداء الفرنسي الألماني . ولكن الألمان لم يحسوا بحدة مسألة المغرب إلا بعد أن رأوا بريطانيا تقف في الصف الفرنسي ضدهم وبعد أن اتضح لهم أن هذه المسألة تعد مسألة أساسية خاصة في وجهة نظر الاشتراكيين الذين كانوا يحاولون تفادي كارثة الحرب ولكنهم فشلوا بسبب مضاعفات قضايا البلقان ، واضطروا للوقوف في الصف الوطني خشية أن يوصموا بصفة الخيانة الوطنية ، وأهملوا مبدأ معارضة السياسة الاستعمارية وزيادة القوات المسلحة . ووقف الراديكاليون البريطانيون نفس هذا الموقف الذي وقفه الاشتراكيون الألمان !

ودعنا الآن نتساءل هل كان في إمكان فرنسا أن تتقيد باتفاقية الجيسيراس وهل كان في استطاعة المؤامرات الألمانية في المغرب أن تجبر فرنسا على الاخلال بتلك الاتفاقية ؟ تختلف الآراء في الاجابة وتنضارب أحيانا ولكن جلها يشير

الى ان تلك الاتفاقية كانت هزيمة دبلوماسية لكلتا الدولتين :
ففرنسا أرادت حرية التصرف في المغرب ، وهذا ما فعلت
فيما بعد . وألمانيا أرادت الاحتفاظ باستقلال الشريفيين ،
والدول الأخرى التي وقّعت الاتفاقية . ولو تقيدت بنصوصها كما
جاءت في الحبر والورق لمعت فرنسا من الاستيلاء على
المغرب !! أضف الى هذا ان الزعماء الدينين المغاربة جعلوا
السلطان عبد العزيز يرفض الاعتراف بمؤتمر الجيسيراس .
ولكن الدول الأوروبية ، سراً على عاداتها في انتهاز فرصة
ضعف العالم الإسلامي ، تصرفت كما تريد وأمنت خطأ ،
ان المسلمين يدعون للحكم الأجنبي ، وستعرف يوماً مدى
فداحة ذلك الخطأ . وقد رأيت بنفسي مدى شدة المقاومة
الإسلامية ، وإنني اعتقد ان كراهية المسلمين ضد الأوروبيين
عائدة الى أنهم يرون العالم المسيحي ينتهز ضعفهم ويستغلهم
ولا يسعهم إلا الصبر والانتظار حتى تنواتهم الفرصة للقيام
ضدنا . ولا يعود ضعف المسلمين إلا الى أنهم لا يفهمون
الوقوف صفاً واحداً ضد عدوهم كما هو الحال في المغرب ،
فلو وقف المغاربة متحدين في العمل كما هم متحدون في
الدين لاستطاعوا مقاومة التسلل الفرنسي في بلادهم .

وتقدم السلطان عبد العزيز في سنة ١٩٠٦ الى البعثات

الدبلوماسية في طنجة طالباً إعطاءه القرض لكي يمول جيشه
 ضد بوحمارة والرسولي وضد أخيه حافظ الذي ثار ضده في
 سنة ١٩٠٦ ، ولم ينل شيئاً . ووقعت في شهر مارس من
 تلك السنة حادثة قتل الطبيب الفرنسي . ودخلت فرنسا
 الميدان واحتلت منطقة وجدة . وتطورت الأمور بسرعة فائقة
 فأصدر السلطان أمراً لرعاياه بالمحافظة على الهدوء ، وأعلن
 حافظ عن نفسه كإمبراطور للمغرب . واستولت القوى
 الأوروبية على الجمارك لضمان ديونها . وثار سكان الدار
 البيضاء ضد الأوروبيين ، وأرسلت فرنسا قطعة من أسطولها
 وقصفت المدينة وأنزلت بها ثلاثة آلاف جندي . واشتبك
 المغاربة بالقوات الفرنسية ، وأصدرت باريس الأوامر إلى
 الجنرال لواني لكي يستعمل ما يريد من القوات من وهران
 ضد المغرب . وبدأ الاحتلال الفرنسي فعلاً في وقت كانت
 فيه المغرب في أسوأ أنواع الفوضى والاضطراب ، إذ كان
 القتال جارياً بين عبد العزيز وأخيه حافظ في سبيل السلطة
 والعرش ، وأبو حمارة ينقضل بنفسه ويسيطر على الريف ،
 والرسولي يحكم في مناطق طنجة . وانقلت زمام السيطرة على
 قبائل الريف فأرسل كل من عبد العزيز وحافظ الاستغاثات
 إلى فرنسا ضد هذه القبائل . ثم تغلب حافظ على الجيش
 الملكي وفرّ عبد العزيز إلى الجانب الفرنسي ، وغيّرت

ألمانيا تأييدها ووقفت بجانب حافظ .
ووصل التصادم الألماني الفرنسي شأواً خطيراً عندما
هاجمت فرنسا مدينة الدار البيضاء ، وفرن خمسة من أعضاء
الفيلق الأجنبي الى القنصلية الألمانية . وكان ثلاثة من هؤلاء
الفارين مواطنين ألمان . وتقدمت ألمانيا طلبة التعويض عن
خدماتهم وكلفت زورقاً مغريباً لنقلهم الى باخرة ألمانية ،
وتدخلت الشرطة الفرنسية واستولت عليهم ورفضت السلطات
الفرنسية إطلاق سراحهم . وطلبت ألمانيا اعتذاراً رسمياً ،
ولكنها لم تحصل عليه فحوّلت القضية الى محكمة لاهاي .
ونظمت تلك المحكمة حكمها في لغة لا يستطيع أن يفهم
منها المرء ماهية صفة الوجود الفرنسي في المغرب . واستقال
السلطان عبد العزيز في سنة ١٩٠٨ من العرش بعد أن
ضمن لامة ممتلكاته وخمسة وثلاثين ألف دولار سنوياً كمرتب
تقاعد ، وقرر العيش في طنجة ، وتولى الحكم بعده أخوه
حافظ . وقبل مضي سنة على حكم السلطان الجديد تقدمت
كل من اسبانيا وفرنسا ، نيابة عن الدول الأوروبية ، مطالبة
السلطان بالاعتراف بكل الديون التي استلفها أخوه عبد العزيز .
ولكن حافظ كان رجلاً يعرف فن المغامرة فقابل وفداً
فرنسياً في سنة ١٩٠٩ وأرسل بنفس الوقت وفداً الى اوروبا
لكي ينال قروضاً . وهزم بوحارة ، وأغرى الرسولي بالهدايا

وولاه ولاية في الشمال . ووصلت المغرب بعنة بريطانية في شهر ابريل من سنة ١٩٠٩ لكي تصفي بعض القضايا البريطانية كما ادعت ولكن حقيقة مهمتها كانت لتنصح حافظ بالاذعان للرغبات الفرنسية . واستطاع حافظ أن يسيطر تدريجياً على الوضع في المغرب وواتته الظروف إذ مات أخوه محمد في شهر يونيو ، وتم القبض على بوحماره في أغسطس ووضع في قفص حديدي بمدينة فاس . وبدأ السلطان الجديد يعارض التدخلات الفرنسية كلما شعر بقوة مركزه ، ولكنه بنفس الوقت حاول أن يرضي الفرنسيين من آن الى آخر فوافق على دفع تكاليف حملة الدار البيضاء وعلى تقبل الديون الأوروبية . وما ان عرفت موافقته حتى غطت سماء المغرب فرق من «الغربان» الأوروبية الجائعة التي جاءت لكي تقدم الى لجنة الديون مطالبها . ويشعر المرء بالحنج كل الحجل كلما تذكر الأعمال المشينة التي قامت بها البعثات السياسية الأوروبية في سبيل تلك الغربان وكبلت المغرب بمبلغ عشرين مليون دولار كدين لم يستفد منه المغاربة بشيء ولكنهم وجدوا جوارحهم وبلدياتهم وموانئهم ومصادر تبليغهم واعة في الأيدي الأوروبية مقابل ذلك الدين ، بل مقابل تغطية فوائد ذلك الدين . وتمت تصفية قضية الدين بهذا الشكل ؛ ولكن حافظ استمر في معارضة التدخلات الفرنسية . وهنا

انقلبت صحف لندن وباريس ونسيت انها كانت قبل سنة فقط تمجد هذا السلطان وتمتدح حكمه وبدأت تهاجمه وأظهرت مساوئه التي من بينها - كما ادعت تلك الصحف - القضاء على بوخارة ومحمد .

وثار المغاربة في سنة ١٩١١ ضد السلطان حافظ ، ووجدت فرنسا الذريعة التي تريدها فأرسلت ثمانية آلاف جندي تحت قيادة الجنرال موانير واحتلت مدينة فز وأصبح استقلال المغرب خبراً من أخبار كان . ولم يعد موضوع المغرب لهم أحداً في أوروبا إلا ألمانيا وإسبانيا لأن المصالح الإسبانية في تلك البلاد تعود الى العصور الوسطى إذ تدعي إسبانيا المناطق الساحلية الممتدة من القصر على شواطئ المتوسط حتى العريش على سواحل الأطلسي . ويدعي الإسبان ، من الناحية التاريخية ، ان منطقة الريف وتطوان تابعتان لهم . ولكن فات هؤلاء الإسبان أن يفهموا ان الملكية هي الحجة الصالحة في مجال الدبلوماسية الدولية . فبينما كانت بلادهم مشغولة في الدواخل البعيدة كانت فرنسا منهمكة في الاستيلاء على تلك السواحل . وبينما كانت فرنسا تتفاوض حافظ في سنة ١٩٠٩ كانت إسبانيا تعزز تسلطها في مليلة . وقد حاول السلطان حافظ أن يزيد حدة الخلاف بين فرنسا

واسبانيا . ولكن اسبانيا وقّعت اتفاقية مع فرنسا في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ ضمت بها الشمال الشرقي ، باستثناء طنجة ، من المغرب ، وفازت فرنسا في السيطرة على مراكش رغم ان وضع طنجة لم يتقرر عندئذ وبقيت في شكل مدينة أولية.

محمّد يوسف اللواتي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتى الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

مصر وآخر خديوي

تعد مصر أعرق جزء في القارة الافريقية وهي تلعب دوراً سياسياً هاماً اليوم مثلما لعبت أدواراً سياسية أخرى قبل عشرات القرون من قبل ، ويكاد يزيد عدد السياح الامريكيين بها عن عددهم في ايطاليا . ولكن العامل المشترك هو عامل التاريخ والحضارة فكلا البلدين غني به . وقد زرت مصر وجاءني دليل سياحي وعرض علي اثني عشر نوعاً من المخططات السياحية فرفضتها جميعاً إلا واحداً فقط الا وهو أن أركب حميراً في ضوء القمر الى الكرنك وقلت له : « أنا هنا فقط لهذا المساء وسأسافر غداً الى أسبوط في الساعة السادسة صباحاً » . ورد علي قائلاً :

« لقد وصلت لتوَّك ، لماذا تستعجل ؟ والناس على أي حال لا يذهبون الى أسبوط ! » ولم يفهم قصدي عندما قلت له ان تاريخاً عظيماً قد بدأ في سنة ١٩١٦ بعد الميلاد وليس لدي وقت استغني عنه في سبيل تاريخ ١٩١٦ قبل الميلاد ، فhez رأسه في خيبة أمل وحسرة .

يذهب آلاف الامريكيين الى مصر ولكنهم لم يعرفوا شيئاً منذ بداية القرن العشرين إلا فكرة بناء خزان أسوان لا لشيء إلا لأنه ، كما يعتقد هؤلاء الأمريكيون ، خطوة عصرية لأنها ستقضي على المعابد الأثرية ، وينسون ان أهمية مصر الفرعونية ليست أكبر من أهمية مصر الحديوية . وان أهمية الاهرامات ليست أكبر من أهمية قناة السويس ، وان آثار الاقصر لا تزيد عن أهمية تحقيق سد أسوان . ونظهر انصع صفحات تاريخ الاستعمار البريطاني ، ويتضح لكل شخص ان التراث الروماني لم يقع على كاهل الدولة العثمانية في استانبول وانما وقع على كاهل بريطانيا عن طريق يورك.

لقد دأبت بريطانيا طوال القرن التاسع عشر على المحافظة على بقاء الدولة العثمانية لأنها واقعة بين أوروبا وآسيا ولأن السلطان يعد زعيم العالم الإسلامي . واستطاعت بريطانيا أن تدخل الهند وان تمد سلطانها على العالم الإسلامي ومنعت

روسيا من السيطرة على البحر المتوسط. ومن التوصل الى الاستيلاء على تركيا وتزعم المسلمين. وآمن الساسة البريطانيون ان بقاء تركيا كان أمراً جوهرياً لحياة الامبراطورية البريطانية الاستعمارية ودافعت بريطانيا في الحرب القرمية في هذا السبيل ، ولم تردد في إعلان الاستعداد للحرب في سنة ١٨٧٧ خدمة لنفس الغرض حتى وافقت روسيا على اتفاقية برلين التي ألغت اتفاقية سان ستيفانو . وقد كانت اتفاقية برلين عملاً من أعمال الساسة البريطانيين الذين لم يترددوا قط في التضحية بالأمم المسيحية في البلقان وإهمالها تحت السيطرة التركية في سبيل المحافظة على مصالح بلادهم في الهند . ولما استولت بريطانيا على مصر قرر هؤلاء الساسة تغيير مخططهم لأن مصر مهمة والسيطرة عليها تخدم أغراضهم.

وقد عارضت بريطانيا فكرة قناة السويس وحفرها ، ولكن الفرنسيين بدأوا في تنفيذها ورأت بريطانيا ان الخطر الفرنسي في مصر كان مثل الخطر الروسي ضد تركيا ، وانتهى العمل في تلك القناة ، ولم تمض سنة إلا وهزمت المانيا فرنسا وأتاحت الفرصة لبريطانيا لكي تسيطر على قناة السويس . وفكرت بريطانيا في الأمر ووجدت ان الاستيلاء على السويس يجب أن يتم عن طريق السيطرة على مصر

وعن طريق طرد فرنسا منها . واني أقول الحقائق كما هي
والمسألة كلها تتلخص في ان بريطانيا رأت قناة السويس
وقد أصبحت حقيقة ، ورأت السفن تمر بها ، ورأت الهند
ومناطق أخرى واقعة تحت سيطرتها ، ورأت الممتلكات
الانكلو - سكسونية وهي في فترة تطور حديث ، ورأت
أيضاً ضرورة السيطرة في سبيل المحافظة على امبراطوريتها.

دخلت بريطانيا مصر في سنة ١٨٨٢ بسبب شرعي آتخذ
لأن المصريين نظموا حركة تعادي الأوروبيين وممتلكاتهم
وتهدد أمن وسلامة قناة السويس التي أصبحت ممراً دولياً
هاماً للعالم أجمع . ولم يستطع الخديوي أن يعيد الأمن
والنظام . ولم تكن تركيا قادرة على التدخل في مصر ،
وطلبت بريطانيا من فرنسا أن تتعاون معها ولكن فرنسا
رفضت. فتدخل الاسطول البريطاني منفرداً واحتل الاسكندرية
والقاهرة والسويس وأعاد سلطة الخديوي . وبدأت الدبلوماسية
البريطانية في العمل فأعلنت وزارة الخارجية البريطانية
ان جيش الاحتلال سينسحب متى تم توطيد النظام في مصر.
وكانت نية الحكومة البريطانية نية سليمة ولم ترتكب بريطانيا
خطأ إلا في خطوة واحدة وهي انها لم تحصل على موافقة
تركيا والدول الأوروبية الأخرى عندما أعلنت الحماية على

مصر . وقد كان التدخل البريطاني خطوة حميدة . لأن المصريين لم يستطيعوا أن يخططوا لسلامتهم وتركيا لم تعد قادرة على حكم بلاد فقدتها وأثبتت أنها لا تستطيع أن تحكمها ، والدول الكبرى رفضت التعاون في تدويل قناة السويس وتحمل المسؤولية بالتساوي في إدارة الشؤون المصرية . ولم تجد بريطانيا بداً من البقاء ، وها هو قد مر على وجودها ما يقرب من ثمانى عشرة سنة في مصر الآن ، ولكن وضع مصر لم يتغير من الناحية الدولية إلا بعد دخول تركيا الحرب الحالية .

وقد كانت مصر ولاية عثمانية اسماً يديرها خديوي (نائب ملك) وكانت علاقاتها بتركيا محددة باتفاقيات عقدها الخديوي مع السلطان اعترفوا له فيها بالسيادة وبدفع مبالغ مالية سنوية . وأصبح الحكم في مصر منذ عهد اسماعيل بالارث ، وبقي العلم التركي مرفوعاً في مصر ، ونظمت علاقات مصر الخارجية باتفاقيات عن طريق تركيا وتمتع فيها الرعايا الأجانب بنفس الميزات التي تمتعوا بها في أراضي الدولة العثمانية ، ومثل القناصل بلدانهم في المحاكم للفصل في القضايا بين المصريين والأوروبيين . ثم وضع دين مصر تحت اشراف دولي راقب أعضاؤه المصروفات المصرية في

سبيل المحافظة على تسديد أرباح ذلك الدين .

ويحكم الخديوي مصر بطريقة تشبه ما يعرفه الغربيون بالوزارة ولكن حقيقة الأمر هي ان الخديوي يمتلك السيطرة الكاملة على السلطة التشريعية اسوة ببلاد الشرق الأخرى ، ولا يتمتع أعضاء المجالس في مصر إلا بالسلطة الاستشارية. ولكن دفعة الأمور فيها تدار من قبل القنصل البريطاني العام الذي له وكلاؤه في كل وزارة من الوزارات ولم يبق للخديوي أي أهمية إلا من الناحية الشكلية فيما يتعلق بأمور القناصل الآخرين ، وأصبحت مصر تحكم من قبل الوزارة البريطانية حسب تقارير قنصلها العام بالقاهرة . وتسيطر بريطانيا على مصر عن طريق قواتها بالقاهرة وضباطها في الجيش المصري . وقد استطاع الإداريون البريطانيون أن يخططوا لحل مشاكل مصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وليس هناك ضرورة لمناقشة اقتصاد مصر تحت الإدارة البريطانية ويكفي أن نقول ان اللورد كرومر قد كتب مرة يقول ان الرقيق قد ألغي في مصر وان عمل « الكرفي » لم يبق له مكاناً ، وان « الكرباج » لم يعد مستعملاً من قبل الحكومة . وأصبح الجيش المصري جيشاً منظماً ، وتحسنت أوضاع المستشفيات، وبنيت سجون جديدة ، وبدأت الحكومة

في مساعدة الفلاح للتخلص من سيطرة الدائنين ، وسيم
افتتاح خزان أسوان لإرواء ما يقرب من ثلث أراضي مصر
العليا رياً مستديماً .

ولكن تاريخ مصر في القرن العشرين يرينا الحقيقة الحية
وهي ان الانسان لا يعيش بالخبز فقط وان الام لا تشعر
بالسعادة المادية فقط .. فالأم مثل الأفراد لا تشعر بالرفاهية
طالما انها لا تدير شؤونها بنفسها، ولا يمكن لأي كان أن
يقنعها ان حياتها أفضل تحت رعاية غيرها من رعايتها هي
نفسها ، وتدل حوادث التاريخ ان المحسن هو المكروه
دائماً .. ولا أعني بهذا اني أحب أن اعلق على المصريين
ونكرانهم للجميل البريطاني أو أن استهزئ بمطالبهم الوطنية ،
بل اني أعترف اني سأفعل ما يحاولون هم فعله اليوم لو
كنت في محلهم ..

لقد تولى عباس حلمي العرش في مصر في سنة ١٨٩٢
بعد وفاة والده توفيق ، ولم يكن عمره أكثر من ثماني
عشرة سنة . ووجد نفسه محاطاً باللورد كرومر وكتيشنر
الذين دأبا على اعطائه كل مظاهر العظمة والأبهة الخيالية
وأنكروا عليه السلطة الفعلية . وكما أبدى عباس رأياً يخالف
رأي الادارة البريطانية اتصل به كرومر وأعطاه درساً وكانه

عم من أعمامه . ولم يكن أمامه أي اختيار إلا الرضوخ والقبول أمام سادته الذين لم يهمهم مصير مصر بقدر ما يهمهم مصر بريطانيا والسيطرة على قناة السويس ، ولكنه فهم أيضاً ان بريطانيا لا تمتلك أي حق في مصر وان وجودها بها كان مبنياً على القوة فقط . واني أركز على عباس لأنخذ منه مثلاً أعبر به عن رأي الأغلبية المثقة في مصر بصفة عامة، تلك الأغلبية التي اتصلت في بداية القرن العشرين بالبعثات التبشيرية وجامعاتها فاشتعلت حماساً لبناء حكومات قوية حديثة ، وتصادم هذا الحماس مع النظام الشرقي الاستبدادي في الحكم . وكان من الممكن أن ينحصر صده في بلاد ، كمصر أو الهند مثلاً ، ويبقى في دائرة العقيدة السياسية لو لم تكن هناك دول أوروبية تحاول السيطرة على تلك البلدان وتسبب في تحويل هدف المثقفين المسلمين الى هدف ديني وفي الرمي بالأهداف الديمقراطية جانباً ، خاصة في جماعات مثل الأتراك الشبان والمصريين الشبان والهنود الشبان والایرانیين الشبان . وانتشر شعور معاد للأوروبيين والمسيحيين ، وكادت تعم القوضى في كل مكان لو سيطر الشبان المسلمون في بلدانهم الأخرى مثلاً سيطر الايرانيون والأتراك على مقاليد الحكم في قطريهما . لكن بريطانيا أنقذت الوضع في مصر من القوضى السياسية .

وقد تجاوب مع الشبان المسلمين الجدد الحركة الإسلامية العامة التي كانت تحت قيادة المسلمين التقليديين . ولكن هذه الحركة فشلت أيضاً في محاولاتها لأنها لم تكن متحدة وراء زعامة واحدة ولم يكن جمهورها مثقفاً وواعياً من الناحية السياسية . وأستطيع القول ان العالم الاسلامي سوف يتمتع بالاعتراف العالمي بوجوده ولن يحقق استقلاله ما لم يظهر في صفوفه رجال مثل مونيسكيو ولاك وآدام سميث وفولتير وروسو وجون ستيوارت ميل وسبنسر .

ودعنا نعود الى التحدث عن مصر ، فهي بلاد توصل العالم الاسلامي الافريقي بالعالم الاسلامي الآسيوي ، وهي مقر الحركات الاسلامية ، وهي الممر الحيوي لبريطانيا الى الهند ، وهي جارة بلاد العرب والأماكن المقدسة ، وهي زعيمة المعارضة الاسلامية في القرن العشرين . ويعتد ما لاقته بريطانيا بها من مصاعب والطريقة التي واجهت بها تلك المصاعب صفحة من أهم صفحات التاريخ الحديث . وقد لعب كل من اللورد كرومر واللورد كيتشنر والسير غورست دوراً مهماً في الوقوف ضد الحركة القومية التي قامت في مصر .

لقد بدأ مصطفى كمال دعوته وركز دعاياته على أمل

أن تتدخل فرنسا، وعمل ما في جهده لنشر آرائه في باريس ووجد قبولاً لها في بعض المحافل الفرنسية ، ودعي الى اجتماعات عقدت في أمكنة معروفة بكونها لبريطانيا بعد حادثة الفاشودا . وقد التقيت بمصطفى كمال ولم أر فيه أي عمق سياسي إلا أن أصدقاءه الفرنسيين رأوا فيه وسيلة للانتقام من اللورد كيتشنر واللورد كرومر . ولا أنكر انه يتمتع بالحماس وطلاقة اللسان . وقد عاد مصطفى كمال الى مصر في سنة ١٨٩٩ واستطاع أن يجمع حوله المثقفين المصريين لا لشيء إلا لأن الأوروبيين والبريطانيين دأبوا على معاملة تلك الطبقة باحتقار وأجبروها على الالتفاف حوله . وأصدر مصطفى كمال جريدة اللواء لبث آرائه بين فلاحى مصر . ونجحت تلك الصحيفة أبعد النجاح وأصبحت في خلال سنة من أشد الصحف المصرية فعالية . وأقبل رجال الدين ومدرسو المساجد على قراءة مقالاتها السياسية عن الفلاحين الجاهلة وعلقوا أكبر الأمانى على العظمة الاسلامية بعد خروج بريطانيا من مصر . لكن الحركة القومية في مصر حفرت قبرها من بداية عهدها ، لأن مصطفى كمال ورفاقه استعملوا العامل الدينى لنيل التأييد والنجاح ونسوا انهم بهذا العمل يقاتلون أهدافهم وأغراضهم . وقد بدأت الحركة القومية المصرية بتأييد من الساسة الفرنسيين حتى

يقلقوا بريطانيا، ولكن هذه الحركة مهدت للاتفاق الفرنسي البريطاني (!!). لأن خطب ومقالات مصطفى كامل ومؤتمر القوميين المصريين في سويسرا أعلنت إشارة الخطر أمام فرنسا التي رأت التهديد في قيام الحركة الإسلامية العامة .

ولا أعتقد ان هناك فترة تاريخية جذابة من تاريخنا المعاصر أكثر من فترة العلاقات الفرنسية البريطانية وتغيرها فيما بين سنة ١٨٩٨ وسنة ١٩٠٤ . ويتضح لمن يقرأ تاريخ هذه الفترة ان هناك أربع نقاط مهمة هي :

- ١ - إن المصالح المشتركة ، لا المثل العليا المشتركة ، هي التي تجمع الأمم في الأحلاف السياسية .
- ٢ - إن حفنة من الرجال السياسيين تقرر تلك المصالح المشتركة .

- ٣ - إن نجاح تلك الحفنة من الرجال في تحقيق أمانهم وأمان شعوبهم يحتاج الى تعاون الصحافة ووكالات الأنباء .

- ٤ - إن استعمال الشرف الوطني والوطنية لا يعدو في الحقيقة عن خدمة لمصالح الجيب والغطرسية .

وقد ضربت الاتفاقية البريطانية الفرنسية الحركة القومية

المصرية الضربة القاضية لأنها أنهت الخلاف الذي كان يسود العلاقات بين الدولتين. ويغذي القوميين المصريين ودعاة الحركة الإسلامية. وكان الوقت الذي عقدت فيه الاتفاقية هو الوقت المناسب لأن فرنسا كانت تريد الحصول على حرية التصرف في المغرب وغرب أفريقيا والسودان. وكانت بريطانيا تريد إنهاء المعارضة الفرنسية في مصر. وكانت تركيا آنشد قد بدأت في التحرك لمعارضة الاحتلال البريطاني لمصر، ومدت سكة الحديد العثمانية من دمشق الى مكة والمدينة، وتسببت هذه السكة في اصطدام بريطانيا مع تركيا.. لأن بريطانيا أرادت السيطرة على شبه جزيرة سيناء وأرسل اللورد كرومر القوات المصرية لاحتلال الجانب الغربي من خليج العقبة. ووجدت القوات المصرية العلم التركي مرفوعاً هناك عند وصولها. وطالب الأتراك بتعيين الحدود، ولكن السفير البريطاني في استانبول اتصل بالحكومة التركية، وطالب بإصدار الأوامر للفرقة التركية بالانسحاب وأصر على الاحتفاظ بالحقوق المصرية في السيطرة على سيناء مستنداً على فرمان السلطاني الصادر في سنة ١٨٩٢. وأذعنت تركيا لموقف السفير البريطاني رغم أن فرمان المذكور لم يعط بريطانيا

أية حجة، وكل ما اعتمدت عليه بريطانيا في موقفها لا يزيد عن برقية أرسلها اللورد كرومر وألحقت بذلك فرمان دون « أن تبدي تركيا أي معارضة » عليها . وقد كانت تركيا عندئذ منهمكة في دواخل طرابلس وفي المناقشات الفرنسية عن القوات التركية التي وجدها الفرنسيون مرابطة في الصحراء في طريقها الى تشاد . ووقع رد فعل تلك المناقشات في مصر، وأعلن القوميون المصريون عن وقوفهم بجانب تركيا . وقامت مجموعة من المصريين بضرب أحد الجنود البريطانيين في شوارع القاهرة . وهاجم سكان قرية دنشواي خمسة ضباط بريطانيين يوم ١٣ يناير سنة ١٩٠٦ وقتلوا أحدهم وجرحوا اثنين منهم ، وألقى البريطانيون القبض على سكان تلك القرية جميعاً وكونوا لهم محكمة خاصة وحكمت على أربعة منهم بالشنق ونفذت الحكم عليهم، كما حكمت على اثنين بالسجن المؤبد وحكمت على عشرة آخرين بمدد مختلفة وعلى ثمانية بالضرب بالقلعة . وليس هناك أي شك في أن المصريين ثاروا بعد التحرش بهم وانهم لم ينووا قتل أحد من أولئك البريطانيين وإن الحكم كان حكماً جائراً . واستغل القوميون المصريون تلك الحادثة والأحكام التي صدرت في

كسب الموقف والتف حولهم الفلاحون وغلى الشعور القومي المصري . وقد تصادفت تلك الحادثة باستقالة اللورد كرومر من العمل بعد خمس وعشرين سنة من الخدمة . وليس أمامنا المجال هنا للتحدث عن خدمات كرومر وأعماله بمصر ولكن يكفي أن نعرف أن أحد المصريين المعجبين بالأعمال البريطانية قد قال : « لقد كان اللورد كرومر الرجل المناسب في المكان المناسب خلال الخمس والعشرين سنة الأولى من الاحتلال البريطاني . وقد كنا في حاجة لرجل مثله ، ولكنه لم يعرف ان الشعب الذي يتمتع الآن بالمكاسب والحضارة الأوروبية لم يعد يرضى بمعاملته كطفل بل يريد كافة حقوق الحضارة الأوروبية . لقد كانت مصر كطفل له ، ولا شك ان كرومر لم يغير معاملته في خلال الخمس والعشرين سنة ، وها هو يغادرنا دون أن يتمتع بحبنا له » .

وفعلاً غادر كرومر مصر ولم يحضر لتوديعه أحد من الكبار المسؤولين الذين خشوا فقدان مراكزهم لو تخلفوا عنه . ولم يحضر أحد من الشخصيات الشعبية المصرية المرموقة حفلة الوداع التي أقيمت في دار الأوبرا المصرية بالقاهرة ، ولم يأت أحد من الأسرة الحاكمة إلا الأمير سعيد حليم .

وتولى السير الدون غورست منصب القنصل العام في مصر بعد سفر كرومر ، وأعلن حالاً عن نواياه الديمقراطية

التحررية ، وظهر في شوارع القاهرة بكل بساطة راكباً حماراً ومتجولاً بين المصريين . وقد اجتمع غورست بموظفي إدارته وأعلن لهم ان هدف الاحتلال البريطاني بمصر لم يكن للسيطرة على المصريين وحكمهم بل لتعليمهم كيف يحكمون أنفسهم . ولم يكذ الوظيفيون المصريون يسمعون هذه العبارة حتى سألوا السؤال المحرج وهو : كيف يمكن لأمة أن تتعلم كيف تحكم نفسها طالما انها لم تعط ولو جزءاً بسيطاً من المسؤولية والسلطة ؟ ومات مصطفى كامل في سنة ١٩٠٨ ولم يقدر له أن يرى نجاح حزبه في الانتخابات التشريعية ثم تم انقسام ذلك الحزب على نفسه . وقد طالب برنامج القوميين المصريين في الانتخابات بما يلي :

- ١ - استقلال مصر الاداري تحت حكم الحديوي .
- ٢ - إيفاء بريطانيا بعهدا لإنهاء الاحتلال .
- ٣ - مجالس ديمقراطية لها كل السيطرة والمسؤولية السياسية والادارية .
- ٤ - ثقافة ابتدائية باللغة العربية على مستوى عام مجاني .
- ٥ - إعطاء الأفضلية للمصريين للعمل بالحكومة .
- ٦ - تطبيق قوانين المحاكم المختلطة على الحالات الاجرامية التي يشترك فيها الأجانب .

وأصدر المجلس قراراً بالانجاء طلب فيه من الحكومة، أن تصدر القوانين اللازمة لتمهيد الاشتراك في الادارة الداخلية ثم لفت نظر الحكومة الى ان نسبة الأطفال الذين استطاعوا دخول المدارس لم تتعد ٢٤٪ من مجموع الأطفال الذين يجب أن تتاح لهم فرصة التعليم .

وقد أحدثت ثورة الشبان الأتراك صدى عظيماً في مصر لأنها أعلنت عن دستور لتركيا وكوّنت مجلس أمة، وطبعت الصحف المصرية مقالات الصحف البريطانية التي مجدت قيام الحكم الشعبي في تركيا . وتساءلت صحافة مصر كيف تقوم الصحف البريطانية بتأييد الأتراك ولكنها تعارض المصريين! وبدأت اللواء تنشر مقالات بليغة . وتعرض الحديوي ووزرائه الى الانتقاد المر عندما لم يقدموا على الخطوات الوطنية . وأصدرت الحكومة قانون الصحافة لتغريم الصحف التي تنشر المقالات الانتقادية وتوقيفها عن الصدور . وقام الوطنيون المصريون بإرسال البرقية التالية الى رئيس الوزراء البريطاني بمناسبة مرور سبع وعشرين سنة على الاحتلال البريطاني : « يريد الستة آلاف مصري المجتمعون هنا اليوم (١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٩) أن يعبروا عن احتجاجهم نيابة عن الشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني ، ويطلبوا

بالبدء ابتداء من اليوم بالرحيل عن أرض مصر حسب وعود
الحكومة البريطانية .

وقتل أحد الوطنيين المصريين يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠
بطرس باشا رئيس وزراء مصر ، ولكن لم يستطع أحد أن
يثبت ان هناك أي علاقة بين هذا المصري وحركة القوميين
المصريين . وقد كشفت هذه الحادثة الستار عن الخلاف
الذي كان بين صفوف المصريين لأن الذي قتل بطرس باشا
كان مسلماً وبطرس نفسه مسيحي قبطي . ولم يعد بإمكان
الأقباط تأييد حركة تحولت الى كرهه المسيحيين . وانقسم
الوطنيون ، وتزعّم الجناح الذي كان يعارض سياسة العنف
جبهة خاصة به ، وانهقد ، بعد هذا الانقسام ، مؤتمران
مصريان في اوروبا في سنة ١٩١٠ أحدهما في بروكسل
والآخر في جنيف بنفس الوقت ، ولكن المؤتمرين طالبا
بالجلاء البريطاني من الأراضي المصرية .

ولم يتمتع الحزب الوطني المصري بالعوامل الثلاثة الضرورية
لنجاح الحركات السياسية وهي الاتحاد وكسب عضوية
شخصيات مرموقة ونيل تأييد ضباط الجيش . وكان نجاحه
في البداية عائداً فقط الى التأييد الفرنسي .

ووصل الرئيس روزفلت القاهرة وهو عائد من أواسط

افريقيا وزار جامعة القاهرة وأعلن لطلابها انه يعتقد ان
مصر ليست قادرة على حكم نفسها بنفسها . وأعلن في لندن
فيما بعد قائلاً : يجب أن تحكم بريطانيا مصر أو تخرج منها .
وجاء الرد على الرئيس روزفلت في تصريح السير ادوارد
غراي الذي أعلن لأول مرة بكل وضوح ان بريطانيا ستحكم
مصر ، بل ان ذلك التصريح قد رد على الوطنيين المصريين
الذين كانوا يحتفلون برفض الجمعية الوطنية المصرية الموافقة
على تمديد اتفاقية قناة السويس لمدة أربعين سنة ابتداء من
سنة ١٩٦٨ .

هــسـاـبـاـلـمـنـاـلـمـنـا

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

محمد يوسف اللواتي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الفهرس

٥	مقدمة الترجمة	
٩	بريطانيا والسودان	.١
٣٣	الجزر الافريقية	.٢
	نهاية حرب البوير	.٣
٣٤	وبناء جنوب افريقيا جديدة	
٦٥	الحبشة وليبيريا	.٤
٧٧	السياسة البريطانية في الصومال	.٥
٨٥	المغامرات الابطالية	.٦
	الجزائر وتونس	.٧
٩٩	بداية الامبراطورية الفرنسية في افريقيا	
١١٤	بلجيكا والكونغو	.٨
١٣٤	أول مستعمرة ألمانية	.٩

١٠. تراث رودس وليفينغستون ١٤٦
١١. بريطانيا وشرق افريقيا ١٥٧
١٢. الألمان وشرقي افريقيا ١٧٤
١٣. البرتغال ومشاكل مستعمراتها ١٨٣
١٤. الفرنسيون وغرب افريقيا والصحراء ٢٠٧
١٥. فرنسا والتسلل لأواسط افريقيا ٢١٩
١٦. أوروبا والمغرب قبل مؤتمر الجزيرة الخضراء ٢٢٦
١٧. فرنسا تنال المغرب ٢٤١
١٨. مصر وآخر خديوي ٢٥٠

هنا يوسف البريني


متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem



هنا يوسف اللواتي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

دار الفرجاني

طرابلس - ليبيا